المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 9 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 16 ابريل 2008 العدد (147) Wed. 9/4/1429 - 16 April 2008 50 ريالاً

محسن البدهي - عضو مجلي الضالع:

10 نوافذ في مقر المؤتمر بالضالع كانت الذريعة لضرب الحراك السلمي

■ سفراء الاتحاد الأوروبي في سقطرى للتعبير عن قلقهم حيال الأخطار على فرادتها

■ منصور هائل يكتب عن 4 ميليشيات تتقاسم إمارة «جعار» المستقلة

إدانة محلية ودولية واسعة لقرار إلغاء «الوسط»

اعتصام أمام الوزارة اليوم، والقضاء يفصل السبت في الدعوى ببطلان القرار

تنظر محكمة غرب العاصمة السبت المقبل في دعوى صحيفة «الوسط» بإلغاء قرار وزارة الاعلام شطب ترخيصها.

ولم تصدر الصحيفة الأربعاء الماضي جراء القرار الوزاري بإلغاء ترخيصها.

وتغيب اليوم للأسبوع الثاني على التوالي بعدما قرر قاضي المحكمة السبت الماضي عدم البت في الدعوى المستعجلة بذريعة عدم حيازة محامي وزارة الإعلام مذكرة تؤكد وكالة للوزارة.

وأبدت نقابة الصحفيين قلقها إزاء مسار القضية، مستغربة عدم التزام المحكمة بالمدة القانونية، التي يقررها القانون. وإذ جددت في بيان لها الأثنين تأكيد بطلان قرار إلغاء ترخيص «الوسط»، أملت من المحكمة الانتصار للقانون وللقضاء، بإلغاء القرار الوزاري، على اعتبار أن ليس من حق الوزارة أو أية جهة في السلطة التنفيذية إصدار قرار يترتب عليه إلغاء حق مكتسب.

وكانت الوزارة سوغت قرارها الإداري السبت قبل الماضي بأسباب تتصل بما تنشره الصحيفة من آراء وحوارات وتحقيقات، ثم عادت في اليوم التالي (الأحد) لتعلن أسباباً أخرى فنية وإدارية.

وقوبل قرار الوزارة باستنكار واسع من نقابة الصحفيين والكتل البرلمانية

التتمة في الصفحة 4

بعد 3 أشهر من مقتله في ساحة الهاشمي

تشييع جثمان صالح اليافعي

■ "نيوزيمن" - عدن- شذى العليمي:

شيع عدد كبير من المواطنين من مختلف المحافظات الجنوبية، ظهر اليوم، صالح أبو بكر اليافعي أحد ضحايا أحداث مهرجان التصالح والتسامح التي جرت في يناير الماضي بساحة الهاشمي بمدينة الشيخ عثمان محافظة عدن.

يأتي ذلك بعد تسلم جثمانه صباح اليوم من ثلاجة مستشفى الجمهورية التعليمي بخور مكسر، الذي استمرت فيها جثته منذ 13 يناير 2008، بعد رفض أسرته استلامه لمطالبتهم النيابة بإحضار الجناة للقضاء والمتهمين بالقتل.

وفي الجنازة التي انطلقت من مستشفى "الجمهورية" انطلاقا إلى مقبرة "أبو حربة" بمدينة الشعب ردد المشيعون شعارات: "ثورة ثورة يا جنوب"، "برع برع يا سنحاني".

وأكد المشيعون مواصلاتهم بما بدأ به صالح اليافعي في هذه الثورة كما سموها من القمع والاعتقالات التي تمارسها السلطة ضدهم.

وطالب المشيعون في حديثهم لـ"نيوزيمن" الجهات المختصة بتنفيذ القانون والقبض على الجناة الحقيقيين ومعاقبتهم. فيما أحد أقرباء الشهيد اليافعي طالب الجهات المختصة بضبط النفس وعدم اتباع العنف في التعامل مع الحراك السلمي. ودعا أحمد عبد الرحمن جميع المنظمات والهيئات وجمعيات المتقاعدين والقيادات السياسية للجلوس على طاولة الحوار من أجل التغلب على القضايا العالقة في الساحة.

المخلافي زاره في المستشفى وحذر من خطورة وضعه الصحي

«نداء» من أسرة باعوم لانقاذه

ناشدت أسرة حسن باعوم المنظمات الحقوقية المحلية والدولية التدخل لإنقاذه بعدما تدهورت حالته الصحية في السجن جراء إضرابه عن الطعام.

ووجته الأسرة «نداء» صباح أمس ذكرت فيه أن باعوم نُقل إلى مستشفى الشرطة في صنعاء بعد انهياره صحياً بسبب الارتفاع الحاد في السكر وضغط الدم.

وأفادت بأن السلطات منعتها من زيارته في المستشفى حيث يرقد هناك مقيد اليدين والقدمين.

واعتقل باعوم بعد منتصف ليل أثناء تواجده في منزل صديقه جمال عبداللطيف عبادي في كريتر- عدن. وتم نقله بشكل سري إلى صنعاء لتقديمه إلى النيابة الجزائية المتخصصة.

ويَعد باعوم من أبرز قيادات الحركة الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية، وهو

التتمة في الصفحة 4

• باعوم

مجلس محلي الضالع يدين حالة الطوارئ وأحداث الشغب ويطالب برفع المظاهر العسكرية

■ الضالع - فؤاد مسعد

صادق مجلس محلي الضالع على تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق في الأحداث التي أعقبت رفض قبول طالبي التجنيد من أبناء الضالع وما تلاها من أعمال شغب.

تضمن تقرير اللجنة، التي شكلها المجلس برئاسة أمينه العام وعضوية الهيئة الإدارية، المطالبة برفع حالة الطوارئ وإعادة جميع العسكريين إلى ثكناتهم وإطلاق جميع السجناء الذين لم تثبت إدانتهم بأحداث الشغب. وطالب بأن تتحمل الدولة معالجة وتعويض المصابين والمواطنين. وشدد على ضرورة الوقف الفوري لحملة الاعتقالات العشوائية والملاحقات بحق الناشطين السياسيين الذين يسلكون الطرق السلمية في المطالبة بحقوقهم.

واعتبر التقرير، الذي حصلت "النداء" على نسخة منه، عملية اقتحام منازل المواطنين ومقرات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بدون إذن قضائي، ظاهرة خطيرة قد تؤدي إلى نتائج عكسية ولا تنسجم مع الروح الديمقراطية والقانون.

ودان ثقافة الكراهية الدخيلة على المجتمع، والمتمثلة في ثقافة التكفير والمذهبية والطائفية والمناطقية، وكذا قطع الطرقات والاعتداء على الأموال العامة والخاصة.

وأكد أن تسجيل المجندين في الحرس الجمهوري من أبناء المحافظة لم يتم طبقا للشروط المحددة في مذكرة نائب رئيس هيئة الأركان للقوى البشرية، حيث تم إرسال المجندين من مديريات المحافظة دون أن تقوم المديريات باستيفاء الشروط. كما أن عملية التجنيد التي تمت لم تكن الهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمحافظة والمديريات على علم بها، باستثناء مديرية الضالع، ورافقتها إجراءات تخالف تلك المتعارف عليها في عملية التجنيد، حيث يتم استقبال المجندين في المعسكرات التابعة للألوية ومن ثم تقوم اللجان بعملية الفحص لاستيفاء الشروط ثم إرسالهم إلى المعسكرات الخاصة لاستكمال باقي الإجراءات الأخرى. لكن الذي تم، كما أورد التقرير، هو إرسال المجندين إلى معسكر ظفار بمديرية يريم محافظة إب دون توفر الشروط المطلوبة، الأمر الذي انعكس

التتمة في الصفحة 4

العدد القادم

(لحلقة الأولى)

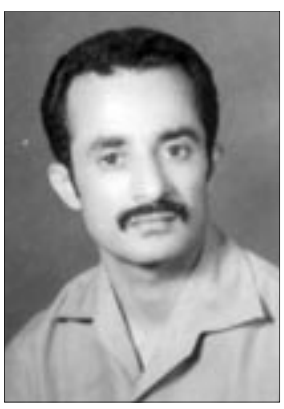

عبدالحميد الشعبي

عضو المكتب العسكري للجبهة القومية يروي تفاصيل مثيرة عن الكفاح المسلح في الجنوب:

■ خضعت «شعب» لسلطة الإمام يحيى، لكن أبناءها لم يستطيعوا التعايش مع استبداده، فبدأت المقاومة

■ تمتع السلطان محسن بحس حضاري، وقد أنشأ المدرسة المحسنية في لحج، وخصص ريع ألف فدان من أرضه لتحسين المدرسة

■ انتميت إلى القوميين العرب في 57 وضمتني خلية واحدة مع مطهر الإرياني

تطالب بحلول لجملة اختلالات أكاديمية وإدارية

نقابة جامعة ذمار تعلن الاضراب

■ «النداء»:

أعلنت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة ذمار عزمها القيام بإضراب تصاعدي يبدأ يوم السبت القادم. وقالت النقابة في بيان صادر عنها إنه ولجملة أسباب ومطالب حقوقية وقانونية إضافة إلى اختلالات كثيرة تحكم عمل رئاسة الجامعة فقد قررت البدء في إضراب برفع الشارات الحمراء من 19 إلى 21 أبريل الجاري يليه إضراب جزئي وعقد لقاءات موسعة بأعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة من 22 إلى 24 ابريل. هذا إلى حين الاستجابة وإلغاء كافة الاجراءات غير القانونية واصلاح جميع

التتمة في الصفحة 4

8 ساعات في ضيافة العقيد المصري

■ أحمد حرمل

يوم الاثنين الدامي 7 أبريل 2008 حللت ضيفاً على العقيد رشاد مطهر المصري قائد الامن المركزي في محافظة الضالع في معتقله الخاص. وعلى الرغم من اعتراضي على وجود هذا السجن غير القانوني إلا ان ذلك لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات التي خرجنا بها من خلف القضبان لنقدمها للعقيد «المصري» فربما يكون لا يعرف عنها شيئاً مع انني اشك في ذلك.

وقبل ان ابدأ باستعراض هذه الملاحظات اود أن اعرب عن اسفي لعدم تمكني من معرفة الكثير من الامور بسبب قصر مدة الاستضافة ولم استطع خلال الثماني الساعات التي قضيتها في معتقل الامن المركزي من معرفة المزيد من خفايا الامور. وكنت اود ان اتعرف على العقيد الشاب رشاد المصري لأكون عنه انطباع حقيقياً يمكنني من الاجابة على بعض الاسئلة المتعلقة بأداء قوات الامن المركزي ولماذا يتم السكوت عن التجاوزات التي يرتكبونها بحق المواطنين؟ وما هي الاسباب التي تجعلهم يتعاملون مع المواطنين بنوع من الاستعلاء والغطرسة لأن عقلية الرئيس تترسخ في عقلية المرؤوس وسلوكه ويتجسد ذلك اكثر عندما تكون العلاقة بينهما محكومة بالامر العسكري، فما علش يا مصري اذا كان قصر المدة التي قضيتها عندكم لم تسعفني في التعرف عليكم فالجايات اكثر يا فندم.

ولا أطيل في الحديث وسألخص ملاحظاتي في الآتي:

– تكرموا بشراء كاميرا ديجيتل سانيو ستة ميجابكسل بذاكرة واحدة جيجا لكل قائد طقم ليتم تسويتهم بزميلهم الرائد... الذي قام باعتقالي ومصادرة كاميرتي او اتاحة الفرصة لهم لمصادرة كاميرات الزملاء محمد علي محسن وعبدالرقيب الهدياني وفؤاد مسعد ونصر المسعدي ومحمد المنتصر. وانا على استعداد لتعريف افرادكم بهم مع اني متأكد أن هذه ليست اشكالية بالنسبة لكم لأنكم تستطيعون مداهمة منازلهم في اي وقت كما حدث مع عبدالحميد طالب الذي قمتم بمداهمة منزله في الرابعة فجراً وتم اقتياده بسهولة إلى المعتقل دون ان يرتكب اي جرم.

– هل تعرفون ان القانون يحرم الاعتقال اثناء الليل، كما يحرم مداهمة المنازل؟! متى تحترمون القانون وتحترمون حرمة المنازل التي كفل القانون حمايتها؟ وهل تعتقدون بان مداهمة منزل موطن وترويع النساء والاطفال امر هين يتم تسويته بالاعتذار.

– وددت معرفة اسم الضابط الذي امر باعتقالي وصادر كاميرتي لأسلمه توابعها فنحن أصحاب الضالع قبايل لكم وكاميرا بثلاثمائة دولار لايساوي شيئاً تجاه ما يقوم به رجالكم الاشاوس من واجبات في خدمة الوطن والمواطن حتى اسألوا اصحاب السيارات النازلة الى عدن كيف تعامل معهم اشاوسكم اثناء الحصار الذي فرضتموه على الضالع وكيف تم مساعدة المسافرين في المرور من النقاط والسياج الامني بسهولة ويسر ومش خسارة فيهم أي... دفع.

علمنا أن الزميل محمد الحميدي مراسل «الايام» في الشعيب ابلغكم اعتزامه شراء كاميرا حديثة بدل الكاميرا التي صادرها رجالكم منه فترقبوا الحميدي قريباً ولا تسحموا له أو لغيره من الصحفيين كشف عوراتكم.

– مروا افرادكم بتوفير المياه لنزلاء معتقلكم لأداء الصلاة كوننا وجدنا صعوبة في التيمم بسبب اتساخ جدار السجن فيا حبذا التفكير بطلائه وتوسيع نوافذه.

– حمام السجن لم يقصر في اداء الواجب معنا حيث كانت الرائحةالنتنة التي تنبعث منه وبكميات كبيرة كافية لتسعين معتقل حشروا في رواق مساحته 9×3 أمتار توزعت علينا بالتساوي. وجهوا افرادكم بعدم التدخل في السياسة لأنها ليست من مهامهم وتؤدي إلى انعدام التركيز وبالتالي التقصير في اداء الواجب، فالسجان الذي حرص على اعطائنا درساً في الوطنية التي نفاها عنا نصحنا بعدم التفكير في الانفصال لأنه امر مستحيل فالشعب اليمني الذي قدم في سبيل الدفاع عن الوحدة انهاراً من الدماء لا يسمح بذلك بحسب رأي السجان، فبعد الانتهاء من خطبته العصماء قام بإغلاق ابواب السجن إلا انه سرعان ما فقد التركيز واضاع المفاتيح واعتقد ان الاستمرار في تكسير الاقفال مش تمام، وانها بحاجة منكم إلى تخصيص بند من ميزانيتكم، ناهيك عن المجهود البدني الذي يتم بذله في تكسير الاقفال فأنتم بحاجة إلى جهود افرادكم في امور اخرى خاصة والمحافظة تعيش اوضاعاً استثنائية والوطن بحاجة إلى مجهودكم هذه الايام. الله الله الوطن، امانة في اعناقكم وما معه إلا انتم.

برأت الجوفي وأدانت رئيس قسم التحريات وتحبسه 3 أشهر

غرب الأمانة تبرئ الجوفي بقضية أنيسة الشعيبي

● أنيسة الشعيبي

■ نيوزيمن:

برأت محكمة غرب الأمانة اليوم مدير مباحث العاصمة العميد رزق الجوفي وإدانة رئيس قسم التحريات في إدارته بالانتهاكات التي طالت الضابط المساعد بوزارة الداخلية أنيسة الشعيبي .

وقالت مصادر مطلعة أن المحكمة قضت بتبرئة المدير العام وحبس رئيس قسم التحريات ثلاثة أشهر وتغريمه مليون ريال لصالح أنيسة الشعيبي.

وقالت الشعيبي لـ(نيوزيمن) عقب الإعلان عن صدور الحكم أنها لم تحضر الجلسة ولم تعلم بموعدها ولم تبلغ من محاميها بذلك إن كان لديه علم.

وتساءلت الشعيبي "على أي أساس تمت تبرئته رزق الجوفي ولو كانت المحكمة عادلة لكانت قابلت بيني وبينه في قاعتها وسمعت مني الكثير. وعموماً خلي رزق الجوفي يحكم لنفسه بما يريد فالدولة دولته.

من جهته رفض المحامي عبد الرحمن برمان محامي أنيسة الحديث حول الموضوع. وكانت أنيسة الشعيبي تقدمت في 2006م إلى القضاء عبر منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات بتهم كثيرة ضد مسئولين في إدارة البحث الجنائي بأمانة العاصمة وفي مقدمهم مدير عام المباحث العميد رزق الجوفي وضباط آخرون.

وقالت أنيسة أنها تعرضت لانتهاكات جسدية ونفسية هي وطفليها ريم وهارون أثناء احتجازها في ذات الإدارة عام 2003م بتهمة قتل طليقها وأن من بين الانتهاكات اعتداءات جنسية وضرب وحجز حرية وكلها جرائم جسيمة.

للمرة الثالثة بمديرية جبلة

انفجار أسطوانة غاز تلحق خسائر بشرية ومادية

■ جبلة - «النداء»

أدى انفجار أسطوانة غاز في أحد منازل مدينة جبلة – محافظة إب، إلى وفاة توفيق المزجاجي، 13 عاماً، والشابة أمل، 27 عاماً، وإصابة ربة البيت الذي انفجرت فيه الأسطوانة بحروق متفرقة فضلاً، عن إصابة عدد من الأطفال جراء انهيار المنزل.

وقال شهود عيان إن الانفجار أدى إلى انهيار كلي لمنزل عبد الرحمن السابر المكون من ثلاثة طوابق، كما وتشققات في عدد من المنازل المجاورة له.

وأوضحوا أن الطفل توفيق لقي حتفه أثناء ذهابه إلى المدرسة جراء سقوط عدد من أحجار البناء على رأسه. فيما أمل توفيت مختنقة تحت أنقاض المنزل المنهار.

وطبقاً لإفادة زوجة عبد الرحمن السابر زوجة صاحب المنزل المنهار، التي تتلقى العلاج حالياً في العناية المركزة، فإن أسطوانة الغاز انفجرت بها أثناء محاولتها إشعال البوتجاز لإعداد وجبة الإفطار.

وبحسب المحاضر الأولية للمعمل الجنائي فإن الانفجار ناجم عن تسرب كمية كبيرة من الغاز الخالي من رائحة التحذير.

وعلمت "النداء" أن هذه الحادثة هي الثالثة في مدينة جبلة الناجمة عن تسرب الغاز المنزوع منه رائحة التنبية.

علي جمعان رئيس المجلس المحلي مدير مديرية جبلة قال إن "الحادثة كارثة حقيقية، لقد خلفت خسائر بشرية ومادية وقمنا بالمعالجات الأولية وبلغنا الجهات المعنية وقيادة المحافظة ونأمل الخروج بنتائج طيبة".

مدير البحث الجنائي بمديرية جبلة، مجاهد الجبري، توقع أن تزيد الخسائر عن عشرة ملايين ريال تقريبا، وأفاد بأنهم وجدوا أسطوانة الغاز وعليها غطاء تقليدي ليس محكم التصميم وهو محلي وليس أصليا، يتسرب من خلاله الغاز، وهذا الغطاء يحذر منه الدفاع المدني بشكل مستمر.

عبد السلام السادة رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمديرية أشار إلى أن المجلس المحلي وبعد حادثة سابقة قام بالعديد من الإجراءات الاحترازية، منها تشكيل لجنة مكونة من المجلس المحلي وشركة الغاز والتموين ومن المقاييس، وذلك لمعرفة أسباب تسرب الغاز من الأسطوانة والوزن وانعدام الرائحة التي توحي بتسرب الغاز، "فوجدنا أن المحطات المختلفة تقوم بأدائها بشكل جيد إلا أن سوء الاستعمال ممن يقومون بالنقل إلى المعارض يستخدم أساليب تؤدي إلى الإضرار بالأسطوانات مثل رميها ودحرجتها على الطرقات والأرصفة بدلا من حملها. كذلك أصحاب المعارض للأسف يتداولون الأسطوانات غير الصالحة بعد عودتها من المواطن على أنها غير صالحة، ولكن للأسف يتم بيعها لمواطن آخر مع علم صاحب المعرض بعدم صلاحيتها مما يؤدي إلى مثل هذه الكارثة التي حدثت اليوم.

وحمل شركة الغاز كامل مسؤولية انعدام المادة المنذرة لتسرب الغاز.

واقترح السادة إنزال لجنة من المجلس المحلي ومن جهات الاختصاص وبشكل مستمر وذلك للزيارات المفاجئة للمعارض ومعاقبة من يخالف الشروط المحددة بأسطوانات الغاز. وأمل من المواطنين الإبلاغ عن أي أسطوانة يتسرب منها الغاز والجهات المعنية ستعالج المشكلة قبل تفاقمها، حد تعبيره.

واشنطن تجلي رعاياها في اليمن

تواصل السفارة الامريكية بصنعاء منذ فجر السبت الماضي إجلاء رعاياها من اليمن.

وقالت مصادر «النداء» إن مطار صنعاء الدولي يشهد رحلات يومية لنقل الامريكيين: عائلات وأفراداً، وأن مغادرتهم تتم وسط اجراءات أمنية مكثفة.

وبحسب المصادر فإن المغادرين هم خبراء وموظفون لدى شركات امريكية ويمنية ولا يعملون في السلك الدبلوماسي.

وباشرت السفارة اجلاء رعاياها عقب استهداف مصالحها في هجمات عدة بالقذائف استهدفت السفارة الامريكية ومجمع حدة السكني الذي تقطنه أغلبية أمريكية بأمانة العاصمة.

وكان «روبرت مولر» مدير مكتب المباحث الفدرالية الامريكية (إف. بي.آي) الذي قدم إلى اليمن في مهمة رسمية الأربعاء الماضي، أبلغ المسؤولين اليمنيين أن الحكومة الامريكية بعد الهجومين الأخيرين لا تملك سوى اجلاء رعاياها الدبلوماسيين غير الأساسيين ومغادرتهم وعائلاتهم اليمن لضمان سلامتهم.

ونقل موقع «نيوز يمن» على لسان أمريكيين القول إنهم غادروا بأوامر أمنية مباشرة من سلطات بلادهم.

السفارة الامريكية أصدرت عقب هجوم ليل الأحد قبل الماضي على مجمع حدة السكني، تحذيراً لرعاياها لتوخي الحذر والحد من تنقلاتهم داخل صنعاء إلى أكبر قدر ممكن. لاحقاً وجهت الحكومة الامريكية أوامر لرعاياها غير الدبلوماسيين بمغادرة اليمن وعائلاتهم.

وفي وقت سابق عقب الهجوم الذي استهدف السفارة الامريكية بصنعاء في 18 مارس، عرضت وزارة الخارجية الامريكية رحلات جوية مجانية من اليمن لنقل الدبلوماسيين. وقالت في بيان يحذر الامريكيين من السفر إلى اليمن «مستوى التهديد الأمني مازال مرتفعاً بسبب الأنشطة الإرهابية في اليمن».

إلى ذلك حذرت بريطانيا رعاياها على موقع وزارة الخارجية البريطانية على الانترنت من السفر إلى اليمن إلا في حالة الضرورة القصوى بسبب «ارتفاع الخطر» من وقوع اعتداءات.

تحذير الخارجية البريطانية جاء بعد يوم واحد من انفجار عبوة ناسفة بجوار سور شركة كندیان نكسن الاربعاء الماضي.

هجوم بالقذائف على المجمع السكني بحدة للمرة الثانية خلال 5 أيام

للمرة الثانية وفي أقل من أسبوع، القذائف تستهدف الأجانب، قاطني مجمع حدة السكني بأمانة العاصمة.

السبت الماضي دوى انفجاران داخل المجمع السكني المحاط بحراسة مشددة من قوات مكافحة الإرهاب. تبين لاحقاً أن المجمع تعرض مجدداً لهجوم بقذيفتين أطلقتا عن بعد، إحداهما سقطت على خزان مياه تابع للمبنى رقم خمسة (أحد مباني المجمع)، دون أن يسفر الانفجاران عن وقوع اصابات بشرية. الهجوم الأخير على المجمع السكني الذي تقطنه أغلبية أمريكية، جاء بعد مضي 5 أيام من الهجوم الأول الذي استهدف المجمع ذاته مساء الأحد قبل الماضي (9أبريل) بـ(3) قذائف موتور، أطلقت عن بعد، ولم تسفر عن سقوط ضحايا.

وفي الوقت الذي ما يزال الهجوم الأخير مجهولاً منفذوه ولم يتبنه أي طرف، نسبت وسائل اعلامية لمصدر أمني القول: إن تنظيم القاعدة تبنى الهجوم (الأول) على المجمع السكني وإن المعلومات الأولية تفيد أن ثلاثة أشخاص ملتحين أطلقوا القذائف الثلاث من على متن سيارة كانت تقف في طرف الحي الذي يتواجد فيه المجمع. وأضاف المصدر أن الهجوم جاء بعد يومين من اعتقال أحد اعضاء القاعدة في صنعاء وهو عبدالله الريمي.

وفرضت أجهزة الأمن عقب الهجوم الأول طوقاً أمنياً وحراسة مشددة على المجمع السكني، كما اعتقلت سبعة أشخاص يشتبه بتورطهم في عملية الهجوم.

القذائف الثلاث التي استهدفت المجمع في الهجوم الأول سقطت بالقرب من الفيلات التي يسكنها عسكريون أمريكيون وخبراء نفط يعملون في شركة «صافر» النفطية.

عبوتان ناسفتان تستهدفان كنديان نكسن

الأربعاء الماضي كانت عبوتان ناسفتان تستهدفان شركة كنديان نكس، القريبة من مجمع حدة السكني في أمانة العاصمة.

وطبقاً للمصادر فإن إحدى العبوتين انفجرت محدثة أضراراً في سور الشركة ودار سينما حدة وبعض المباني المجاورة دون وقوع اصابات بشرية، فيما أبطل مفعول العبوة الثانية.

ورجح مصدر أمني في تصريح لـ«رأي نيوز» أن يكون التفجير قد نفذته عناصر تنظيم القاعدة للضغط على السلطات للإفراج عن عدد من قيادة التنظيم المعتقلين مؤخراً.

عن انتخاب المحافظين وإلغاء صحيفة "الوسط"

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

على حين غفلة، أصدر فريق تحقيق استنتاجاته بـ"مخالفات إدارية" داخل صحيفة "الوسط". تذكر تلك التوصيات بتقرير مجلس الشورى عن مؤسسات الإعلام الرسمي التي لم يغلقها أحد رغم "مخالفات كبيرة رصدها المجلس".

بعد التقرير خط معالي وزير الإعلام، الأستاذ حسن اللوزي، قراره "إلغاء ترخيص صحيفة الوسط"، غير أن بند قراره الأول لم يكن ملاحظات فريقه (الفيدرالي)، بل ما تنشره الصحيفة.

شخصيات "عليا"، من وزراء، ومن لجنة المعالجات التي يترأسها نائب رئيس الجمهورية، قالت للكاتب إن "كثير من قيادات الدولة كانوا معارضين لمثل هذا القرار"، وأنه "حتى قيادات الأجهزة الأمنية ومسؤولين كبار، ورغم توصياتهم ضد الصحيفة فقد كانت مطالبهم إحالتها للقضاء"، غير أن الوزير الهُمام دافع عن "صلاحياته" في "حكم دولته المستقلة ذات السيادة" وهي وزارة الإعلام هنا، وتمكن من الحصول على إذن "عالي المستوى" بأن "يطبق القانون!!!".

قد لا يكون صائبا -طالما ونحن أمام شخص نكن تقديرا عاليا لاتزانه الشخصي بشأن الوظيفة العامة، كالأستاذ حسن اللوزي- أن نعتبر قراره تصفية حساب مع الصحيفة التي نشرت أقسى مقالات النقد له في أوقات سابقة. ولنبقى عند مبرراته المعلنة، أولها نشر ما يسيء للوحدة الوطنية (كأن إعلامنا الرسمي مشغول جدا بإظهار اليمن متعددا متنوعا كمعنى وحيد لأي وحدة). وثانيها: "اختلالات إدارية ومالية"!

وسنكتفي بتذكير معالي الوزير، بألاّ شيء يضر الوحدة كمسؤول يستخدم سلطته بطريقة "متعجرفة"، ولا يهدد "الأمن القومي" كقرار يعالج "الحمى" بإعدام المريض.

لو أن معاليك أيها الوزير المخضرم، زرت الصحيفة وانتقدت سياستها، وأدنت أخطاءها، لكنت فعلا حاميا لدولة الوحدة وللنظام والقانون. لن نتحدث عن الزيارة، فهذا طموح كبير في بلاد يحتقر مسؤوليه رعاياهم!! ما لم يكونوا أبناء مشائخ أو من علية القوم، ولتبقى الزيارات سلوكا خاصا بالمجتمع الدبلوماسي الخارجي. يكفي أن نلفت عناية الوزير إلى أن أي حريص على البلاد ووحدته واستقراره سيبذل "القليل من الجهد" لتجنب ما تصنع الاحتقانات.

ماذا تشكل صحيفة "الوسط" للرأي الذي تشكو منه، مجرد وسيلة واحدة من عشرات

• عامر بعد اختطافه وتعذيبه - اغسطس 2005

• اللوزي

الوسائل، لكنها جميعا لن تحقق ربع ما يفعله مثل قرارك، إنه يقطع الطريق أمام المعالجات ويعلي من شأن "الكي" كوسيلة وحيدة يتناوبها المجتمع مع سلطته.

هل يعلم السيد الوزير أن رئيس تحرير الصحيفة ذاتها لا يزال ينتظر النظر إليه كمواطن يستحق أن يحظى بـ"جهة رسمية تتابع تعرضه للإهانة والخطف"، تماما مثلما عشرات الجهات تنظر إليه باعتباره "هدفا للعقوبات".

حتى تتضح الصورة فإن الكاتب يرى أن صحفنا المستقلة -للأسف الشديد- لم تستطع الحفاظ على مسافة فاصلة بينها وصحف المواقف السياسية، ومن أجل ما هو صحيح من تأييد مطالب الناس، تنازلت عن شروط ومطالب كينونتها من جهة كصحف عليها تدقيق المعلومة، ثم تحرير الكلمة، ومن جهة أخرى كمستقلة.

"الوسط" نفسها، يمكن أن يوجه لها أي نقد، سواء من قبل الوزير أم من غيره، وهو نقد يرشد التجربة الصحفية وحتى السياسية في هذه البلاد. لكن إلغاء الكينونة، لا علاقة له بالحرص على الوطن ولا على الوحدة. إنه لا يثمر سوى القلق. ويا أيها الصحفيون، لو مر مثل هذا القرار، بغض النظر عن مواقفكم من "الوسط" وخطها، فإن القادم متكمل السوء، وكثير المهازل.

انتخاب المحافظين

بالنسبة لي لا أرى فرصة أفضل من أن يحقق "انتخاب المحافظين"، إعادة بناء العقلية الصراعية في هذه البلاد. لنجرب الاختلاف على حركة المرور، وترتيب الأسواق، واحترام الأولويات، وكثير من القضايا التي تحدد سعة أو ضيق نطاق العلاقة بين الدولة واحتياجات غالبية مواطنيها. الانتخابات المحلية وسيلة مهمة لرفع حساسية كادر الدولة المحلي تجاه احتياجات المواطنين، الذين غالبهم لا ينتمون لأي من الأحزاب.

صحيح أن أغلبية المؤتمر الشعبي في الكتلة الناخبة، ألغت الوهج السياسي لمثل هذه الانتخابات، لكن من قال إننا بحاجة لوهج سياسي، وهو الذي يضيء سماء هذه البلاد بسبب نشاط الحركة الحقوقية التي تقودها المعارضة خلال الأشهر الأخيرة؟!

لنتمنى أن نتابع جدلا تنافسيا بين المؤتمرين على احتياجات المجتمع المحلي، خاصة وأنهم سيتنافسون في ظل راية حزبهم الواحد في غالب المحافظات اليمنية. على الأقل يوفر هذا للإعلام الرسمي فرصة لتجاوز مخاطر الحساسية السياسية، التي لا يزال يهابها بسبب التزامه لأطر ورؤى اليمن القديم.

نعم، ليست تجربة كاملة، وهناك أولويات كإعادة التقسيم الإداري، وإعادة رسم الإدارة المالية لميزانية الجمهورية اليمنية، وترتيب أولويات الإنفاق المركزي، غير أن هذه الانتخابات ليست معيقا، ولن تكون بديلا من أي قرارات يتوجب على المركز اتخاذه.. اليوم أو غدا أو بعد رشد الحكم المحلي.

مجلس القضاء الاعلى يحيل 13 من اعضاء النيابة إلى التحقيق بتهمة تاسيس رابطة قضائية

وصف مركز دراسات وابحاث استقلال القضاء في منظمة «هود»، التحقيق حول ما نشرته بعض الصحف عن قيام اعضاء في النيابة العامة بالدعوة لتأسيس الرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية، بأنه نوع من التضييق والمساءلة ومنع ممارسة حقوق مشروعة في تكوين جمعيات ورابطات والانضمام اليها.

واعرب المركز عن استغرابه من صدور مثل هذا الاجراء من قمة السلطة القضائية (مجلس القضاء الاعلى) من دون التدقيق والتاكد من مشروعية التحقيق، أو أن تاسيس رابطة أو منظمة مدنية يعد إحدى حالات الإخلال بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية.

مجلس القضاء الاعلى وبناء على نتائج اجتماعه في 25 فبراير الماضي أصدر أمراً رقم 9 لسنة 2008 بتكليف هيئة التفتيش القضائي بالنيابة العامة، باستدعاء 13 من اعضاء النيابة للتحقيق معهم بخصوص الأخبار الذي نشرتها وسائل الاعلام عن قيامهم بتاسيس رابطة لأعضاء السلطة القضائية.

وقال مركز دراسات وابحاث استقلال القضاء في بيان صحفي حصلت الصحيفة على نسخة منه إن منتسبي الجهاز القضائي لهم الحق كغيرهم من المواطنين، في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والروابط التي تهتم بمصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني واستقلالهم.

واشار إلى أن هذا الحق كفلته المادة 58 من الدستور والمادة 20 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذا المبادى الاساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المعتمدة في المؤتمر السابع للامم المتحدة والمقر من قبل الجمعية العامة عام 1985.

وفي ظل غياب دور فاعل للمنتدى القضائي يمثل مصالح القضاة والدفاع عنهم، جدد المركز تأكيده على أن العمل القضائي يظل مختلا بشكل عام، وأعضاءه غير مستقلين، نظراً لغياب جهة مستقلة تدافع عنهم وتهتم بمصالحهم.

ودعا المركز مجلس القضاء إلى إعادة النظر في القرار وايقاف العمل به، واتاحة الفرصة أمام اعضاء القضاء في ممارسة حقوقهم المشروعة وإحياء المنتدى وتفعيل دوره في تمثلهم وحمايتهم.

وكانت اللجنة التحضيرية للرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية ادانت في وقت سابق ما يتعرض له بعض أعضاء الجهاز القضائي من اهانات أثناء حضورهم إلى مكاتب رؤسائهم للمطالبة بحقوقهم. تكرار اهانات القضاة وعدم الاستجابة لمطالبهم رغم مشروعيتها وأحقيتهم بها هو ما تأكد للجنة حسب ما جاء في البيان الصحفي الذي اصدرته في 23 مارس الفائت عند اتصالها بالقضاة لمعرفة صحة ما نشرته الصحف عن تعرضهم للاهانات.

ورأت اللجنة تلك التصرفات بأنها لا تخدم مصلحة العمل القضائي، وتؤثر سلباً على حسن سير ادائه وتمس استقرار وتطوير وإصلاح الجهاز القضائي كما تمس كرامة القاضي وعزة نفسه التي يجب على قيادة السلطة القضائية صيانتها والحفاظ عليها.

وحول التعيينات في الجهاز القضائي التي حصلت مؤخرا ذكرت اللجنة أن المعنيين رؤساء نيابات لا يزالون جديدين على التحاقهم بالسلك القضائي ولم يمض عليهم سوى سنتين وأنه يوجد منهم أكثر خبرة ودراية من المعنيين.

وقالت إن المعايير التي تم اتباعها في عملية التعيينات، والتي يكون مردودها على خطة الاصلاح القضائي عكسياً ويولد الاحباط والانهزام لدى أعضاء النيابة وعلى اعمالهم.

التعريفات

بارثيو ولفريدو

1848/7/15- باريس، 1923/8/20 سليني، سويسرا

عالم اجتماع إيطالي واقتصادي، فصل آراءه الاجتماعية النظرية في «رسالة في علم الاجتماع العام». وتتجلى النزعة الوضعية في المنهج عنده، في نقده للأحكام والمفهومات القبلية، وجعلها صادرة عن معرفة تجريبية تعرف الواقع عبر وصف الواقع وصوغ القوانين التي تعبر عن العلاقات الوظيفية بين الوقائع. ويقرر بارثيو أن هذه العلاقة مسلمة تفصح عن هذا الارتباط. ينطلق تصور بارثيو لعلم الاجتماع من القول بالفعل غير المنطقي، وذلك بعد أن أوجد مسلمة أخرى مفادها أن العلاقات الوظيفية يعبر عنها رياضياً. لقد رفض عقلانية حركة التنوير وأكد على لاعقلانية الفعل الانساني، فالسلوك الإنساني غير منطقي، وهو أمر بيّن في تقديره في سير التاريخ. فالذي يدفع الإنسان إلى هذا السلوك أو ذاك إنما هو استعداد نفسي فطري، وهو يخفي الهدف الحقيقي بحجج منطقية كاذبة، تكون جوهر النظريات الاجتماعية، كافة بدون إستثناء. فإن أية بنية ايديولوجية ليست الا تبريراً للفعل ومحاولة لاضفاء مسحة منطقية خارجية تخفي الدوافع الحقيقية.

ويرى بارثيو أن الأنساق الايدلولوجية مشتقة من العواطف، ويسميها «البقايا»، الثاوية في الأعماق النفسية اللاعقلانية. وهي نوابض بيولوجية تحدد السلوك الانساني الاجتماعي، إلى درجة يمكن معها وصفها بأنها قوة جبر اجتماعي، ويحاول بارثيوا بالاعتماد على «البقايا» الست من الطبقات النفسية، التي تتفرع إلى شجب وفصول عديدة، تفسير السلوك الإنساني، وينسب إلى الطبقات- البقايا: غريزة الربط، التي توجد في التغيرات الاجتماعية كافة، وما بقاء المجموعات السلوكية الاجتماعية، إلا محاولة لتجسيد اجتماعية الفعل التي تظهر في الملكية وفي الغريزة الجنسية. وقد نظر إلى الفعل الاجتماعي بما هو عمل «غير منطقي» يجري على أساس «البقايا»، فهي إذن الخلية الأساسية في الحياة الاجتماعية التي تقرر دورة التغيرات والعودة إلى الماضي. ومن هنا فإن ما يميز الانسان ليس العقل، بل المقدرة على الانتفاع بالعقل في الأغراض الأنانية، وهو يتقبل العواطف، فهي المحرك الغريزي للتاريخ. فالاطراد في التاريخ ليس في جوهره إلا اطراد اللاعقلانية النفسية التي تحكم الأفراد، وسمى الايديولوجيات «لغات الشعور».

ومادام السياق كله هنا لاعلاقة له بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، فان البيولوجي عنده أساس الاجتماعي. وقد استخلص من هذا التصور فكرة التراتب الاجتماعي ونسق النخبة الحاكمة، وإذ يقابل بارثيو بين الايديولوجيا والحقيقة يؤكد مع ذلك أن تهافتهما المنطقي لن يقلل دلالتيهما الاجتماعية، ولا من قيمتهما بالنسبة إلى المجتمع وكذلك بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين، مؤكداً على دورهما في التحشيد، موضحاً طرق الهيمنة على الرأي العام، وهو في هذا السياق يؤكد على الدور الذي تقوم به عناصر اللاشعور في النفس الانسانية، وصاغ أفكاراً في اللاشعور (اللاوعي) رغم أنه لم يكن على علم بأعمال سيغموند فرويد. وقد نزع القناع الأسطوري (السحري) عن الايديولوجيا، وقال بأن النظريات الحقوقية (القانونية) ليست أساساً نظرياً لتطبيق القوانين بل هي توظيف للقانون بوساطة حجج كاذبة لأهداف خفية. وتقدم الاشتقاقات (الايديولوجيات) الأخلاقية لحجب أهداف لا أخلاقية، ويستخدم الديني لخدمة اغراض ومشاعر دنيوية وضيعة في تاريخ جميع الشعوب، ويتضح في هذه الأقوال تأثير ماركس، ونقده للأفكار المثالية، التي تشوه صورة الواقع. ولكن بارثي لا يوضح الأسباب التي تجعل الآراء غير العلمية تزيف الواقع، فهو ينظر إلى المجتمع باعتباره نسقا- (نظاما) ديناميكياً في حال توازن، ويمنح «البقايا» التي تثوي في كل الاشتقاقات (الأيديولوجيات) صفة القوة الحددة (بكسر الدال) بما في ذلك انقسام المجتمع إلى نخبة هي الأفضل و«لانخبة»، وهذا قريب من كلمة العامة في العربية. إن التمايز الاجتماعي يقوم على خصائص بيولوجية ونفسية عند الأفراد، ويرى بارثيو أن القدرة على الحكم والادارة وعدم القدرة صفة جوهرية لكل المجتمعات البشرية. إن دورة النخبة أي ثبات وجودها ثم انحلالها هو القوة المحركة للمجتمعات، وهو أساس كل الأحداث التاريخية، والأفراد وفق لهذا التصور يملكون منذ ولادتهم «بقايا» أي قدرات على حشد وقيادة الجماهير بوساطة المكر والخداع (الثعالب) أو المقدرة على استخدام العنف (الأسود) وتقيم الثعالب والأسود نوعين مختلفين من الحكم، وهما يتناوبان على السلطة، وذلك نتيجة لاستنفاد كل واحد منهما «بقايا»هـ في نهاية حكمه بعد دخوله مرحلة الانحلال. وعندما لا تقاوم النخبة الانحلال بالحاق أفراد من الطبقات الدنى اجتماعياً، والذين يملكون مزايا عديدة مناسبة تحول بين المجتمع والتدهور، فإن الثورة تكون حتمية، وكل ما تحدثه هو تجديد النخبة الحاكمة. يمثل الأسود والثعالب المضاربين في الأموال والذين يعيشون على الريع، وهم أسلاف المعاصرين من رجال الأعمال، وأولئك الذين يعيشون على القسائم والسندات. ويؤدي وجود أغلبية من الريعيين إلى الاستقرار الذي يتحول إلى التحلل، أما غلبة المضاربين فتؤدى إلى تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويرى بارثيو أن تناوب الدورات السياسية والاقتصادية مرتبط بدورات الإنتاج الروحي: الثقافي والديني والفني. ويرى أن هذا المجال يشهد إيقاعاً سببه تناوب فترتي الإيمان والشك، وفي أساسهما «البقايا» التي تثوي في الطبقتين الأولى والثانية. إن نظرية «دورة النخب» عند بارثيو مبنية على دراسة الخصائص البيولوجية النفسية عند الأفراد، بيد أن التحولات والتغييرات الاقتصادية والايديولوجية لا يمكن أن تكون نتيجة بسيطة لتغيير أفراد النخبة الحاكمة، لأنه محكوم بتحول عميق في السياق الاجتماعي، وله سمات اجتماعية واقتصادية، والتغيير السياسي يجد طريق إلى التحقيق عندما تعجز الجماعات الحاكمة عن حل القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تنشأ في سياق الممارسة السياسية. كان بارثيو يمدح بعض آراء كارل ماركس لاسيما انقسام المجتمع إلى طبقات، والدور القائد للصراع الطبقي في التاريخ، علماً أن فكرة الطبقات في الفكر الاجتماعي السياسي الغربي موجودة قبل ماركس بقرون ترقى إلى عصر أفلاطون وأرسطو طاليس، واقتصر دوره على استكمالها وفقاً لرؤية تاريخية جديدة. وكان باريتو خصماً للاشتراكية، وناقداً حاداً للمادية التاريخية، وعدها «مادية اقتصادية»، وقد وضع لنفسه مهمة تجاوز الماركسية بوساطة تصور نسق «أكثر اتساعاً مبني لا على «الاقتصادي» بل على «النفسي» الذي بداله أكثر كونية. استعار كثيرون في المدارس الاجتماعية الغربية كثيراً من أفكار بارثيو، ولاسيما مدرسة التحليل الوظيفي. ولقيت فكرته عن الأيديولوجيا باعتبارها بنياناً نظرياً يرمي إلى تقنيع (حجب) العواطف والتحيز زواجاً خاصاً. كما غدت نظرية النخبة عنده منطلقاً لدراسة ميكانيزمات السلطة والمواقف النظرية في الدراسات الاجتماعية السياسية.

■ أبو بكر السقاف

■ من المراجع:

بارثي ف. دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الانكليزية، توزينو1961

العطاءات الفكرية للمؤرخ محمد حسين الفرح السبت القادم

تحت رعاية يحيى الراعي رئيس مجلس النواب، يقيم المركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل (منارات) السبت القادم في العاصمة صنعاء ندوة بعنوان «الهوية الثقافية الوطنية في العطاءات الفكرية للمؤرخ محمد حسين الفرح».

الجلسة الأولى للندوة تبدأ اعمالها بقراءة الفاتحة على روح الفقيد الراحل ثم كلمة رئيس مجلس ادارة المركز، ووزير الثقافة، وراعي الفعالية رئيس البرلمان كما يتحدث في الجلسة عبدالعزيز المقالح ومطهر الارياني وعبدالفتاح البصير وأحمد الاصبحي وخالد الرويشان ويحيى محمد الماوري.

وفي الجلسة الثانية يتحدث نزار حمدي عبدالوهاب عن الهوية الثقافية الوطنية في الفضاءات الفكرية للمؤرخ الفرح، محمد الكامل عن كتاب «اليمن في تاريخ ابن خلدون»، ومحمد العروسي عن اسهامات اليمنيين في المغرب العربي من منظور (الفرح) ومنير طلال عن موقف (الفرح) في كتاباته من الوجود الأجنبي، وعمار محمد الفرح عن «ما لم ير النور من نتاج الفرح».

وتختتم الندوة بقراءة مشروع بيان واستخلاصات ونتائج الفعالية وكلمة عن هيئات المركز.

الماجستير بامتياز للحيدري في تحقيقه لإحدى أفضل المخطوطات اليمنية في الفقه الإسلامي

حصل الباحث أحمد علي سيف الحيدري على درجة الماجستير بتقدير ممتاز في الرسالة التي تقدم بها لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة صنعاء كدراسة وتحقيق لإحدى مخطوطات العلامة اليمني جمال الريمي، وكان عنوانها "التفقيه شرح التنبيه".

وأوصت اللجنة المشرفة عقب مناقشته – الأربعاء – بطباعة الرسالة على حساب إدارة الجامعة لأهميتها وتناولها واحدة من أفضل المخطوطات اليمنية في الفقه الإسلامي وأول مخطوطة يتم تحقيقها ودراستها للعلامة الريمي الذي ألفها في القرن الثامن الهجري.

مخطوطة العلامة الريمي هذه تعد مع مخطوطة أخرى هما الوحيدتين اللتين عُثر عليهما من مجموع 26 مخطوطة لذات العالم لايزال مصيرها مجهولاً.

وتشكلت لجنة النقاش برئاسة الأستاذ الدكتور محمد عبدالواحد الشجاع، وعضوية الأستاذ الدكتور عبدالله الأهدل كمشرف خارجي من جامعة الحديدة، والأستاذ الدكتور أحمد علي الماخذي كمشرف داخلي من جامعة صنعاء.

عسكرة جامعة صنعاء في ندوة طلابية

ينظم الاتحاد العام لطلاب اليمن- كلية التربية بجامعة صنعاء صباح اليوم ندوة بعنوان «لا لعسكرة جامعة صنعاء» وذلك لمناقشة مشروع الحرس الجامعي، وسيتحدث فيها الدكتور عبدالله العزعزي والدكتور عبدالله الفقيه والدكتور محمد المخلافي. وسيعرض مجموعة من الطلاب في الندوة بعض الانتهاكات التي طالتهم من قبل الأمن وإعلان القائمة السوداء لانتهاك الحقوق والحريات الطلابية بجامعة صنعاء للعام الجامعي المنصرم 2006/ 2007 وكذا الفصل الدراسي الاول للعام الجامعي الحالي. هذا وستقام الندوة أمام بوابة جامعة صنعاء بعد أن رفض رئيس الجامعة خالد طميم إقامة الندوة داخل الحرم الجامعي.

اعتصام

(تتمة الصفحة الأولى)

للمؤتمر وأحزاب المعارضة، ومنظمات مهنية وحقوقية. كما صدرت مواقف منددة بالقرار من لجنة حماية الصحفيين (نيويورك) ومنظمة «مراسلين بلا حدود» (باريس)، والاتحاد الدولي للصحفيين (بروكسل).

وينفذ في العاشرة من صباح اليوم اعتصام أمام وزارة الاعلام، دعت إليه منظمة «صحفيات بلا قيود» وأسرة «الوسط». ومعلوم أن الدعوى التي تنظر فيها المحكمة تتضمن طلبين: الأول: وقف سريان القرار الإداري والسماح لـ«الوسط» بالصدور، والثاني: الحكم ببطلان القرار لعدم مشروعيته.

«نداء»

(تتمة الصفحة الأولى)

عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. وكان شكل في يناير الماضي، إلى جانب العميد ناصر النوبة، الهيئة الوطنية لقيادة الحراك السلمي في الجنوب. علماً بأنه من رموز تيار إصلاح مسار الوحدة في الاشتراكي.

واعتقل باعوم وعشرات آخرين في محافظات جنوبية بعد أيام من أحداث الشغب التي شهدتها محافظتي الضالع ولحج. واستنكرت منظمات حقوقية وأحزاب معارضة عمليات الاعتقال لأنها استهدفت قيادات سياسية لم تتورط في أعمال عنف، ولم يصدر عنها أية دعوات تحرض على العنف.

وأكد المحامي محمد المخلافي رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان أنه زار باعوم أمس بعدما سمحت له النيابة الجزائية بذلك.

وقال لـ«النداء» إن حياة باعوم في خطر، وأن المسئولية تقتضي الإفراج عنه فوراً، خصوصاً وأنه متشبثاً بقرار الاضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله.

وإلى باعوم، اعتقلت السلطات شخصيات سياسية وحقوقية وأكاديمية بارزة، منهم علي منصر سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في عدن، وأحمد عمر بن فريد الناشط السياسي والكاتب المحرون، وعلي هيثم الغريب الكاتب والقيادي في ملتقيات التصالح والتسامح، وحسن البيش نائب رئيس مجلس تنسيق المتقاعدين والمحامي يحيى غالب الشعيبي. كما اعتقلت ظهر الأحد الماضي سعودي علي عبيد استاذ الاقتصاد في جامعة عدن، وذلك بعد مشاركته في اعتصام سلمي في زنجبار.

وقال نجله المحامي أوسان سعودي لـ«النداء» إن والده معتقل حالياً في السجن المركزي في زنجبار (عاصمة أبين)، وأن السلطات سمحت له بزيارته أمس.

وأكد أن الأجهزة الأمنية لم توجه إليه أية تهمه رغم مضي 3 أيام على اعتقاله.

ويبلغ سعودي 56 سنة، وهو يعمل في جامعة عدن. وإلى جانب أنشطته السياسية يقوم بنشر مقالات ودراسات سياسية في «النداء» وصحف يمنية أخرى.

وتم نقل أبرز المعتقلين سراً إلى صنعاء وحسب المرصد اليمني لحقوق الإنسان، فإن النيابة الجزائية المتخصصة سمحت لفريق المرصد القانوني بحضور جلسات التحقيق مهم بدءاً الأحد الماضي.

وقال بلاغ للمرصد إن النيابة حققت مع حسين البكري السكرتير الثاني للحزب الاشتراكي بردفان أمس الثلاثاء، بحضور المحاميين محمد المخلافي وناجي العميسي وعبدالعزيز البغدادي، ومنير السقاف.

إلى ذلك، أعلن أمس في المكلا عن تشكيل لجنة لمناصرة المعتقلين والملاحقين أمنياً من الناشطين في الحراك السلمي في الجنوب. وذكر موقع «الصحوة نت» أن اللجنة المشكلة تضم محامين وناشطين من محافظة حضرموت، ويرأسها محسن باصرة رئيس فرع الاصلاح في حضرموت وعضو مجلس النواب.

مجلس

(تتمة الصفحة الأولى)

سلبا على نفوس من ذهبوا إلى هناك، وضاعف من المعاناة لديهم، نتيجة معاناتهم الطويلة بسبب البطالة. وكانت عودة 170 من طالبي التجنيد إلى الضالع بعد رفض قبولهم قد خلقت لديهم شعوراً بالإساءة والحزن واليأس، إلى جانب ما تعيشه المحافظة من احتقانات، وهو ما دفع بهم للاحتجاج وما تلاه من الأحداث وصولا الى إعلان حالة الطوارئ.

وحملت اللجنة في تقريرها ما أسمتها بالجهات التي قامت بتصعيد الوضع المسؤولية الكاملة عن كل المضاعفات التي نتجت عن أحداث 30 مارس.

وعلمت "النداء" في وقت متأخر أمس الثلاثاء أن الأوضاع في الضالع مستتبة بحسب مصادر مقربة من محلي المحافظة الذي ذكر أن المحافظ رئيس المجلس قد أبدى التزامه بتوصيات اللجنة التي أقرها المجلس في اجتماعه أمس الأول والعمل على تنفيذها. كما بدا السلطات الأمنية اليومين الماضيين برفع عدد من النقاط العسكرية التي كانت متواجدة على مداخل الضالع من الجهة الشمالية وبعض مداخل القرى القريبة منها.

إلى ذلك علمت "النداء" من مصادر مطلعة انه تم الإفراج عن جميع المعتقلين على ذمة الأحداث في الضالع والذين تجاوزوا 90 شخصا، ولم يتبق في الحبس سوى تسعة أشخاص فقط هم: عبدالرحيم عبيد قاسم التهامي، عبيد قاسم الخوبري، فضل محمد مقبل، محسن هادي مسعد، عبدالعزيز محمد صالح، عادل مثنى عبادي، صامد احمد قاسم، عبدالله ناجي السلال، وعلي احمد ناصر الجرباء.

نقابة

(تتمة الصفحة الأولى)

الاختلالات والمخالفات القائمة في الجامعة والمطالب القانونية، ما لم فسوف يكون إعلان الاضراب الشامل والمفتوح ابتداء من السبت 26 ابريل الجاري.

هذا وكانت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة ذمار أصدرت بيانا، تلقت "النداء" نسخة منه، قالت فيه إنها حاولت فتح قناة حوار مع رئيس الجامعة لغرض معالجة الاختلالات والمخالفات الاكاديمية والادارية المالية القائمة في الجامعة وإصلاح ما يمكن إصلاحه والوصول إلى رؤية مشتركة حول الحلول والمعالجات التي يمكن اتخاذها وفقا لقانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية، وذلك من باب الشعور بخطورة الاوضاع في الجامعة والتي تهدد سمعتها ومكانتها العلمية والاداء الاكاديمي والمالي والاداري فيها. إلا أن النقابة، حسب البيان، لم تجد أي استجابة من رئاسة الجامعة. ولهذا رات النقابة البدء في استخدام حقها القانوني في الاضراب وذلك من أجل تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة والواردة في البيان، ومنها: تسليم أراضي أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ومنتسبي الجامعة (الدفعة الاولى والثانية) بحسب ما تم الاتفاق عليه في الموقع مع رئيس الجامعة بتاريخ 6/ 5/ 2007، وتقديم الحساب الختامي الخاص بتلك الاراضي، وتوزيع الدرجات وعدد أيام السفر للمشاركات العلمية الخارجية على الكليات وفقا لعدد أعضاء هيئة التدريس لكل كلية وبحسب المبالغ المرصودة في الموازنة تحت هذا البند وعدم تحويلها لأشخاص ليس لهم علاقة بالعمل البحثي والاكاديمي، مراعاة المعايير للمبتعثين للدراسة في الخارج من أعضاء هيئة التدريس المساعدة وفقا للأقدمية في التعيين وبالتنسيق مع الهيئة الادارية للنقابة، تطبيق قانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية ومراعاة المعايير الاكاديمية فيما يخص التعيينات الادارية والاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس من لقب علمي وأقدمية وخبرة في مجال العمل الاكاديمي ومعالجة كافة الاختلالات والمخالفات القائمة في الجامعة وإيقاف العبثية والمزاجية في التعيين من غير الكادر اليمني، انعقاد مجلس الجامعة وانتظامه وكذلك المجالس

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

ياسر العواضي ينسحب من الجلسة تاركاً الكتلة تواجه قدرها

صمدت المعارضة للنقاش في الجلسة البرلمانية أمس، وانسحب نائب رئيس كتلة الحزب الحاكم هذه المرة.

ياسر العواضي لم يتحمل. لقد غادر القاعة غاضباً ومحتجاً على أسلوب إدارة الجلسة. كان مستاءً جداً من «حمير»، وكان النقاش قد بلغ ذروته تلك اللحظة، والأصوات ترتفع إلى السقف. إنها جلسة في غاية الأهمية، وكان العواضي قد استعد لها بشكل جيِّد.

لوحظ أن ياسر كان يرفع يده لطلب الحديث مراراً دون أ.... يأذن له «حمير» – رئيس الجلسة. وحتى نقطة النظام كان يطلبها فتمنح بصورة غير معتادة لغيره. المشهد نفسه كان يتكرر معه في جلسة السبت. وقد حاول في تلك الجلسة أن يتماسك وأن يصمد رغم أن الضيق الذي كان يرتفع إلى شرفة الصحفيين. السبت مُنح دقيقتين لنقطة نظام «مشروطة» وأمس حصل على مثلها ونصح بها هيئة الرئاسة «أن تطرح المقترح للتصويت مرة واحدة فقط ولا يجوز لها أن تطرحه مرتين»، ونبهها إلى أن هذا المشروع «تمت مناقشته من حيث المبدأ» وبالتالي «لا داعي لتكرار النقاش نفسه». لكن هذا الطرح لم يسعد نبيل الباشا الذي رفع يده فتمكن من الرد مباشرة. نفخ الباشا في «الميك» وحمل على المشروع بشدة وعلى كلام ياسر ومؤكداً له أن هذا المشروع لم يناقش من حيث المبدأ».

وقال بصوت عال وحاد: «لم يناقش.. لقد تم كلفتته بالمخالفة للائحة». العواضي الذي كان يجلس قريباً منه اشتاط غضباً ونهض يرفع نقطة نظام ويطلب الرد لكنه لم يتمكن.

«أعطني الحق في التعقيب. لو سمحت يا شيخ حمير.. لو سمحت». هكذا كان يصيح ياسر ولكن دون فائدة؛ لقد ارتد حزيناً ونبيل الباشا يضحك.

حاول أن يتريث وأن ينتظر لكنه لم يستطع. لقد نهض وأعاد دفتره إلى جيبه وطوى الأوراق وانسحب. وحاول علي عشال أن يراجعه فلم يستطع، ونهض أكرم عطية من جوار حمير ونزل سلم الشرفة مهرولاً «ما يصلحش يا ياسر أرجع». فيما حمير لم يتزحزح من مكانه ولم يكترث. ترجاه أكرم عطية وذكره بأنه نائب رئيس الكتلة، فما استطاع، وأكد له أنه مصمم «لا يمكن أبداً.. أبداً أن أبقى». وزاد لحقه علي عشال ونبيل الباشا إلى ساحة البرلمان فعادوا خائبين. اجتازت قدماه البوابة. وقال لـ«النداء»: « أنا خرجت محتج على أسلوب حمير في إدارة الجلسة».

استسلمت كتلة الحزب الحاكم لأمرها بدون سلطان وياسر ويحيى الراعي، وقد صمدت حتى آخر لحظة. وكان بعض أعضائها يناقشون بمسؤولية ونواب من كتلة حجة في أقصى غرب القاعة يرمون «غترهم» أحدهم «جاه الله عندك». أما حمير فقد واصل النقاش حتى الثانية والنصف.

وقد قرر أن لا يعطي أحداً فرصة تقديم أي مقترح «طالما وهو عضو في اللجنة». وكان فؤاد دحابة يحاول أن يقول شيئاً فما استطاع. كان يحاول ويحاول في جوار زيد الشامي من على المقاعد الأخيرة فترجاه حمير أن يحترم اللائحة وأن يسكت: «لو سمحت يا فؤاد». لكن الأخير كان يهتز ويضرب بقوة يديه على الخشب ولم يمنحه الكلام فهدد بالانسحاب فكان الرد من حمير هكذا: «انسحب ليش.. ولا انسحبت» فهرول جرياً نحو الباب وغادر أيضاً.

صوتت الأغلبية لفقرات من مواد المشروع تنسجم مع مطالب المعارضة، ورفع اعضاء في المشترك أيديهم لنصوص ترفضها أحزابهم بشدة

النواب يتصرفون على هواهم

■ علي الضبيبي

تهيأت قاعة البرلمان لضيوفها صباح أمس واستقبلتهم ببخور العودة.

كُيِّفت بالكنديشان، وتعطرت وكانت رائحتها تفوح إلى الخارج. وفي التاسعة والنصف فتحت القاعة صدرها وأبوابها للضيوف الذين شرفوها بالحضور بما فيه الكفاية. لقد تقاطرت إليها وجوه جديدة وجاءت كائنات بشرية ليست مألوفة.

وعلى خلاف المعارضة، حشد المؤتمر أعضاء كتلته إلى هذه الجلسة بشكل واضح، أما المعارضة، التي اكدت رفضها لمشروع التعديل يوم السبت، فلم يحضر من أعضائها سوى النصف تقريباً – وبدا واضحاً غياب نواب الإشتراكي والناصري.

في العاشرة والنصف بدأ النقاش، وطلب نائب رئيس المجلس من رئيس اللجنة المختصة أن يقف ويأتي إلى منصة الإلقاء ليستقبل مقترحات القاعة ويقرأها للمجلس. وكانت المقترحات تقدم في الورق وتتساقط عليه كأوراق الخريف. كانت كثيرة جداً وكانت الزحمة حوله أكثر.

كان الجانب الحكومي حاضراً: وزير الادارة المحلية ووزير الشؤون القانونية على رأس الصف الأمامي.

وعلى الرغم من أن الجلسة أخذت وقتاً طويلاً، وامتدت إلى العصر، إلاّ أن رئيسها لم يكن حكيماً بما ينبغي في بدايتها. لقد استهل النقاش بإغضاب عبدالعزيز جباري وقطع «الميك» عنه.

وبعد نصف ساعة أغضب ياسر العواضي وغادر احتجاجاً على أسلوب إدارة الجلسة.

في البداية كان «حمير» صارماً في تنظيم الكلام وتحديد مسار المداخلات. وكان يقطع الحديث على البعض بصورة متكررة. لكن الأمر تغير من بعد 12 ظهراً، فقد أبدا قدراً كبيراً من المرونة وحاول أن يفتح صدره وأذنه لجميع المتحدثين.

المعارضة كانت مشدودة، في بداية الأمر، وكانت مداخلات اعضائها ومقترحاتهم بدأت تنسف بعض مواد وفقرات المشروع من حيث المبدأ. وفي المقابل لم يكن لدى أعضاء الحزب الحاكم ما يجمعهم. لقد اعتادوا في مثل هذه الجلسات على السباحة بعد سلطان البركاني. وهو لم يكن موجوداً في هذه الجلسة. لكن لقد كان نائبه حاضرا ومستعداً للنقاش والرد منذ أول مقترح.

ياسر العواضي جالس كالعادة في أقصى يسار القاعة. وكان يرقب رؤوساً كثيرة وهي منكبة على الورق تكتب ملاحظاتها ولا تلتفت. ولقد حاول أن يتخفف من الدردشة الجانبية، وأخرج دفتره الصغير من الجيب وأخذ يراجع النقاط التي كتبها ليلة أمس.

على ما يبدو كان جاهزاً لمنازلة المعارضة، وكان قد رسم خطته على الورق بعناية. ومن كلامه في أول الجلسة، وتعقيبه على النائب المؤتمري عبده بشر اتضح ايضاً أن ياسر قد قرأ مواد الدستور بتمعن، وراجعها أيضاً.

لكن لم يكن الإفتراق شاسعاً بين المؤتمر والمعارضة كما كان متوقعاً. لقد كانت الجلسة مختلفة تماماً. وفي ذروة النقاش كانت المقترحات تتشظى داخل الكتلة الواحدة وتتصادم

ولئن كانت السياسة لم تحضر في جلسة الأمس بنسبة كبيرة، فذلك لا يعني أن المصلحة الوطنية حلت مكانها. لقد عبَّر كثير من الأعضاء وفي مختلف الكتل عن قناعاتهم بصفة مستقلة عن الأحزاب، وقالوها بوضوح وبشجاعة أيضاً.

وبدا نواب من المؤتمر متفاهمين مع زملائهم في المعارضة، والعكس. وكان الاختلاف داخل كتلة الحزب الواحد بائناً بلا استثناء. فقد صوتت الغالبية لفقرات من مواد المشروع تنسجم ومطالب المعارضة. وصوَّت نواب من المشترك لنصوص ترفضها أحزابهم بشدة.

لم يبقى في كتلة المشترك على موقفه المبدئي الرافض لمشروع التعديل سوى محمد الحاج الصالحي. أما البقية فقد شرعوا يكتبون مقترحات تحسينية على مواد وفقرات المشروع. لقد أصبحوا مرنين جداً مع مرور الوقت واحتدام النقاش، لدرجة أن الناطق الرسمي باسم كتلة حزب الاصلاح منصور الزنداني تماهى مع بعض الفقرات وتطابق معها بشكل ملفت. وكانت يده ترتفع مع أيادي الأغلبية، لأكثر من مرة. بل وحتى كان يقف معهم أثناء التصويت ويدعو إلى ذلك.

وفي المقابل ارتفعت أيادٍ مؤتمرية تساند أيادي المعارضة وتصوت معها. وعبَّر عدد من أعضاء الحزب الحاكم عن رفضهم الشديد لبعض فقرات المشروع. فقد أفصح النائب المؤتمري علي اللهبي عن موقفه بوضوح في مسألة منح رئيس الجمهورية صلاحية إقالة المحافظ، وقال إنه مع أن تكون الإقالة بيد الهيئة الناخبة فقط.

وعلى النقيض من موقفه يوم السبت بدا منصور الزنداني مختلفاً يوم أمس. قال إنه مع الفقرة (ج) من المادة 38 كما جاءت في اللجنة.

وهذه الفقرة تمنح الحق في الترشيح لمنصب المحافظ لكل يمني، حتى ولو كان من خارج المحافظة. وقد اعترضت عليها كتلة الاصلاح مشترطة أن يكون مسجلاً في كشوفات الناخبين في المحافظة، ووافقهم نواب من كتلة الحزب الحاكم.

وعندما خضع الأمر للتصويت عليها حاز رأي الآخرين على الأغلبية: 70 صوتاً مقابل 57. وقد استغرب عبدالقادر علي هلال هذه النتيجة وطلب من رئيس الجلسة وأعضاء المجلس الاستدراك والتراجع، فلم يتراجعوا.

وإذ اعترض نائب رئيس البرلمان السابق جعفر باصالح على شرط الخبرة 10 سنوات لطالبي الترشيح قائلاً: «هذا شرط غير موفق»، وقف منصور الزنداني معترضاً عليه رغماً عن رأي المعارضة التي تساند جعفر. وطلب الزنداني بقاء المادة كما هي «كما جاءت من اللجنة».

لقد غابت الحزبية عن هذه الجلسة كما غاب عنها رؤساء الكتل. وبدا الاعتراض على المشروع واضحاً من داخل الحزب الحاكم نفسه.

اختلف ياسر العواضي –قبل أن يخرج– مع نبيل باشا. وكان الأخير يدعم موقف جعفر باصالح ويقف على الضد من رأي نائب رئيس كتلته.

وداخل كتلة الإصلاح نفسها تقاطعت أصوات نواب ببعضهم. فإذ يقف عبدالرزاق الهجري وبقوة ضد صلاحية رئيس الجمهورية في إقالة المحافظ، رفع شوقي القاضي يده وبدا مرناً إلى حد كبير أمام هذه الفقرة.

قال شوقي: لا بأس أن يكون للرئيس صلاحيات في الإقالة «لكن يجب أن يكون هناك ضوابط ومحددات». وكان قبلها ومن جواره نائب رئيس كتلة الإصلاح زيد الشامي يطالب بحذف هذه الفقرة وبأن تنشأ مجالس تأديبية «يكون بيدها التأديب والإقالة» أو يكون ذلك من صلاحيات المحكمة.

إجمالاً: تركز النقاش يوم أمس على رأس المادة 38 بكل فقراتها. ويبدو من التصويت على المقترحات أن غالبية الأصوات صُبت في صالح تعديلات مهمة على نص مشروع المادة المقدم. ولقد حاول الوزيران أن يدافعا عن المشروع قدر الاستطاعة وأن يخففا عنه وطأة الهجوم، لكن لم تكن الأجواء مواتية. لقد غلبت الدوشة على الهدوء لدرجة أن الصحفيين لم يعودوا قادرين على التفريق بين صوت معارض وآخر مؤيد.

بالنسبة للمستقلين فقد كان رأيهم غائباً. لم يشارك ناصر عرمان في نقاش هذا المشروع. لقد مكث في مقعده الدائم بجوار محمد الخادم الوجيه حتى الظهر وغادر دون ضجيج.

بالنسبة لصخر الوجيه فقد خلع «كوته» وشمر عن ساعديه، وأخذ يطلب النقاش المرة تلو الأخرى.

وقدم صخر مقترحات تعديل عدد من الفقرات وحاز بعضها على غالبية الأصوات. لقد كان يعرض مقترحه بذكاء، وكانت قدرته ة على استمالة الآراء نحوه.

وأخذت الفقرة (و) من المادة 38 حظاً وافراً من النقاش. القصف كان متركزاً عليها بشكل مكثف، وكان البعض يطالب بحذفها والبعض بتركها. وقد تقدم صخر الوجيه إلى القاعة بمقترح كاد أن يحظى بإجماع لولا الضجة التي أجلت التصويت إلى وقت لاحق.

يقترح صخر الوجيه أن تبقى الفقرة كما هي، وأن يكون من حق الرئيس إقالة المحافظ بشرطين: الأول أن يكون المحافظ قد خرق الدستور. والثاني أن يكون قد فرط بالسيادة الوطنية. «في هاتين الحالتين فقط يحق للرئيس أن يقيله بقرار جمهوري» قال صخر.

رفعت الجلسة في الثالثة إلا ربع، ولم يكن النواب قد استوفوا حقهم في المداولات. إذ لا تزال المادتان 101 و118 تنتظران المقترحات وما تسفر عنه جلسة الغد. وقد ابدا نائب رئيس المجلس استعداده لتمديد النقاش حتى الأسبوع القادم «إذا لزم الأمر».

سيواصل مجلس النواب اليوم عقد جلساته في هذا الموضوع. ومن المتوقع أن ينتهي المجلس من حسم الموضوع بالتصويت النهائي وسيكون أعضاء المؤتمر أمام اختبار صعب في ظل تشتت الأصوات وتوزعها. هل سيقفون مع المشروع كما جاء من اللجنة أم سيكونوا مع التعديلات التي أدخلتها القاعة يوم أمس؟!

البرنامج التعليمي
التعريف بالقانون الدولي الإنساني
EXPLORING HUMANITARIAN LAW
بالتصديق على اتفاقيات جنيف لعام 1949 تلتزم الدول بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني بين جميع فئات المجتمع من عسكريين ومدنيين. وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تاريخ طويل في مساعدة الحكومات على التعريف بالقانون الدولي الإنساني في صفوف قواتها المسلحة والأمن، إلا أن اللجنة الدولية تولي الشباب اهتماماً خاصاً، لذا تم إعداد البرنامج التعليمي "التعريف بالقانون الدولي الإنساني" لتعريف الشباب بمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومفهوم الكرامة الإنسانية التي يجب احترامها في جميع الأوقات.
ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
www.icrc.org/lara

محسن البدهي - رئيس لجنة التخطيط في محلي الضالع لـ«النداء»:

ضرب النضال السلمي بعشر نوافذ خسرها المؤتمر وقوى الأمن الوافدة صعّدت ضد المواطنين بتوجيهات مركزية

اعتبر محسن البدهي رئيس لجنة التخطيط في المجلس المحلي لمحافظة الضالع أن تحطم 10 نوافذ في مقر المؤتمر الشعبي العام لا يبرِّر الحملة الشاملة التي نفذتها قوات أمنية وعسكرية لضرب النضال السلمي في الجنوب.

وانتقد البدهي، وهو أيضاً عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، الأجهزة الأمنية التي نزلت مؤخراً في الضالع وغيرها، وتتحرك خارج الدستور والقانون، منفذة أوامر عليا من المركز، لكنه أشاد بإدارة أمن الضالع التي تبدي تفهماً ومسؤولية في التعاطي مع الجهات المختلفة.

البدهي، 51 سنة، تحدث لـ«النداء» عن أوضاع المجلس المحلي للضالع، وهو الوحيد الذي تسيطر على الأغلبية فيه أحزاب اللقاء المشترك، موضحاً أسباب الخلافات التي نشبت بين المجلس ورئيسه (المحافظ) كما تطرق لأوضاع الحزب الاشتراكي ومستقبل العمل السلمي في المحافظات الجنوبية في ضد التطورات الأخيرة.

■ حوار: فؤاد مسعد

● البدهي

■ في البداية كيف تقرأ الوضع الراهن؟

– الأحداث الأخيرة التي حصلت في الضالع وبعض المدن كانت ردة فعل من شباب غاضبين. طلاب كانوا يبحثون عن وظيفة. هي تحرك مطلبي لعدد من الناس الفقراء من خريجي الثانوية العامة والمعاهد وغيرها؛ بهدف الحصول على مكان في القوات المسلحة بناء على عرض من السلطة، مع أننا نشك في مصداقيته. فقد كان ذلك مصيدة تم من خلالها وضع المطبات لهؤلاء الشباب. فهم بعد وصولهم إلى يريم تم اختيار مجموعة بطريقة غير علمية وترك البقية في السوق، مما أثار ردة الفعل العكسية لدى الشباب الذين يعانون من الفقر ومن سوء الأحوال المعيشية المتردية، ولم تكن مظاهرة سلمية، فقد اندس فيها بعض العناصر من مثيري الشغب.

■ لكن لوحظ وجود ثقافة كراهية لدى معظمهم؟

– ثقافة الكراهية التي أشرت إليها لم تكن وليدة اللحظة ولا صنيعة اليوم، بل هي ردة فعل لثقافة التكفير التي تروج لها السلطة ضدنا وتتبناها عبر العلماء والخطباء ووسائل إعلامها المختلفة. ومع ذلك نحن نرفض إثارة الكراهية والتحريض ضد الآخرين، وعلى السلطة أن تكف عن تبني مثل هذه الأفكار المدمرة.

■ لا يشرفني الحديث عن شارع شمالي وآخر جنوبي والجميع مع الوحدة

■ أعمال التدمير طالت المباني والمؤسسات؟

– الخسائر لا تتجاوز عشر نوافذ في مقر المؤتمر الشعبي، لكن السلطة تذرعت بهذه الدعاوى من أجل ضرب النضال السلمي، وقامت بإنزال الجيش إلى الشوارع، وتم استخدام الرصاص الحي، وعاشت الضالع مشاهد تعد دخيلة عليها. كم كنا نتمنى أن تكون السلطة موجودة منذ اللحظة الأولى، أما أن تترك أعمال الشغب تسير على طبيعتها ثم تأتي متأخرة وتقوم باعتقال غير المعنيين بهذه الأعمال وبطريقة شعرنا معها كما لو كان الأمر معداً مسبقاً، وليس لحماية السلم الاجتماعي والحفاظ على الأرواح والممتلكات.

■ عفواً، أين كان المجلس المحلي هذه اللحظة؟

– المجلس للأسف تم استبعاده من كافة المداولات المتعلقة بالموضوع.

■ ولم تعقدوا أي اجتماع لمناقشة المستجدات؟

– عقدنا اجتماعاً واختلفنا فيه مع المحافظ...

■ بسبب رفضكم إدانة أعمال الشغب؟

– لا لا. الخلاف لم يكن بسبب الإدانة، فهذا الأمر مدان من قبلنا، فنحن في قراراتنا السابقة أدنّا قطع الطريق. ولكن بالمقابل: من يقطع الطريق الآن؟ من مارس الحصار ضد أبناء الضالع في جحاف والشعيب والأزارق؟ من منع الإمداد عنهم وجعلنا في حالة حرب؟ لماذا لا ندين كل السلوكيات الخاطئة؟ طالبنا بتشكيل لجنة واقترحنا أن تكون من إخواننا في المؤتمر، لكن المحافظ تهرب وانسحب مع أحد أعضاء كتلة المؤتمر.

■ هل تواصلتم مع أجهزة الأمن؟

– نعم. تواصلنا مع الأخ مدير الأمن، وله جهود طيبة ومشكورة، ولكن هناك أوامر عليا مفروضة عليه وعلى غيره. الحقيقة أن الأجهزة الأمنية المتواجدة في الضالع بدت متفهمة للموضوع، ولم تعمل على التصعيد كما فعلت القوى التي جاءت من خارج الضالع ولديها أوامر مركزية.

■ لماذا لم تناقشوا الموضوع مع المحافظ باعتباره رئيس اللجنة الأمنية؟

– ناقشناه، لكننا ندرك أن هناك لجنة أخرى مشتركة يرأسها قطن (قائد عسكري)، وهي تعمل بشكل سري. كما أننا ندرك أن القيادة من خارج الضالع، وقد أعلنا رفضنا لمواجهة المتظاهرين بالقوة واستخدام الرصاص الحي واعتقال المواطنين. وأنا هنا لا أحمل الأجهزة الأمنية الموجودة في الضالع أية مسؤولية بقدر ما أحمل الوافدين من أجهزة الأمن التي مارست التصعيد في أكثر من موقف، ولاحظنا أنها تباشر الاعتقال في أي مكان ولأي شخص.

■ هل زرتم المعتقلين؟

– نعم زرناهم وأخرجنا البعض منهم بعد التواصل مع المحافظ ومدير الأمن، وبعد أن تأكد لهما أن لاعلاقة لهؤلاء بأحداث الشغب، بل تم اعتقالهم في الشارع، مع أنه لم تكن هناك أعمال شغب بالحجم الذي حاولت السلطة أن تصوره لتجعل منه ذريعة لضرب الحراك السلمي وما تبقى من الهامش الديمقراطي، وإلا ما معنى أن تقوم بإغلاق مقر جمعية المتقاعدين وجمعية المناضلين وتنهب مقراتهم وتكمم أفواههم. أعتقد أن هذا يتنافى مع الدستور والقانون.

■ والتحريض ضد الشماليين؟

– لا يشرفني أن أتحدث عن شارع شمالي وشارع جنوبي، ولكن أقول الشارع اليمني مع الوحدة. والضالع كانت السباقة عندما فتحت بيوتها لإخواننا النازحين من الشمال. ثقافة التحريض دخيلة عليها بفعل ممارسات السلطة التي ترتكب منذ حرب 1994، كيف تحاسبني السلطة على ثقافة الكراهية ولا تحاسب نفسها على ثقافة التكفير التي مازالت مصرة عليها؟

■ لكن السلطة تحملكم مسؤولية التحريض والكراهية؟

– المشترك ناضل ويناضل بطريقة سلمية ديمقراطية وفقاً لبرامجه السياسية، لكن السلطة بإصرارها على الممارسات الخاطئة وعدم معالجتها هي المسؤولة عن كل ما يحصل. ماذا فعلت من أجل قضية المتقاعدين؟ لم تتجاوز المعالجة 15% وقالوا 96%. ماذا فعلت لأجل تقرير صالح باصرة الذي خير الرئيس بين الشعب كله او خمسة عشر فاسداً؟ هل طبعت الحياة السياسية؟ هل عادت لاتفاقيات الوحدة الموقع عليها عام 90 والتي ضربتها في حرب 94.

■ بخصوص المتقاعدين ماذا فعلتم في المجلس؟

– نحن طرحنا مطالبهم، ولا زلنا نتابع هذه المطالب، لكن السلطة لم تستجب.

■ طرحت الموضوع على الرئيس كيف تعامل معه؟

– ماذا فعل؟ شكل لجنة برئاسة (نائب الرئيس) عبد ربه منصور، ماذا تتوقع منها أن تفعل؟

■ وما هي أولوياتكم في المجلس؟

– في البداية كنا نتمنى أن نقوم بالتنمية المطلوبة وإيجاد البنى التحتية، إيجاد الطرقات وتوفير الماء، وتوفير فرص عمل للناس، ولكن وجدنا أننا كل يوم إزاء حالة أمنية تستدعي أن نعمل لحلها مما أثر على أدائنا، مع أننا كنا قد وجدنا توجهاً جاداً من قبل الأخ عبد القادر هلال وزير الإدارة المحلية، حيث لديه توجه لتقديم شيء للضالع وأبنائها، لكنه حورب.

■ فرص التجنيد في القوات المسلحة تحولت الى مصيدة وأعمال الشغب ردة فعل من الشباب العاطلين

■ من الذي حاربه؟

– جهات فاسدة.

■ في السلطة أم خارجها؟

– بل في السلطة، هناك من لا يريد للوزير أن ينجح ولا يريد للضالع أن تستقر.

■ كقيادي اشتراكي كيف تقيم وضع حزبكم اليوم؟

– الأفضل أن أترك لك أنت مهمة تقييم هذا الحزب، تاريخه، دوره النضالي، حبه للوحدة وحرصه على الوطن.

■ لكنه يمر بمرحلة حرجة؟

– محاولات إخراج الحزب وإقصائه من الحياة السياسية مستمرة ولم تتوقف، ومع ذلك أثبت حزبنا أنه وجد ليبقى وأنه متجذر في أوساط المجتمع ويستحيل إلغاؤه أو تجاوزه.

■ هناك أصوات من داخله ومحسوبة عليه تسعى لتهميشه؟

– نحن نسمع كل الآراء داخل الحزب ونناقشها، وهذا حق مكفول للجميع حتى وإن اختلفنا معهم. علينا أن نقبل بالديمقراطية.

■ ألا تخشى عليه من التشقق؟

– إطلاقاً. لقد حاولت كثير من المسميات أن تفرض نفسها بدلا عن الحزب لكنه احتفظ بثباته. الحزب منذ الحرب وهو واقع تحت الحصار لكنه لا يزال رقماً صعباً لا يمكن تجاهله.

■ كيف تقرأ مستقبل الحراك السلمي؟

– سنواصل نضالنا السلمي لانتزاع حقوقنا. علينا أن نخلص من الأخطاء التي من شأنها تقديم مبررات للسلطة لقمع الحراك. سننزل للشارع وسيكون نضالنا وفقاً للدستور والقانون. طريق الحرب والعسكرة لن يوصلنا الى حلول، والسلطة كشفت عن أوراقها من خلال معالجتها للازمة بأزمة جديدة.

■ ألا يعد قرار انتخاب المحافظين إنهاءً لحالة العسكرة التي تتحدث عنها؟

– كيف وهو بالأساس صادر عن مجلس عسكري ليس له أية علاقة بمثل هذه القرارات إلا اذا كنا نعيش حالة طوارئ وحرب. انتخاب المحافظين ليس حلاً لما يعيشه الناس اليوم من أوضاع سيئة وليس لديه خيط سحري لمعاجة المشاكل جميعها.

■ لكنكم في المشترك كنتم تطالبون بانتخاب المحافظين؟

– كنا ولا زلنا نطالب ولكن وفق رؤية متكاملة تعزز صلاحيات الحكم المحلي كلها، وليس بهذه الطريقة التي تختصر الحل في انتخاب المحافظين فقط.

■ أنتم في مشترك الضالع كيف ستتعاملون مع القرار؟

– أعتقد أنه بالنسبة للمشترك في الضالع لن يزيد هذا القرار من شأننا شيئاً بقدر ما ستتخذه السلطة ذريعة ضدنا وهي تدرك أن مقاليد الأمور كلها بيد الحزب الحاكم، ونحن لا نستطيع التدخل في تعيين عضو في المكتب التنفيذي اذا لم يكن حاصلاً على بطاقة الحزب الحاكم.

■ هذا يعني أنكم نعرقلون البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس؟

– لا. بالعكس نحن نطالب الأخ الرئيس وحكومته وحزبه بأن ينفذوا برنامج الرئيس.

■ انتخاب المحافظين من برنامج الرئيس؟

– ولكن ليس من البرنامج أن يأتي مجلس عسكري لإقراره.

إن الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الوالد

فارع العزعزي

وفي هذا المصاب نتقدم للصديق العزيز

الدكتور سعيد فارع العزعزي واخوانه، وكافة أسرة الفقيد

بأصدق التعازي، داعين المولى أن يسكن الفقيد الجنة، وأن يلهم أهله الصبر

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

مصطفى راجح العزعزي، عبدالعليم مقبل، د. وديع العزعزي، علي عبدالباري، عبدالرحمن المسني، سامي غالب، محمد الغباري، ود. عبدالله فارع العزعزي

إن الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى

الدكتور عدنان الجفري

وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى نجله

«محمد»

في حادث مروري مؤلم

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والهم اهله وذويه الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

محمد شاكر واولاده، أحمد سعيد المجعلي

أحمد صالح المجعلي، رشاد شائع

إن الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى

الدكتور سالم سعيد باحبيشي وإلى كافة أسرة باحبيشي

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه

عبدالقادر سعيد باحبيشي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالباري طاهر، محمد الغباري، نبيل سبيع، سامي غالب، ود. راغب القرشي

المجاري تتدفق على مياه سد بإب الروضة

تقرير برلماني يدين تقاعس الحكومة في معالجة التلوث الناجم عن محطة بني الحارث

مختصون يطالبون بنقل محطة معالجة مياه الصرف الصحي من حوض وادي ميتم، والسلطة المحلية عازمة على توسيعها

■ صنعاء - بشرى العنسي
إب - إبراهيم البعداني

مياه حوض وادي ميتم في إب تلوثت بمياه أخرى دخيلة.

التلوث الحادث نتج عن تغيرات فيزيائية وكيميائية وهيدروجيولوجية بسبب تغذية الحوض بمياه مخلوطة بمخلفات صناعية وآدمية وحيوانية ما يهدِّد صحة المجتمع حسب عبدالسلام الارياني الأستاذ المساعد في جامعة إب. وهو أوضح أن مياه الصرف الصحي باتت تمثل نحو ثلث الكمية المستخدمة في الري.

الإرياني كان يتحدث في ندوة محلية عن مخاطر استخدام مياه الصرف الصحي الأربعاء، تم تنظيمها من عدة مؤسسات حكومية في إب على إثر نشر «النداء» موضوع حول محطة معالجة المياه والصرف الصحي التي أنشئت في الحوض الذي يزوِّد مدينة إب ومحيطها باحتياجاتها من المياه.

طرحت أوراق عديدة في الندوة وما يزيد على 30 توصية ستنضم على الأرجح إلى توصيات ومناشدات سابقة استقرت في أدراج مكاتب المسؤولين في الجهات المختصة.

الهيئة العامة لحماية البيئة ممثلة برئيسها وعدت بالتعاون في تنفيذ توصيات الندوة، لكن أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة أمين الورافي قال إن السلطة المحلية تواصلت مع وزارة المياه والبيئة بالتنسيق مع المشروع الالماني من أجل توسيع محطة المعالجة الحالية. وفي حين قدمت مؤسة المياه والصرف الصحي ورقة سوداوية عن أوضاع المحطة فإن خيار التوسع يلوح الأقوى في الواقع. على الرغم من أن المختصين في مكتب الصحة وكلية العلوم في إب شددوا على أولوية «نقل محطة معالجة مياه الصرف الصحي من الموقع الحالي إلى موقع يبعد عن حوض وادي ميتم».

إلى ذلك، أدان التقرير الثالث للجنة المياه والبيئة في البرلمان حول محطة المعالجة في بني الحارث بصنعاء الحكومة التي عجزت عن القيام بمعالجات سريعة للحد من مخاطر التلوث الناتج عن المحطة. التقرير انتقد عدم إلتزام الجانب الحكومي بتنفيذ التوصيات المتعلقة بموضوع التلوث الواردة في التقارير السابقة للجنة.

اللجنة وعبر مشاهدات وزيارات ميدانية رصدت في تقريرها استمرار وصول مياه الصرف الصحي إلى سد باب الروضة مما تسبب في تلوثه وانبعاث الروائح الكريهة من مياه السد وتغير لونها مع أنه يستخدم في ري جميع المزروعات.

وعن الآبار الأخرى المجاورة للسد (بئر بيت جحاف) لفتت إلى أن المياه لم تعد صالحة للشرب وتستخدم لأغراض الزراعة فقط، حسب إفادة أهالي المنطقة، إضافة إلى كثرة المستنقعات والبعوض والذباب.

غدت المحطات المنشئة لمعالجة مياه الصرف الصحي العدو الأول للأحواض المائية والآبار الجوفية حيث تسببت في تلوث عديد منها سواء في صنعاء أو في إب ومع هذا تغيب الرقابة والحلول الجذرية ويبقى حل التوسعة والرقع هو الحل المطروح دائماً بدلاً من نقل مواقع تلك المحطات للحفاظ على المياه الجوفية التي تشير الدراسات إلى قرب نضوبها.

قلقون من أثر مشاريع البنية التحتية على فرادتها

سفراء الاتحاد الأوروبي يزورن سقطرى

قرر سفراء دول الاتحاد الاوروبي في صنعاء ووفد المفوضية الأوروبية القيام بزيارة ميدانية إلى سقطرى غداً للتعبير عن قلقهم من الأثار السلبية للمشاريع التنموية على فرادة الجزيرة.

وقال بلاغ تلقت «النداء» نسخة منه، إن الزيارة تهدف إلى إظهار الدعم للحفاظ على بيئة الجزيرة، والقلق من تجاهل محتمل لفرادة ارخبيل سقطرى في مشاريع البنية التحتية والاستثمار.

الاتحاد الاوروبي إذ رحب، بحسب البلاغ، بقرار الحكومة اليمنية بإنشاء هيئة مستقلة تتولى التخطيط ومراقبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسقطرى، فقد ناشد الحكومة «تبني خطة عامة تأخذ في الاعتبار احتياجات الحفاظ على البيئة والمناظر الطبيعية والمناطق الساحلية والمقومات الثقافية لسكان الجزيرة».

وطلب الاتحاد من الحكومة اليمنية أن تولي اهتماماً خاصاً لخطتها الحالية المتعلقة بإقامة طرق ومشاريع بنية تحتية كي لا تؤدي هذه الخطة إلى «أضرار خطيرة، ولا يمكن تعويضها، على البيئة». داعياً الهيئة العالمية للحفاظ على البيئة و«اليونسكو» إلى تصنيف أرخبيل سقطرى ضمن الموروث البيئي العالمي لأن ذلك «سيشكل شهادة عالمية لفرادة الجزيرة، وسيسمح بتوفير مورد استراتيجي مميز من أجل استمرار السياسات الهادفة إلى الحفاظ على جزر الأرخبيل وتنميتها المستدامة».

إلى ذلك قال مصدر في «برنامج صون سقطرى»، وهو برنامج محلي غير حكومي، إن وفاء اليمن بالتزاماتها تجاه المنظمة العالمية لصون الطبيعة ومنظمات دولية أخرى، سيسرِّع من إعلان «سقطرى» كأول محمية تراث طبيعي عالمي في الشرق الأوسط.

وتشترط المنظمات الدولية المعنية بالبيئة أن تتولى جهة يمنية واحدة فقط إدارة الأرخبيل، وذلك تمهيداً لاعلان سقطرى محمية تراث طبيعي.

المنسق التنفيذي للمرفق العالمي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة في اليمن

أنهى المنسق التنفيذي للمرفق العالمي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يانيك جليماريك، أمس، زيارة إلى اليمن استغرقت أربعة أيام. التقى خلالها رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجوّر، وعددا من المسؤولين والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة وممثلو القطاع الخاص، تطرق خلاله إلى التقدم الحاصل حتى الآن في تطبيق مبادرة "آلية التنمية النظيفة".

آلية التنمية النظيفة هي آلية مرنة التنفيذ تم اعتمادها ضمن بروتوكول "كيوتو" لدعم الدول النامية على تحقيق تنمية مستدامة، ومساعدة الدول الصناعية على تحقيق هدف التقليل من الغازات المنبعثة، وتشجيع تدفق رؤوس الأموال للدول النامية، وتسريع تبادل الخبرات على صعيد التكنولوجيا.

على هذا الصعيد، يعتبر اليمن ثاني دولة في العالم، وأوّل دولة في المنطقة العربية، يوقع على "مذكرة استضافة لنشاطات مرفق الكربون لأهداف الإنمائية للألفية" الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. إن مرفق الكربون للأهداف الإنمائية للألفية هو آلية جديدة لتطوير مشاريع الحد من الانبعاثات الترويج لها. وقد أنشئ للمساعدة على إظهار الفوائد الهامة لتمويل الكربون في العالم النامي.

الحلزونية في المرتفعات

قال مصدر بيطري إن وزارة الزراعة والري لا تملك الخبرة والتقنية في التعامل مع الدودة الحلزونية مستشهداً بالنشرة التي أصدرتها الوزارة عن المرض والتي تظهر فيها صور لإصابات بدودة «فردو لدبيا» على أنها مرض الدودة الحلزونية.

وأضاف أن «فردو لدبيا» التي بدأت تظهر في مديرية الزهرة في المحويت تضع يرقة واحدة في الجرح في حين تضع الدودة الحلزونية عدداً أكبر من اليرقات و تخلف جراحا كبيرة.

وإذ أكد غياب رؤية واضحة لدى الوزارة في مكافحة المرض، انتقد عدم التزامها بالتقارير التي ترفعها الفرق المختصة من الميدان.

من جهة أخرى، أكدَّ مصدر في غرفة العمليات المكافحة التي تنفذها الوزارة في المناطق الحارة لم تعد مجدية كون الدودة لا تعيش في درجة حرارة فوق 28 درجة، وشدّد على ضرورة توجيه الجهود نحو المناطق الجبلية والباردة التي ستنتقل إليها بؤر المرض.

ولفت إلى أن الاصابات في المحافظات الموبوءة بدأت تقل، وأن العينات التي وصلت مؤخراً من محافظات ذمار، تعز، عمران كانت سلبية.

ألف مبروك

حازت الباحثة
نوال جواد سالم
على الماجستير بدرجة امتياز من جامعة عدن، عن رسالتها بخصوص «الاحتياجات التربوية لمديري ومديرات المدارس الثانوية في عدن»
وفي هذه المناسبة نبارك لها هذا الانجاز، متمنين لها دوام التوفيق
صالح علي الحنشي،
عبدالرحمن الجاوي، وسعاد الشرفي

إنا لله وإنا إليه راجعون

نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاستاذ القدير
حسين محمد جغمان
بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
«والده»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
طلاب وطالبات مستوى أول (موازي)
كلية الإعلام
عنهم/ آزال الصلوي

ينتهك الحق في الحياة.. وينتهك حقوق الأحياء..

الثأر جان مستتر.. ضحاياه ظاهرون

■ متى يأمن الطلاب في شبوة على حياتهم ومستقبلهم؟
■ المرأة.. منتهكة حقوقها.. وأولها حقها في التعليم..

● مدرسة دمرت بالدناميت

■ تقرير من: جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة..

الثأر شبح يمشي على رجلين، يعيش على الدماء، يكمن في النزاعات، تتعدد ضحاياه، تتلون...

في شبوة، أوجد له موطنا، يتجول بين أرجاء مملكته السوداء، المضاءة بدماء الأبرياء. لا أحد يجرؤ على الاقتراب منه؛ هدم لذات البشر، فرق جماعاتهم. عجز الجميع أمامه: أصحاب الحكمة، والشجاعة، والنخوة... عجزوا وهم يشاهدون خيرة رجالهم يسقطون صرعى، وأطفالهم ييتمون، ونساءهم ترمل، وأمهاتهم ثكالى...

بدلا من مقاومته، والبحث عن علاج ناجع له، تخلوا عن دورهم، وارتدوا لأمته، وامتطوا صهوته، وساروا يطلبون ثأرا.

لا تتوقف ضحاياه عند حدود القتل، تتعداها، لتدمر الحياة بكل مقوماتها. فلا أمن ولا أمان ولا تعليم ولا صحة... الخ. يتوقف الزمن عند مفاهيم وقيم ترتبط بالدماء.

قال تعالى: □لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس○. وإيمانا بدورها في المجتمع وإسهاماً منها في واجب الأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس، فقد أعلنت جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة عن البدء في حملة توعية بمخاطر النزاعات على التعليم، باعتبار التعليم المفتاح السحري القادر على فك مغاليق الثأر التي توقف عندها الجميع حيارى تملكهم العجز واليأس.

إذ بات التعليم اليوم أكثر ضرراً بسبب شبح الثأر الذي جثم على صدر المحافظة منذ أكثر من عقد من الزمان، وتمكن من فرض نفسه حاكماً.

لا تقتصر أضرار الثأر والنزاعات على مرحلة معينة من التعليم، بل تمتد لتشمل مراحل التعليم المختلفة (الابتدائية،والثانوية، والجامعية).

ففي مناطق النزاع لا يستطيع الطلاب الذهاب إلى مقاعد الدرس. لا يقتصر الأمر عليهم، بل إن المدرسين كذلك يعجزون، لحماية أنفسهم من خطر يترصد بهم في رصاصة طائشة.

الأمر يختلف إذا كان الطلاب والمدرسون ينتمون لأطراف النزاع أو كليهما فإن دورهما يتطور لينتقل إلى مربع حمل السلاح والاستعداد للمواجهة.

هناك معلومات تؤكد وجود مدارس أغلقت أبوابها بسبب وقوعها بين منطقتي نزاع وأصبحت مهجورة، لم يعد يذهب إليها أحد خوفاً من الثأر الذي يتربص بالجميع في الطرقات وعند أبواب المدارس، كحال مدرستي "النقوب" و"الجهوة" بمديرية نصاب. الأمر الذي عكس نفسه على التنمية وأدى إلى تشييد أكثر من مدرسة في إطار مساحة لا تتجاوز كيلومترا مربعا، كحال قريتي "الجشم" و"الكريبية" في العاصمة عتق، والتي شيدت فيهما مدرستان بسبب نزاعات وثأر، الأمر الذي أدى إلى إغلاق مدرسة تقع بين القريتين.

كما أن هناك مدرسة تعرضت للتفجير بالديناميت بسبب النزاع على الأرض وهي مدرسة "سينتان" للتعليم الأساسي حيث بلغ عدد طلابها 276 طالبا، و150 طالبة. وهناك مدارس يتم عرقلة العمل فيها بسبب النزاع على الأرض كما حصل مع مدرسة "الجرشة" التي أوقفت عملية البناء بعد أن وضعت الأساسات.

كما أن طلاب مدرسة "الكوم الاسفل" بمديرية مرخة السفلى يدرس طلابها في عشش، بسبب نزاع بين الأهالي على موقع بناء المدرسة حيث يريد كل طرف أن تبنى المدرسة بالقرب منه.

أضرار النزاع تمتد أيضا للتعليم الثانوي. ونظراً لوجود الثانويات في مراكز المديريات فإنها تشكل عبئا على المصابين بداء الثأر حيث لا يتمكنون من الذهاب إلى المراكز خوفاً من وقوعهم صيداً لمتربص يريد أن يأخذ بثأره.

معلومات مصدرها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة تؤكد أن النزاعات والثارات تشكل كابوساً مزعجاً للعملية التعليمية بالمحافظة، حيث تعرقل كثيرا من الطلاب عن مواصلة تعليمهم، وتحدث انقطاعات للبعض أثناء العام الدراسي. كما أنها تحدث إرباكا لخطط المكتب وتفرض نفسها امرا واقعا. وذكرت تلك المعلومات انه في أغلب الأعوام وأثناء امتحانات المرحلتين "الأساسية والثانوية يضطر مكتب التربية والتعليم بالمحافظة إلى نقل بعض المراكز الامتحانية من بعض المناطق بسبب تجدد النزاعات حرصاً منه على سلامة الأرواح وعدم عرقلة الامتحانات.

نقل المراكز الامتحانية بسبب معارك الثأر إلى مناطق أخرى، يتسبب في رفع حالة الاستعداد لدى أطراف النزاع، والذين يضطرون لتوفير حماية قبلية لأبنائهم حتى يتمكنوا من أداء الامتحان. مما يؤدي إلى زيادة أفراد القبائل المدججين بالسلاح بجانب المركز الامتحاني، الأمر الذي يخلق حالة من الرعب والخوف.

أبناء القبائل المتنازعة وهم في قاعة الامتحان يفقدون التركيز وينشغلون بإخوانهم الذين جاءوا لحمايتهم خوفاً عليهم.

ومن مآسي الثأر وقصصه الواقعية، يوم إعلان النتائج النهائية للطلاب عاد أحدهم وبيده شهادته فرحاً بنجاحه ملؤه السعادة، يسابق الزمن، يريد إدخال السرور إلى قلبيْ والديه. وبينما هو يركض يتأمل درجاته العالية تزين شهادته، سمع لعلعة الرصاص تملأ سماء قريته؛ لقد نشب نزاع بين أهله وآخرين. توقف، تأمل شهادته، ونظر بعين دامعة صوب منزله، سارع للاختباء خلف حجر كبيرة ظانا أنها ستنجيه. لمحه شخص يفيض نزاعاً وثاراً. باغته برصاصات غدر سكنت جسده الطاهر، ليفارق الحياة متمسكاً بشهادته ودرجاته العالية.

● .. وأخرى مهجورة

من القصص الواقعية الأخرى أن طلاب مدرسة الهجر بمديرية مرخة كانوا عرضة لخطر نزاع بين قبيلتين استخدمت فيه الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وذلك لوقوع المدرسة بين القبيلتين. وقد كان النزاع يشتد أواره اثناء فترة الدراسة، الأمر الذي جعل مدير المدرسة يوزع الطلاب والمدرسين على مجموعتين لتتجه كل مجموعة إلى طرف من المتنازعين يطالبونهم بوقف النزاع أثناء الدراسة. وقد استجابة القبيلتان للمناشدة.

أضرار النزاعات على التعليم طالت حتى التعليم الجامعي، فالمحافظة توجد بها كليتان تتبعان جامعة عدن: كلية التربية، وكلية النفط والمعادن. وهناك معلومات تؤكد أن بعض طلاب كلية النفط والمعادن ممن تعيش قبائلهم نزاعات مع قبائل أخرى لم يتمكنوا من إكمال دراستهم، وتوقفوا بسبب الثأر. كذلك حدث أثناء الامتحانات أن تم وضع طلاب من أصحاب النزاعات في غرفة خاصة لأداء امتحاناتهم تحت حراسات أمنية.

ومن قصص الثأر مع الأكاديميين أن أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية النفط والمعادن لقي مصرعه بسبب النزاعات، وهو د. احمد بافياض.

وفي كلية التربية تتذكر العمادة وهيئة التدريس أن الدكتور صالح البدوي العميد السابق للكلية غادر أبوابها وغادر المحافظة إلى عدن، على خلفية نزاعات قبلية.

الطلاب القادمون من المديريات إلى العاصمة عتق حيث تقع الكليتان وبالذات من أولئك الذين لدى قبائلهم نزاعات تجد القلق مسيطرا عليهم والخوف يحفهم. فثقافة "الطارف غريم" تجعل الجميع عرضة للانتقام.

كثير من أبناء المحافظة يدرسون في كليات ومعاهد في المحافظات الأخرى. إلا أنهم يجدون الثأر يتنقل بين صفحات مراجعهم العلمية ويتوقعون بين لحظة وأخرى أن يتركوا محاضراتهم ويتجهون لحمل الأسلحة بدلاً من الأقلام، مضطرين لأمر فرضته الظروف القبلية والأعراف الفاسدة.

تعليم الفتاة في شبوة ما زال يسير ببطء. ففي أغلب مديريات ومناطق المحافظة نجد أن الصف السادس هو المسموح للفتاة بالوصول إليه. حتى المديريات والمناطق التي يسمح فيها للفتاة بالحصول على الثانوية العامة نجد التوقف عن التعليم بعد هذه المرحلة بات أمراً ضرورياً تفرضه عادات وتقاليد معينة وثقافة دينية، ما يؤكد ذلك التواجد الضئيل للفتاة الشبوانية في التعليم الجامعي والذي لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

ذلك ليس بسبب النزاعات وإنما نتاج لثقافة سائدة تحتاج إلى نضال واسع من قبل المهتمين بتعليم الفتاة.

إزاء ما يتعرض له التعليم من مخاطر وأضرار ناجمة عن تفاقم حدة النزاعات فإننا في جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بالمحافظة نجد أنفسنا ملزمين بواجب التوعية في هذا المجال. ونناشد كل الخيرين في المحافظة، مسؤولين ومشائخ وأعيان ووجهاء ومفكرين ومثقفين وساسة ورجال دين وكل من يعنيه أمر هذه المحافظة ومستقبل أجيالها، ضرورة تكاتف الجهود والعمل على وقف النزاعات والثارات والتي لم نجنِ منها إلا الخراب والدمار والخوف، وتعطيل عملية التنمية في شتى مجالات الحياة، إضافة إلى أخذها خيرة رجالنا وشبابنا.

إن مبادرتنا هذه، الرامية في بداياتها للتوعية، نعلق عليها آمالا عريضة بأنها ستنتقل بجهود الخيرين والمخلصين إلى مربع آخر أكثر أهمية، وهو "تهجير" التعليم، بحيث تصبح مؤسساته والطرق المؤدية إليها وكل المنتسبين إليها من طلاب ومدرسين وأساتذة مساحات بيضاء يمنع تنفيذ رغبات الانتقام فيها.

إننا في جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي نناشد عقول وضمائر أبناء المحافظة بمختلف انتماءاتهم السياسية والقبلية ومشاربهم الفكرية أن يوحدوا جهودهم ويشمروا عن سواعدهم لبناء محافظتهم. وذلك لن يتأتى إلا بالعلم والتعلم والذي يتطلب العمل لوقف النزاعات.

يكفينا ثأر! يكفينا نزاع! يكفينا شقاق! إن الدماء التي أريقت بسبب الثأر تكفي. وشبوة لم تعد تحتمل قطرة دم واحدة.

هذه دعوتنا في الجمعية انطلاقاً من الواجب الملقى على عواتقنا والشعور بالمسؤولية وانطلاقاً من قوله تعالى: □ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن○.

تتملكنا الثقة بتعاون الجميع لما فيه خير الأجيال ولضمان مستقبل مشرق لهم، ليحل القلم مكان البندقية، والكلمة بديلة للرصاصة، والتعاون محل النزاع.

بشراكة مع الNDI و"النداء" و"مأرب برس"

جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي في شبوة تعلن حملتها للتوعية بمخاطر النزاعات وأثرها على التعليم

■ شبوة – شفيع العبد

أعلنت جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة مبادرتها الرامية إلى التوعية بمخاطر النزاعات وأثرها على التعليم بمختلف مراحله. وهي المبادرة التي سيتم تنفيذها خلال الأيام القادمة بالتعاون مع برنامج إدارة النزاعات بالمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) وصحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس".

إلى ذلك التقت الهيئة الإدارية للجمعية بإدارة برنامج النزاعات في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ممثلا بمديرة البرنامج ندى الدوسري، وعبد الحكيم العفيري مستشار البرامج بالمعهد، مطلع هذا الأسبوع، بمحمد علي الرويشان محافظ المحافظة، بحضور أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة. وتم خلال اللقاء التعريف بحملة التوعية التي تتبناها الجمعية وشركاؤها، والأهداف المرجوة منها. وقد وعد المحافظ بتذليل الصعاب أمام الجمعية وتسهيل مهمتها، لما من شأنه الحد من النزاعات. وفي ختام اللقاء أعلن المحافظ رغبته في الحصول على عضوية الجمعية.

كما قام أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية يرافقهم فريق برنامج إدارة النزاعات بزيارة إلى كليتي النفط والمعادن والتربية بالمحافظة والتقوا بعميدي الكليتين، د. خالد مجور، ود. ناصر العيشي. وتم خلال الزيارة شرح تفصيلي عن مبادرة الجمعية كما تم الاستماع لما يعانيه الطلاب والأساتذة وهيئتا التدريس من صعوبات جراء انتشار ظاهرة الثأر وما يرافقها من نزاعات. وقد عبر عميدا الكليتين عن ارتياحهما للزيارة، مشيدين بمشروع التوعية بمخاطر النزاعات على التعليم الذي أعلنته الجمعية وستشرع في تنفيذه في الأيام القادمة، مبديين استعدادهما للتعاون مع الجمعية لما فيه خدمة للمحافظة وأبنائها.

● طلان

وذكر احمد حسين طلان الحارثي رئيس الجمعية، لـ"النداء"، أن الزيارات هدفت إلى التعريف بمشروع التوعية بمخاطر النزاعات على التعليم الذي ستنفذه الجمعية خلال الأيام القادمة بالتعاون مع الشركاء في الـndi وصحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس". كما أنها تعبر عن الرغبة الحقيقية والصادقة في تعاون كل الجهات مع المشروع وفي مقدمتها السلطة المحلية وكليتا النفط والمعادن والتربية، وحرصاً من الجمعية على إشراك كل الجهات ذات العلاقة بالتعليم في حملة التوعية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها.

وأضاف: "النزاعات والثار ولدت معاناة مشتركة في الهم والخسائر بين أبناء المحافظة بمختلف ميولهم وتوجهاتهم. وقد لمسنا المصداقية في التعاون مع المشروع من قبل قيادة المحافظة وعميدي الكليتين".

وحول سبب اختيار الجمعية للتوعية بمخاطر النزاع على التعليم في الوقت الذي لا تتوقف أضرار النزاع وتداعياته على التعليم فقط بل تشمل كافة مناحي الحياة، قال: "لم يكن اختيارنا (هذا) يعني أن المخاطر تقتصر على هذا المجال الحيوي، فالثأر يأكل الأخضر واليابس، ولكن لما للتعليم من أهمية في حياة الفرد والمجتمع فقد وقع اختيارنا عليه، لأن نجاح التوعية سيترك أثرا طيبا على الواقع وسيؤدي لتخفيف النزاعات".

وعبر عن ثقته في جني ثمار التوعية، وأن "المشروع الذي يهدف في مراحله الأولى للتوعية سيحقق نتائج مرجوة تتمثل في تهجير التعليم وهذا لن يتأتى إلا بتضافر جهود كل الخيرين في المحافظة من مشائخ ووجهاء وأعيان ومثقفين وأصحاب الفكر والرأي وغيرهم".

ولم ينس في ختام تصريحه أن يوجه نصيحته لأبناء المحافظة قائلا: "يكفينا تناحر وتقاتل وتوريث الأمية والجهل لأولادنا فلذات أكبادنا التي تمشي على الأرض. المرحلة تتطلب نبذ الثارات والخلافات، والعمل من أجل المستقبل المنشود، خير لنا أن نورث لأبنائنا علما ينتفعون به من أن نورث لهم ثأرا ونزاعا يجعلهم يعيشون في جهل يخافون من الغد الذي يخبئ لهم بين ساعاته لحظة غادرة تودي بحياتهم".

تجدر الإشارة إلى أن حملة التوعية بمخاطر النزاع على التعليم تنفذها جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة بالتنسيق والتعاون مع برنامج إدارة النزاعات في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية وصحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس" الالكتروني وجمعيتي المستقبل والسلام في محافظتي مأرب والجوف.

■ محمد الصالحي

حملة التوعية الإعلامية التي تقوم بها جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي وشركاؤها، وجدت صدى وترحيبا واسع بين أوساط أبناء مأرب، لأن الجميع أحس أنها تلامس هما مشتركا؛ فالكل يريد أن يتعلم ابنه أو أخوه، والكل يبحث عن الأمن المفقود، والتنمية تنتظر أجيالا متعلمة تستطيع الرقي بمجتمعاتها والنهوض بها في جميع نواحي الحياة.

ومن خلال هذه المادة الحوارية التي أجريناها مع عدد من مشايخ مأرب وعلمائها حاولنا الوقوف على آرائهم الشخصية المتعلقة بالحملة.

مشايخ مارب يصطفون ضد ثقافة الثأر

● ابو الحسن

● بحيبح

● العرَّادة

● بن زبع

■ الشيخ سلطان بن علي العرادة، احد مشائخ عبيدة، قال إن جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي في مهمة إنشائية تضع الجميع أمام موروث يزيده الجهل تعقيدا.

وأضاف أن "اليمن بشكل عام يعاني من النزاعات التي أدت مركزية الدولة لتحويلها إلى مسألة تراكمية وقد نتج عنها تراكم الجهل في مناطقنا والتي ما زالت تجر أذيالها علينا".

ووصف المرحلة الانتقالية في فترة التسعينيات بأنها من المراحل السيئة في تاريخ اليمن، وقد ألقت بظلالها السيئة على كل شيء، وهدمت في القيم والأخلاق ما لم يُهدم خلال قرون، خصوصا بعد انتشار المكايدات السياسية بين الأحزاب التي اتبعت السياسة الماكيافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) وابتعدت عن الغايات السامية حيث أن الإنسان غاية التنمية.

وأكد العرادة أن "ظاهرة التقطع والاختطاف محرمة في عرف كل القبائل، وقد ألصقت تلك التهمة بمناطقنا"، مشيرا إلى أن الثأر تفاقم مع مجيء المراحل السيئة في تاريخ اليمن. وأضاف: "لا أعتقد أن حل مشكلة معينة في مكان معين بإمكانه تجاوز المشاكل، والأمل الوحيد هو في اتباع وسائل تنمية الإنسان بكل ما تعنيه التنمية. فالإنسان هو وسيلة الاستبدال، ومن المهم التركيز على توعيته وتعليمه والتحاقه بالمعاهد المتخصصة.

العرادة، الذي كان يتنهد بين الفينة والأخرى، ويتحدث عن الثارات، أشار إلى أن للسلطة دورا مهما، لكنه ضعيف مع الأسف، وينبغي "إذا كانت السلطة فاسدة إلا ننتظر صلاحها، بل لا بد من الضغط عليها بالوسائل المشروعة، لكن السلطة لها أجندة أخرى؛ فمن خرب قربوه، ومن تقطع أعطوه وظيفة وذلك يزيد المشكل تعقيدا".

وتابع بقوله: "المكايدات السياسية أوصلت الناس إلى مرحلة لا أخلاقية وجعلت الشباب عرضة لسوء الأخلاق مع أن الأحزاب في العالم تعمل على تنمية الإنسان ويجب علينا أن نعتز بثقافتنا ونعتمد عليها ونستفيد منها مع ضرورة نبذ العادات السيئة".

واختتم حديثه بالإشارة إلى انه "يجب ألا نستسلم لواقعنا السيئ ولا بد أن نكافح، فمسؤولية أجيالنا أمانة في أعناقنا والتوعية الإعلامية مهمة لتجاوز ذلك الواقع". مشيرا إلى أن مأرب تعيش بين ظلم السلطة وجهل الأبناء، وهناك من يصور مأرب على أنها محافظة إرهابية متوحشة، "لكننا نقول للجميع: لا إرهاب في مأرب ولا تنمية".

■ الشيخ أبو الحسن السليماني مدير مركز دار الحديث بمأرب قال إن الحكومة هي المعنية بمحاربة الثار، وأنها قوية وليست ضعيفة وإنما تضعف نفسها وتغيب. متسائلاً في الوقت ذاته: أين هي من مشاكل الناس؟ لماذا تتركهم يأكل بعضهم بعضاً؟ لماذا يغيبون أنفسهم وهم قادرون؟ هل لها أن تتواجد وتبرز وجودها؟ لماذا إذا اختطف بريطاني أو فرنسي، أي أجنبي، يعيدونه بالترغيب أو بالترهيب؟

وأضاف: "هناك مليارات تنفق في لا شيء لماذا لا توفر لمحاربة مثل هذه الظواهر؟". مشيراً إلى أن أبناء مأرب مستعدون للانضباط لكن الدولة فوتت الفرصة، مشيراً إلى أن القضية التوعوية مؤثرة وستكون لها ثمرتها.

وتابع الشيخ أبو الحسن أن قضايا التهجير في العرف القبلي لا يكون لها قوة إلا بمقومات احترام المواثيق، وما نراه اليوم أن "صاحب الوجه يغيب" والأمر بحاجة إلى توعية كبيرة وإيمانيات كبيرة يرافقه شعور أننا على سفينة واحدة وأي خرق فيها سيضرنا جميعاً.

وثمن السليماني جهود جمعية المستقبل ونظرها في مواطن الضعف في المجتمع والحرص على علاجها في ظل المتاحات لا في ظل الطموحات، حيث أن الأحكام مقيدة بالاستطاعة والمتاح له دور في سرعة الخطى أو تقصيرها، ومن واصل السير وصل ولن تموت أمة بها رجال لا يستسلمون للواقع المر ويحاولون الخروج بها من أزمتها.

وأشار إلى أن إصلاح المجتمع ليس مقتصراً على العلماء، فكلا يسهم في تخصصه ويخدم أمته في ثغره واعتبر أي عمل يتسم بالطابع الحزبي يحجم نفسه ولا بد أن يتخطى هذا العمل جانب الولاءات.

■ الشيخ محمد قاسم بحيبح (مراد): رأيي حول نشاط جمعية المستقبل للتنمية والسلم في مأرب، اطلعت على أخبار نشاط جمعية المستقبل للتنمية والسلم في مأرب، حول تبني حملة لمكافحة الثار، وخصوصا بين الطلبة، لما له من تأثير سيئ تجسد في تعثر عملية التنمية والتعليم في مأرب. وإننا إذ نؤيد ونبارك هذا العمل المبارك ونعلن تطوعنا للمساعدة في هذه الخطوة الطيبة أنه لا يخفى على الجميع أن محافظة مأرب قد حرمت كثير من التنمية والتعليم بسبب الثارات القبلية وقد اكتوينا جميعا بتلك الثارات، أقترح أن يهجر طلاب المدارس والجامعات في كل مراحله في المحافظة وفي كل المحافظات. وأدعو مشائخ وعقال ووجهاء المحافظة إلى وضع قاعدة بوقع عليها الجميع تهجر الطلبة. وفي نفس الوقت أدعو الطلبة وأهاليهم إلى تجنيب أولادهم وعدم إدخالهم في الصراعات القبلية وتفريغهم لطلب العلم.

■ الشيخ علوي الباشا بن زبع (الجدعان) الأمين العام لتحالف قبائل مأرب الجوف، نائب رئيس المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي:

الثأر من أسوأ العادات المنتشرة في المجتمع القبلي وهو من أشد الأخطار على السكينة العامة والسلم العام في المناطق الريفية وحتى عواصم المدن.

يقف الثأر البغيض شبحا مفزعا في وجوه الطلبة في محافظة مأرب والتي حُرم المئات من أبنائها من مواصلة تعليمهم في المرحلة الثانوية والجامعية خاصة وأغلب قرى المحافظة لا تتوفر فيها أكثر من فرصة التعليم الابتدائي، بعدها يضطر الطالب لقطع دراسته خوفا من الانتقال إلى المراكز والمدن ليواصل تعليمه، لما يمكن أن يمثله هذا الانتقال من خطر يهدد حياته بين ساعة وأخرى فيذهب ضحية أعمال وجرائم لا ناقة له فيها ولا جمل، ولذلك فهو يفضل أن يلجأ إلى حمل السلاح والبحث عن الزواج في وقت مبكر ليعوض بهذا عن شعوره بالضيق حينما يتوقف عن الدراسة في مقتبل العمر ولذلك تجد أن نسبة الزواج المبكر بين الطلاب من 16 إلى 18 سنة نسبة كبيرة جدا في مأرب قياسا بالمحافظات الأخرى بما يعنيه ذلك من الأعباء العائلية والإنجاب في مراحل عمرية وظروف مادية ومعيشية لا تتناسب إطلاقا مع نتائج هكذا توجه.

إن إطلاق الإخوة في جمعية المستقبل للتنمية والسلم بمأرب فكرة تدشين حملة واسعة لتأمين الطلاب عمل عظيم في حد ذاته في إطار المشروع الذي كنا قد شرفنا باستهلال العمل فيه مع المعهد الديمقراطي الأمريكي ونحن في محافظات مأرب وشبوة والجوف تحت مسمى مشروع فض النزاعات مع الامتنان لصحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس".

و تأمين الطلاب وإيجاد أجواء آمنة ومستقرة ليتمكنوا من خلالها من مواصلة تعليمهم يحتاج إلى جهدين متوازيين هما:

ا – جهد شعبي مدني: وهذا يتطلب ترسيخ عرف مقدس لتأمين الطلبة وتهجيرهم أو بمعنى أصح إعادة العمل بالعرف السابق المتمثل في تهجير المدن ودور العبادة والعلم وعدم المساس بمن يذهب إليها أو يعود منها.

وذلك من خلال التهجير كما أسلفت أو عقد أصلاح خاصة بالطلبة تسري في حق الطلاب طوال العام الدراسي ويتم تجديدها كل عام وهكذا.

ب– جهد رسمي آخر:

يقوم على منع الأسلحة في المدن ودور العلم على الجميع بدون تمييز وإجبار الناس على احترام النظام العام خاصة في المدارس والمعاهد والجامعات.

وهناك أمر آخر مهم قد لا ينتبه إليه البعض وهو أن الدولة أحيانا بتصرف مخالف للقانون تلجأ إلى اعتقال أبناء من يكونون قد ارتكبوا عملا أو أبناء المطلوبين أمنيا، فيكونوا بتصرفهم هذا متساوين تماما مع القبيلي الذي يقتل الطالب البريء في الذنب، ولذلك نجد أن أبناء بعض القبائل يتركون التعليم مبكرا خوفا من أن يكونوا عرضة للاعتقال في أي وقت بسبب أي حادثة من قبائلهم، فيما ليس لهم به دخل ولا ذنب، إضافة إلى ضرورة محاربة عادة ما يسمى بالرهائن المتوارثة من العهد الإمامي السابق وخاصة في أوساط الطلبة.

فكرة تأمين الطلاب عمل إنساني رائع تستحق شرفه جمعية المستقبل والمعهد الديمقراطي ومعهم صحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس" وأسأل الله أن يكتب له النجاح فهو مشروع إنساني بكل ما تحمله الكلمة من معنى بغض النظر عن النتائج، فالقبائل وأجهزة الدولة هم من يمكنهم إنجاح هذا المشروع أو إفشاله ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذا العمل كبيرة ومقدسة وعليهم تقع المسؤولية التاريخية في استمرار ظاهرة إرهاب أبنائنا عن مواصلة تعليمهم وذلك حتى لا يهربوا إلى المستقبل المجهول خوفا من الانتقال إلى القبر أو السجن، فالأولى جريمة شعبية، والأخرى جريمة رسمية، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ومن جانبنا نثمن هذه الفكرة ونتعهد ببذل كل الجهود لإنجاحها وترسيخها في المجتمع هنا إذا وفقنا بالتفاف قبلي حولها ودعم رسمي وأي جهد مهما كان بسيطا في خدمة هذا المشروع سيكون وساما على صدور أبناء المحافظة جميعا وهو واجب مقدس لأنه تحقيق لقاعدة شرعية حماية النفس التي حرم الله أن قتلها بدون حق أو أخذها بوزر أخرى.

كما أنه واجب وطني وأخلاقي تجاه حق أبنائنا في الحياة الكريمة التي لن تكون في ظل ترسيخ الجهل والعادات السيئة وإرهاب الموت.

"جمعية المستقبل" بمأرب تزور عددا من الجهات الرسمية والشعبية لتعريفهم بمبادرة تأمين الطلاب

■ علي الغليسي

قامت الهيئة الإدارية لجمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي في محافظة مأرب خلال الايام الماضية بزيارة عدد من الجهات الرسمية والشعبية بغرض التعريف بمبادرة الجمعية، المتعلقة بتجريم المساس بالطلاب، وتهجير الحرم الجامعي، وطلب الدعم والمساندة والتأييد، حتى تصل المبادرة إلى هدفها المنشود، مع شرح المبادرة شرحا تفصيليا من قبل الشريف سالم بن سعود رئيس الجمعية. وخلال الزيارة التي رافقهم فيها فريق إدارة النزاعات بالمعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، التقوا العميد محمد منصور الغدرا مدير أمن محافظة مأرب، ويحيى الزايدي رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي للمحافظة، والشيخ سلطان العرادة أحد أبرز مشائخ المحافظة، والشيخ أبو الحسن السليماني مدير دار الحديث، والشيخ سعيد عبد الرحمن سهيل مدير الدار الخيرية للعلوم الشرعية بمأرب.

هذا وقد عبر العميد محمد الغدرا عن ترحيبه بالمبادرات المتعلقة بالثار وكل ما من شأنه الإسهام في حل تلك القضايا، شريطة أن تكون في الإطار الرسمي.

يحيى الزايدي رحب بالمبادرة وأبدى استعداده والسلطة المحلية بالمحافظة لدعم تلك المبادرة وتسهيل مهام القائمين عليها، مشددا على ضرورة العمل بروح الفريق الواحد من أجل تجاوز عقبة الثأر والعمل على استئصالها كونها ساهمت في تأخير المحافظة وحرمانها من التنمية.

من جهته قال الشيخ سلطان العرادة إن ما تقوم به الجمعية وشركاؤها مهمة إنسانية تضعهم أمام موروث يزيده الجهل تعقيدا. مشيرا إلى أن اليمن بشكل عام يعاني من النزاعات، لكن في مأرب جعل منها الجهل مشكلة تراكمية، الأمر الذي ينبغي العمل من أجل تجاوزه "ولا يجب الاستسلام للواقع السيئ، كون الأجيال أمانة في أعناقنا". وأبدى إستعداده لدعم المبادرة والتعاون مع فريق الجمعية لإنجاح أنشطتها.

أما الشيخ أبو الحسن السليماني فقال إن التوعية في ذلك المجال مؤثرة وستكون لها ثمرتها. وأكد أن الدولة معنية بمحاربة الثار بالدرجة الأولى، متسائلا: "أين هي (الدولة) من مشاكل الناس؟!". واسترسل قائلا: "الدولة قوية، ليست ضعيفة، ولو أثبتت وجودها لأمن الناس"، مؤكدا أن أبناء مأرب مستعدون للانضباط، لكن الدولة فوتت الفرصة. وشكر للجمعية اهتمامها وحرصها على طرق قضية يعاني منها المجتمع. وقال: "أتشرف بأن أكون موضع ثقتكم والتعاون معكم على المشي خطوة للأمام لإصلاح المجتمع". وأبدى استعداده لصياغة خطاب ديني يسهم من خلال المسجد في دعم مبادرة الجمعية وتوعية الناس بأهميتها وحثهم على التجاوب معها.

قال إنها سلبت قبيلته وأخرى لقبهما ومنحتهما عنوة لقب قبيلة نافذة

شاب عُماني يلجأ للصحافة اليمنية لإقناع السلطان قابوس بإلغاء قرار حكومته

■ رشاد الشرعبي

لم يكتف الشاب العُماني "سالم" بالمشاركة في دورة إقليمية لحقوق الإنسان، احتضنتها صَنعاء الأسبوع الماضي؛ فهناك همٌّ يؤرقه وأفراد أسرته "آل تويه" وأسرة أخرى "آل خليفين" العُمانيتين جراء قرارات رسمية بإلغاء لقب الأسرتين والحاقهما بأسرة ثالثة بصورة تعد تمييزا عنصريا حسب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

كان "سالم" يحاول أن يشرح لي قضيته بهدف التضامن معه عبر النشر الصحفي وإيصالها إلى منظمات حقوق الإنسان في العالم، والخجل يرتسم على وجهه. "قضية قد تكون لديكم تافهة، وأخجل أن أطرحها عليكم، لأن لديكم قضايا كبيرة تناضلون من أجلها". هكذا قال وهو يتحاشى النظر إليّ، واستدرك: "لكن هؤلاء يريدون حرماننا حتى من حقنا في حمل اسميْ عائلتينا وإلصاقنا بلقب عائلة ثالثة كل ما لديها مسؤولون يتبوأون مناصب عليا في الدولة".

في سلطنة عمان لا صحافة حرة ولا منظمات حقوقية يستند إليها "سالم" وقبيلته.

القضاء وحده من أملوا الإنصاف من جانبه، لكنه خذلهم وأقر إلغاء اسم أسرة تعاني منذ أشهر جراء تغيير وثائقها حسب اللقب المفروض رسمياً ومواليدها الجدد لم يسجلوا في سجلات الدولة للسبب ذاته، فالآباء يرفضون القبول بتدوين أسماء أبنائهم لصالح قبيلة أخرى.

قبل أن يلجأ "سالم" للصحافة اليمنية والمنظمات الحقوقية في صنعاء للتضامن معه وإبراز قضية أسرتين عُمانيتين، كان قد لجأ إلى الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي اعتبرت "القرار الذي لم تبرره وزارة الداخلية بنزع هوية مواطنين عمانيين مدونة في وثائقهم الرسمية قبل نشأة دولة عمان نفسها، ويبلغ عددهم نحو450 مواطناً"، معتبرةً أن ذلك "أمر غير قانوني على الإطلاق، ليس من حق شخص أو جهة أن تحرم مواطناً من اسمه؛ إنه أمر مريب ويثير الشك في دوافعه"، بالإضافة إلى تقرير لقناة الحرة الأميركية تحدث خلاله سالم عما وصفته القناة "التمييز العنصري".

ووفق "سالم" ففي مايو 2006 أصدرت وزارة الداخلية العُمانية ممثلةً في "لجنة تصحيح مسميات القبائل والألقاب والأسماء" قرارًا يقضي بتغيير مسمَّيي قبيلتي "آل تويه" و"آل خليفين" إلى مسمًّى قبيلة "الحارثي"، إلا أن القرار الذي لم يعلم به المتضررون إلا بالمصادفة البحتة إثر تجديد وثيقة أحدهم، بدا تطبيقه متخبطا من خلال تغيير المسمَّيين إلى "بيت تويه" ثم "أولاد تويه" و"أولاد خليفين" ثم إلى "الحارثي" لكليهما.

ووسط استنكار واستغراب ورفض أفراد القبيلتين القاطع لهذا الإجراء الذي اعتبروه "تمييزي عنصري حاط بالكرامة وجَّهوا شكاوى واستنكارات ونداءات إلى أكثر من 18 شخصية اعتبارية مسؤولة في الدولة، طالبوا فيها بإلغاء القرار وإعادة مسمَّييهم الأصليين إليهم، خاصة وأن وزارة الداخلية نفسها أقرَّتهما قبل أكثر من 30 عامًا في جوازات سفرهم وبطاقاتهم الشخصية ووثائقهم الرسمية كافة، فضلاً عمَّا يحوزونه من وثائق تعود إلى ستينيات القرن الماضي صادرة من دول أخرى بذينك المسمَّيين، أي قبل قيام سلطنة عُمان الحديثة في 1970، إلا أنهم قوبلوا بتجاهل تامٍّ عزَّز شعورهم بالمهانة والاضطهاد ومرارة المواطنة المنقوصة من أبسط مبادئها الطبيعية".

وقال "سالم" انه قبل اللجوء للقضاء الذي خذلهم، قاموا "بمحاولات عديدة لإيصال شكواهم إلى السلطان قابوس رئيس الدولة، وبسبب المسؤولين عن هذا الشأن ومماطلاتهم وغموض ردودهم لا يزال المتضررون لا يعلمون بوصول شكواهم إلى السلطان أو عدم وصولها".

محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمها بعد جلستين قدَّم خلالهما المتضررون وثائق جديدة إضافة إلى الوثائق السابقة تدحض مزاعم وزارة الداخلية وتُدينها بشكل لا يقبل الشك، من خلال أوراق ثبوتية ومخاطبات صادرة من الوزارة نفسها ومن مكتبي والبي ولايتي إبرا والقابل التابعين لها، عليها توقيعات بعض شيوخ قبيلة "الحارثي" وتفيد بشكل مباشر بأن "آل تويه" قبيلة معروفة لديهم، إلا أن المحكمة قضت بـ"عدم الاختصاص" واعتبرت قرارات وزارة الداخلية داخلة في ما يُسمَّى بـ"أعمال السيادة". يشير "سالم" إلى أن ذلك يُثير علامات استفهام وتعجب كبيرة حول استغلال هذا المبدأ وتفريغه من محتواه ونزعه من سياقه المتعلق أساسًا بتهديد أمن البلاد. مشيراً إلى أن ذلك ينطبق على وزارة الداخلية باختلاقها الفتنة وإحيائها العصبيات القبلية البائدة.

"سالم" يحدثك بخجل عن قضيته التي يعتبرها حياة أو موت لأسرتين كاملتين ويقدم لك الوثائق المعدة إلكترونياً وكان بإمكان الصحافة اليمنية التي قال إنها حُرة من خلال تصفحه لبعض منها، أن تقنع جلالة السلطان قابوس بن سعيد رئيس الدولة الجارة بالعدول عن قرار حكومته العنصري، ولكنه يختتم لا ينسى أن يسألك عما هو موقفك إذا كان هناك من سيسلبك كل شيء حتى اسم عائلتك ويفرض عليك اسم عائلة أخرى. ويضيف: "حالياً تجاوز عدد الحالات المتضررة 60 حالةً بينها أطفال مضت أشهر على ولادتهم وما زالوا حتَّى اللحظة بلا أسماء وشهادات ميلاد، ونساء وأزواج بلا عقود زواج، ومرضى بعضهم يعاني حالات حرجة لم يتمكنوا من السفر للعلاج بسبب انتهاء جوازات سفرهم ورفض شرطة عُمان السلطانية ووزارة الداخلية تجديدها لهم بمساميهم الأصليين".

ويتابع: "جميع أفراد القبيلتين تضرروا بشكل أو بآخر بسبب انتهاء وثائق أغلبهم، وبما يتبع ذلك من معاملات يومية ورسمية تراكمت غراماتها المادية وبات أصحابها معرضين للمساءلة، وبسبب ظروف العمل والدراسة في الخارج أُجبر عدد منهم على تجديد هوياتهم بمسمى (الحارثي)".

ويضيف: "في الفترة الأخيرة بلغت الإهانة حدًا خطيرًا، حيث أوقف عدد من أفراد القبيلتين في أثناء عبورهم المنافذ الحدودية بين الإمارات وسلطنة عُمان، وقال لهم شرطة الحدود إنهم "يتطوعون" هذه المرة بالسماح لهم بالمرور، لكنهم إن لم يُغيِّروا وثائقهم إلى "الحارثي" فسوف يمنعونهم من المرور في المرات القادمة".

مديرا التربية والخدمة بالضالع يسعيان لتجريد موظف من وظيفته

■ الضالع - "النداء"

أبلغ "النداء" مسؤولون بمكتب التربية بمحافظة الضالع عن قيام مديريْ التربية والخدمة المدنية بمخالفة قانونية تمثلت بسحب الوظيفة عن شخص يعمل في الميدان منذ أربعة أشهر، وقد صدرت بحقه فتوى التوظيف، إلا أنهما يسعيان إلى تسجيل شخص آخر بديلا منه.

وأضاف المسؤولون لـ"النداء" أن الموظف أشرف أحمد علي البلعسي من مديرية الشعيب موظف ملتزم ويؤدي عمله على أكمل وجه، وما أقدم عليه مكتبا التربية والخدمة يعد سابقة خطيرة وفسادا إداريا لم تشهده الضالع من قبل، تمثل في محاولة للسطو على وظيفة موظف. وطالبوا عبر "النداء" المجلس المحلي في الضالع بممارسة دوره الرقابي في محاسبة كل من يستغل منصبه في ظلم الموظفين والإساءة إلى سمعة المنصب الإداري الذي أسند إليه.

محلي البيضاء يخالف القانون، ويرفض توجيهات وزارية

المقاوتة رهائنه على ذمة البيئة والخزانة

في لحظة غيورة من يوم 21 مارس الفائت قرر محافظ محافظة البيضاء، ووكيل شؤون رداع والمجلس المحلي بالمحافظة، احتجاز ثلاثة من بائعي القات في السجن المركزي بمديرية رداع.

لاحقاً تبين أن المسؤولين أرادوا باحتجاز: سيف أحمد سيف، وأمين العرشي، وإبراهيم مسعود القضاء على الخطر المحدق بالبيئة والطبيعة، وأيضاً مداهمة كارثة توشك أن تفتك بالخزانة!

والآن يقبع الثلاثة الشباب (المقاوتة) في السجن المركزي برداع لرفضهم دفع ما يُسمى «رسوم النظافة» التي أكد وزير المالية أن جبايتها مخالفة قانونية ودستورية، ووجه رسالة إلى وزير الادارة المحلية بإيقاف تحصيلها في 2008/3/24 حتى لا تفتح الأبواب أمام بقية المحافظات لفرض رسوم متعددة، تؤدي إلى الفوضى والمزاجية في جباية مبالغ مالية على جميع الأنشطة يقول «علي علي مسعود» والد إبراهيم المحتجز على ذمة، القضية في رسالة وجهها إلى وكيل نيابة شرق رداع، إون ولده وزميليه محتجزين في السجن كالبهائم، وأن المجلس المحلي لا يزال مصرا على رفض التوجيهات بالتوقف عن جباية تلك المبالغ، وما يزال يحتجز سيف وأمين وابراهيم كرهائن على ذمة المبالغ المقرة عليهم دون وجه حق.

مجلس النواب كان له شأن في القضية، ففي تاريخ 2008/3/31، وجه رئيس المجلس يحيى علي الراعي رسالة إلى محافظ البيضاء مطالباً إياه فيها بالاطلاع على أوليات الموضوع والعمل على حله وفقاً لتعميم وزارة المالية، ومذكرة وزير الادارة المحلية الذي وجه بإيقاف تحصيل أي مبالغ خارج القوانين والقرارات النافذة.

طرق كثيرة تلك التي طرقها أولياء أمور المقاوتة الثلاثة، الذين لا يتجاوز عمر الواحد منهم العشرين عاماً، وكان عليهم أن يتجهوا أيضاً نحو النائب العام ببلاغ أكدوا فيه قيام أفراد من الأمن المركزي باعتقال أبنائهم وايداعهم السجن المركزي في رداع مخالفة لأحكام المواد47، 48 من الدستور، والمواد 3، 7، 76 من قانون الاجراءات الجزائية والمادة 2 من قانون الجرائم والعقوبات والتي نصت في مجملها على أن المسؤولية الجزائية شخصية، ولا يجوز إحضار شخص للمساءلة الجزائية إلا عمّا ارتكبه هو من أفعال يعاقب عليها القانون، كما نصت المادة 76 من قانون الإجراءات الجزائية على تقديم كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة إلى القضاء خلال 24 ساعة من القبض عليه. وطالبوا النائب العام بالتوجيه لنيابة البيضاء بالإفراج عن أبنائهم والتحقيق في واقعة الاعتقال المخالف للقانون، ووجهوا نسخة من ذلك البلاغ إلى عدد من الجهات بينها رئاست: الجمهورية.

لكن سيلان الخضري رئيس لجنة التخطيط في المجلس المحلي بالبيضاء اعتبر حبسهم إجراء قانونياً، لأنهم رفضوا تسليم المبالغ، وقال: «صحيح أننا لا نريد حبسهم، لكنهم رفضوا الدفع، ولا يوجد أمامنا خيار، إما نحتجزهم وهذا أهون الضررين، أو نحتجز سياراتهم وهي محملة بالقات».

الخضري أكد أن إطلاق سراح المعتقلين مشروط بدفع الرسوم المفروضة من قبل المجلس المحلي، «سيبقون في السجن إلى أن يدفعوا الرسوم»، وهي رسوم نظافة صدر بها قرار حديث في مطلع فبراير، ونفذ منتصف مارس»، وهو من أجل تحسين خدمات النظافة.

ويعلل الخضري: «نحن في محافظة البيضاء لا نستهلك القات، بل نصدره إلى محافظات أخرى، بمعنى أننا لا نستفيد من ضرائبه، بل تستفيد محافظات أخرى، وهذه الرسوم فرضت من أجل إزالة مخلفات القات وتجهيزه، وأوراق الموز، والقراطيس».

ويضيف: «الأفضل لهم يدفعوها لنا بدل ما يدفعوها بكل النقاط الأمنية في الخطوط الطويلة». وقال: «لم نرحلهم إلى النيابة لأننا عارفين بمناهاتها، ويطولوها ويعرضوها.. لكن بقاءهم في السجن سيظطرهم للالتزام بالدفع».

القضاء ينتزع حقوق المرضات من الخدمة المدنية في تعز

قضى حكم المحكمة الابتدائية في محافظة تعز في القضية المرفوعة ضد مكتب الخدمة المدنية من قبل 107 ممرضة بمنح كافة ممرضات المحافظة مستحقاتهن للسنوات الماضية وتسكينهن في السلم الوظيفي كخريجات دبلوم تمريض بعد الثانوية وفق استراتيجية الأجور الأخيرة.

المحامية ندى أمين الشوافي من الفريق القانوني بمشروع الحماية القانونية المناصرة في فرع اتحاد نساء اليمن المكلفة بالترافع عن المرضات قالت إن الحكم يعد أنتصاراً للحقوق وسابقة قضائية لكونه انتزع حقوق المرضات من مكتب الخدمة المدنية في المحافظة.

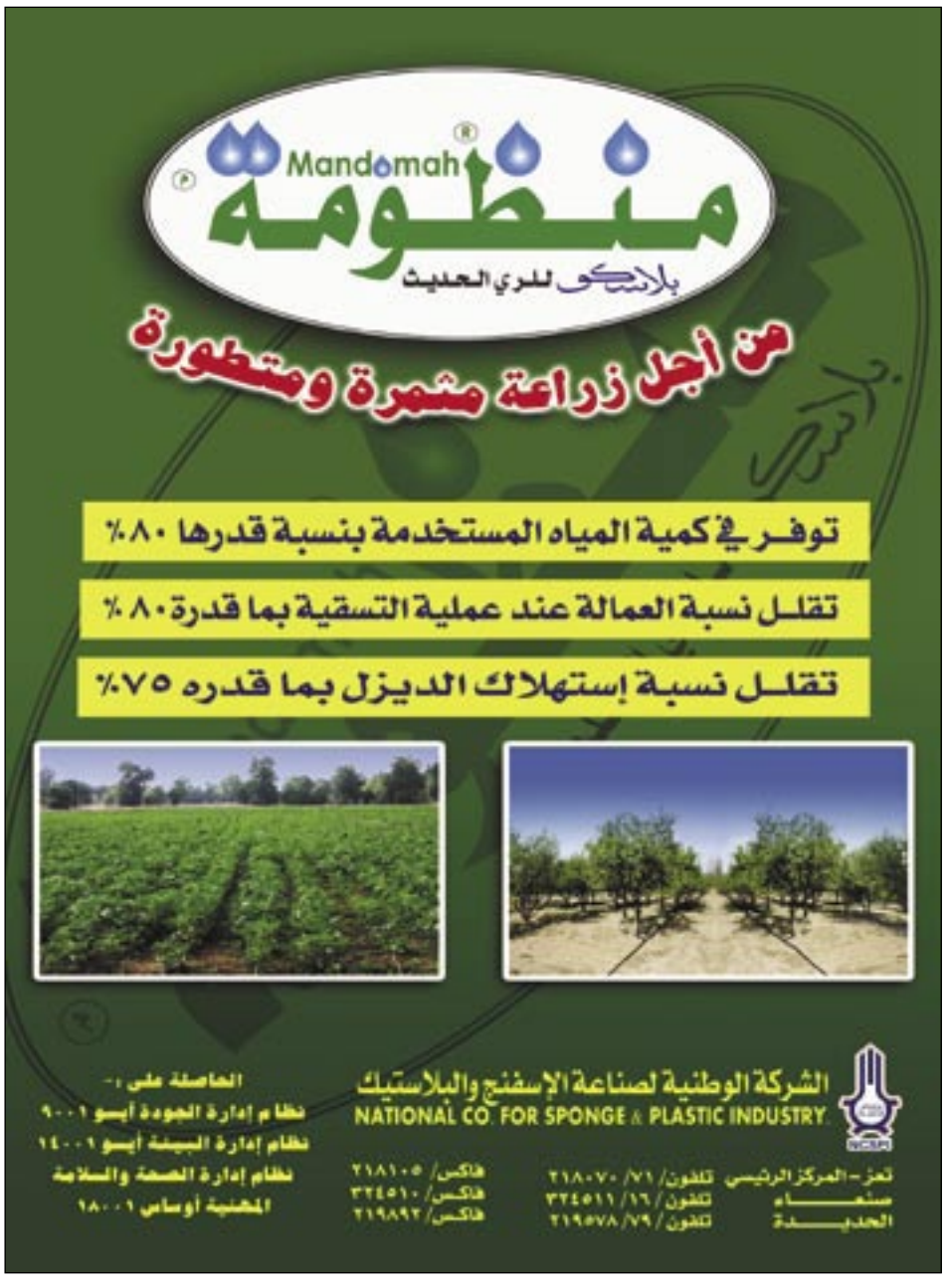

في انتظار أول تقرير مصير جنوبي:

2- الاحتجاجات في الزمنين البريطاني و«الوحدوي»

للجنوب تجربة احتجاجات ممتدة من العام 1919 إلى اليوم. لكن مأساة الجنوبي في أنه لم يجد نفسه فيها إلا محتجاً على تسريحه القسري من العمل.

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

في 1966و 1967، تصاعدت وتيرة مطالبات قوى الاستقلال الجنوبية بتطبيق قراري الجمعية العمومية للأمم المتحدة، الصادرين في ديسمبر 1963 ونوفمبر 1965، بشأن أوضاع الجنوب العربي تحت الاستعمار البريطاني، وطريقه إلى الاستقلال.

وفي 2006 و2007، طالب لقاء التصالح والتسامح في الضالع، ثم المتقاعدون العسكريون في عدن اصلاح مسار وحدة 90 وفقاً لاتفاقيات قيامها وقراري مجلس الأمن رقم 924 و931 الصادرين إبان حرب 94 بخصوص التزامات المنتصر تجاه الجنوب.

ليست الصدفة وحدها من جعلت الجنوب، اليوم، يرفع مطالبات موازية لتلك التي شهدها قبل 40 عاماً. التشابه الشكلي، في المثالين السابقين، يحيل إلى الكثير من التوازيات بين مسارات أحداث اللحظة الراهنة ولحظة منتصف القرن. وحاجة الجنوب المستمرة، بعد مرور 4 عقود على استقلاله، إلى تدخل هيئة دولية كبرى بحجم الأمم المتحدة في تقرير مصيره تضع إصبعاً على مشكلته الحقيقية. لقد وجد الجنوب نفسه اليوم تحت لافتة إحتجاج قماشية من الخمسينيات.

في 22 مايو 2006، طالب لقاء الضالع (وهو الخطوة الثالثة في مضمار تأسيس جمعيات التصالح والتسامح الناشئة) بفتح الأبواب أمام أبناء المحافظات الجنوبية «فيما يخص القبول والالتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية والأمنية والسلك الدبلوماسي والبعثات الدراسية في الخارج»، طبقاً للبيان الصادر عنه.

وقبل أزيد من نصف قرن، شهدت عدن احتجاجات قوية نفذتها قوة سياسية ناشئة حينها ضد قانون إقصائي لا يختلف كثيراً عن الوضع الاقصائي الذي رفضه لقاء الضالع مثلاً. ففي 1955، أعلنت الجبهة الوطنية المتحدة، التي تأسست إثر انشقاق الجناح اليساري والقيادات الشابة في رابطة أبناء الجنوب العربي، مقاطعتها للانتخابات التشريعية عامذاك، احتجاجاً على قانون الجنسية، الذي وضع قيوداً تمييزية ضد الكثير من أبناء الريف والشمال اليمني لمنعهم عن ممارسة حقهم في الانتخابات والترشيح، على عكس «أبناء الجاليات الأجنبية» الذين كان القانون يمنحهم امتيازات، بينها ممارسة هذا الحق. وقد أسفرت المقاطعة عن إفشال انتخابات المجلس التشريعي في ذلك العام.

الجنوبي تحت شروط عمل مهينة منذ نصف قرن

في كتابه «اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة»، يعيد علي الصراف تأسيس أول نقابة في الجنوب إلى العام 1953، بينما يؤرخ أحمد عطيه المصري لظهور أولى النقابات بالعام 1952. ويعزو الأخير، في كتابه «النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي»، ضآلة النقابات والنقابيين عامذاك إلى غياب التصنيع في عدن قبل إنشاء مصفاة البترول في 1954، كما إلى «عدم قبول النقابات والجمعيات الأجنبية لانضمام العمال العرب (أبناء الريف والشمال اليمني تحديداً)، بالإضافة إلى العوائق التي كان يقيمها أرباب الأعمال بتجنبهم تشغيل النقابيين العرب». (هل أنطلقت احتجاجات اليوم من وضع بعيد عن ذلك الوضع الاقصائي التمييزي الذي رفضته حركة الاحتجاجات العمالية قبل قرابة نصف قرن؟).

أحمد المصري ينقل عن «سير توم هيكنبوتام» «أحد حكام عدن حتى عام 1956»، قوله «أن الشروط العامة لاستخدام العمال العرب في عدن كانت مشينة، ولم تكن هناك نقابات تجمعهم وكانوا يفتقدون القيادة». (لا تبحثوا كثيراً عن وجه التشابه في هذا بين اللحظتين. فقد دارت جدالات عديدة حول شروط عمل موازية واجهها العائدون الجنوبيون إلى المعسكرات العام الماضي).

جمعيات المتقاعدين بموازاة نقابات منتصف القرن

لقد دفع هذا الوضع، بمساعدة عدة عوامل داخلية وخارجية، «الكوادر النشطة من العمال والقيادات الوطنية لأن تفكر في تجميع العمال حول النقابات ثم اتحادات تدافع عن مصالحهم وعن مصلحة اليمن الجنوبي». (في مسار موازٍ تقريباً لنشوء جمعيات المتقاعدين مطلع 2006).

ويذكر المصري أن عدد النقابات المسجلة ذهب في ازدياد حتى وصل عام 1962، إلى 32 نقابة منضوية في إطار «مؤتمر نقابات عمال عدن» الذي تشكل عام 1956 بدمج 25 نقابة معاً. (في مسار غير بعيد عن تشكيل مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين مطلع يونيو 2006. وسيصبح المساران أكثر تقارباً حال قيام الهيئة الوطنية العليا لقيادة الحراك الجنوبي التي أعلن عنها ناصر النوبة في يناير الماضي).

منذ تشكيله، خاض المؤتمر العمالي قائمة طويلة من الاضرابات بلغت 84 اضراباً بحلول نهاية 1959 الذي كان قد شهد فشل الانتخابات التشريعية، على غرار انتخابات 1955، جراء برنامج مقاطعة نفذه المؤتمر وتضمن مسلسلاً من الاضرابات.

بعد أن كان سبباً رئيسياً في مقاطعة الجبهة الوطنية المتحدة والحركة العمالية لانتخابات 1955 وإفشالها، وقف قانون الجنسية، الذي يضع على العاملين في عدن من أبناء الشمال قيوداً مالية للتمتع بحق الانتخابات والترشيح، في مقدمة الأسباب التي دعت المؤتمر العمالي إلى مقاطعة انتخابات 1959، وإفشالها أيضاً.

إلى هذا، رفض المؤتمر لعمالي الصلاحيات الواسعة (ليس قياساً إلى صلاحيات الحاكم اليوم) التي يتمتع بها حاكم عدن البريطاني والمتمثلة في حق الفيتو. كما رفض ما وصفه المصري بـ«عادة وجود أعضاء معينين داخل المجلس التشريعي». (وهذه، بالمثل، لم تكن حاضرة وبَجحَة كما هو حاصل اليوم).

وطبقاً للمصري، فقد واجه المؤتمر «هراوات ورصاص سلطة الاحتلال ومزيد من التعسف والطرد من العمل». وبفضل تصميم العمال، «تحقق لهم الكثير من الحقوق مثل زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وضمان الاستقرار وغيرها من المكاسب». (تصاعدت حدة وتيرة الأحداث، خلال الأسبوعين الفائتين، جراء عدم التزام السلطات بما كانت أعلنته عن فرص للتجنيد لأبناء الضالع. هذه مجرد فاصلة بسيطة في سلسلة ممتدة من عدم احترام القرار السياسي لالتزاماته).

عام 1960، خاض المؤتمر العمالي معركة أخرى ضد «قانون العلاقات الانتاجية» الذي يحظر على النقابات ممارسة حق الإضراب. وقد نجحت السلطات البريطانية في فرض إرادتها بهذا الخصوص، بحيث لم يمتد الإضراب العام، الذي نفذه العمال احتجاجاً على القانون، أطول من 24 ساعة.

ووفقاً للصراف، فقد أوقف القادة النقابيون ذلك الاضراب «بعد مقابلتهم للمندوب السامي، وعللوا قرارهم بأن المندوب السامي هدد بتسريح العمال، فيما وعده السلاطين بتقديم العدد الضروري من الأيدي العاملة بدلاً من المسرحين».

ورغم هذا، وجه المؤتمر العمالي في الوقت نفسه (أغسطس 1960) مذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب بوصايتها على عدن كخطوة أولى لتقرير المصير، لفشل بريطانيا «في التقيد بميثاق الأمم المتحدة في إدارة المستعمرة». لقد كانت قيادة المؤتمر العمالي متمسكة بالوسائل السلمية في تحقيق المصير.

لم يحصر المؤتمر العمالي المواجهة على المربع الداخلي. فقد نقل الأزمة إلى الصعيد العمالي والسياسي العالمي. «وحصل على تأييد المنظمات العمالية الأخرى ومنها المؤتمر البريطاني للنقابات واتحاد عمال هرصية والاتحاد العالمي للنقابات- تشيكو سلوفاكيا، والتنظيمات العمالية العربية»، وفقاً للمصري.

يستند الجنوبيون إلى تجربة مهمة في النضال السلمي المفعم بقوة التصميم على انتزاع الحقوق، بخلاف الشماليين الذين ما يزال يلزمهم الكثير للإنتقال إلى مربع الاحتجاجات التي لا تنتهي بتبادل الأحضان والتبويس والتقاط الصور التذكارية مع القيادات المحلية والأمنية (احتجاجات اللقاء المشترك في تعز العام الماضي، مثلاً).

لقد سارت الاحتجاجات بخطى واثقة نسبياً حتى الآن. فهي واصلت التقدم رغم تساقط القتلى والجرحى وسطها واشتداد وتيرة الاعتقالات والترويع ومختلف صور القمع.

إن الحركة الاحتجاجية، بأدائها حتى الآن، تتذكر عملياً احتجاجات منتصف القرن التي استمرت رغم القمع، حيث واصل العمال احتجاجاتهم على الاعتقالات والمحاكمات التي طالت أعضاء وقيادات النقابات، إضافة إلى نفي عدد منهم واغلاق صحيفتهم (العمال) في عدن.

احتجاجات المسرحين من الاسطول البريطاني في 1919 و1930

لتجربة الجنوب في الاحتجاج السلمي، جذور مبكرة سبقت إضرابات منتصف الخمسينيات. ففي العامين 1949و 1953، نفذ الفلاحون إضرابات احتجاجية ضد أوضاعهم الرديئة. ويعيد المصري إلى تلك الفترة بداية التحرك العمالي في شكله الجنيني إثر «عودة بعض عمال الجنوب من المهجر واستيائهم من المعاملة التي يلقونها من أصحاب الأعمال الأوروبيين والهنود».

على أن محاولة التفتيش عن الجذور المبكرة لتجربة الحركة الاحتجاجية الجنوبية والتاريخ لبداياتها تظل ناقصة دون العودة إلى العاملين 1919 و1930، حين نفذ البحارة اليمنيون، في «ساوث شيلدز» البريطانية، أكبر اضطرابي أحداث شغب شهدتهما انكلترة خلال القرن العشرين.

كان هؤلاء البحارة قد خاضوا الحرب العالمية الأولى مع البحرية البريطانية. وإثر إنتهاء الحرب، قامت السلطات الانجليزية بتسريح عدد كبير منهم، خارج وظائفهم على أساس لونهم وعرقهم. (هذا لا يبتعد عن المصير الذي واجهه الجنوبيون- الزمرة- إثر مساهمتهم الكبيرة والفعالة في صناعة انتصار 7 يوليو 94 على الحزب الاشتراكي. فبعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع بالنسبة للرئيس صالح، أخذ الأخير بدءاً من العام 1997 يتخلص من حلفائه في تلك الحرب وعلى رأسهم الجنوبيون الذين تم تهميش قياداتهم بموازة تسريح عشرات الآلاف منهم عبر قوائم التقاعد).

وفي 2 أغسطس 1930، خرج نحو 3000 بحار (قدموا إلى بريطانيا من الجنوب والمناطق الشمالية المحيطة به كتعز) محتجين على قانون «الروتا» الذي حمل معاملة تمييزيه ضدهم، حيث قضى بتسريح الكثير منهم خارج وظائفهم لصالح البريطانيين الأصليين.

وقد خاض هؤلاء المحتجون مواجهات شرسة مع البوليس الانكليزي في نفس المدينة (ساوث شيلدرز) التي شهدت احتجاجات 1919.

لكن، وبخلاف التعنت الذي مارسته حتى الآن السلطات «الوطنية» القائمة تجاه الاحتجاجات المطلبية والسياسية، فقد تمكنت احتجاجات 2 أغسطس 1930، رغم أحداث الشغب الواسعة التي شهدتها، من إسقاط قانون «الروتا». (هل هي مصادفة أن تنطلق الاحتجاجات الجنوبية أو المتصلة بالجنوب، غالباً، وعلى مدى عقود، ضد مشكلة واحدة في أساسها الاقصائي التمييزي، هي تسريحهم من أعمالهم).

القانون باعتباره متقاعدٌ جنوبيٌ

بالرغم من أن الجنوب يستند إلى تجربة مهمة من الحركة الاحتجاجية السلمية، إلا أنه يقف اليوم في مواجهة مشكلتين على الأقل: الأولى تتعلق باحتمال انزلاقها إلى السلاح، والثانية بمواجهتها سلطات لاتستجيب لمطالبات «مواطنيها» السلمية، بحيث ترفض تقديم ما يوازي أقل التنازلات التي أجبرت بريطانيا على تقديمها للمحتجين الجنوبيين سواءً في عدن أو على أراضيها في «ساوث شيلدز».

غير أن القصر الرئاسي في صنعاء ليس بعيداً فقط عن إبداء الاحترام لإرادة «مواطنيه» باسقاط قانون يرفضونه. إنه يعيد أيضاً عن ابداء القليل من الاحترام للقوانين التي وضعها هو (حتى القمعية منها).

منذ البداية التزمت الاحتجاجات الحالية بالقانون خلافاً للسلطات، في مرحلة المشاورات التمهيدية (بدأت مطلع مارس 2007) لانشاء جمعيات المتقاعدين، مثلاً، ملمح بالغ الدلالة.

قبل اعلان ولادة الجمعيات في الضالع وردفان وأبين مثلاً، كان المتقاعدون في عدن قد حاولوا تشكيل كيان لهم وفقاً للأطر القانونية الرسمية.

لقد تقدموا، إلى مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن، بطلب ترخيص لانشاء الجمعية. إلا أن طلبهم قوبل بالرفض، ما دفعهم إلى عقد اجتماعهم التأسيسي واعلان قيام جمعيتهم تحت الضغوطات. والحال أنهم أظهروا، بتصرفهم المدني هذا، احتراماً عالياً للأطر والقوانين الرسمية المخولة بتنظيم (وليس حظر) العملية الديمقراطية السلمية داخل البلد. فيما تصرفت السلطات على النقيض تماماً برفضها منحهم الترخيص.

وقبل ذاك، كان نفس المكتب الذي رفض منح ترخيص لجمعية متقاعدي عدن قد انتهك قوانين ولوائح البلد، باقدامه على اغلاق جمعية ردفان وحظر نشاطها في عدن يوم 15 يناير 2006، عقب تنظيمها أول لقاءات التصالح والتسامح بين فرقاء 13 يناير 1986.

المواجهة بين الحركة الاحتجاجية الجنوبية الحالية والسلطات قدمت نفسها منذ البداية على أنها بين طرف يحترم القانون وآخر ينتهكه. وعلى الاحتجاجات الاستمرار في مسارها السلمي، حتى وإن واصلت السلطة التعامل مع القانون باعتباره أحد المتقاعدين الجنوبيين.

الحراك الجنوبي والرهان على القمع

عبدالباري طاهر

يتوهم البعض ان القوة وحدها هي الوسيلة الاوحد لمواجهة الآخر (المختلف) حتى لو كان أباً أو أماً وأبناً أو أخاً. ويعتقد خطأ أن الرصاص الحي والمحاكم والمشانق هي العلاج الناجع لإسكات الاصوات الاحتجاجية ضد الظلم والطغيان.

في اشارة دالة لبعض العلماء اظنه ابن قيم الجوزية حول معنى قوله تعالى: «الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) الآية أن القوة المادية قد تستطيع اخضاع الظاهر (الجسد) ولكن الروح تبقى مقاومة ولا تقبل الاكراه.

قبل عام بدأت الاحتجاجات في الجنوب. وكانت الشرارة الاولى آتية من متقاعدين عسكريين حرموا من خدماتهم. ولم تسد أوضاعهم.

ولكن الشرارة التي أشعلت المدن الجنوبية جرى صب الزيت عليها بالمزيد من الغطرسة، وتوجيه الرصاص إلى صدور المحتجين المسالمين. وتدافع أبناء الجنوب نحو الاحتجاج فهم ضحايا حرب اجرامية طالت أمنهم وسلامهم ومعيشتهم. فالوحدة التي حلم بها اليمانيون تحولت إلى كابوس، ومسلسل اغتيال، واقصاء من المشاركة، ونهب للاراضي، وانتقاص من الحقوق المدنية والحق في العيش بكرامة.

اعتقد مشعلو حرب 94 أن الحرب قد حسمت المعركة وإلى الأبد، وأن المحاربين الأشاوس قد امتلكوها بقوة السلاح، ولم يدركوا -وما كان لهم أن يدركوا- أن السلاح يستطيع الانتصار على السلاح، ولكنه لا يستطيع قمع ارادة الناس، ولا إلغاء حقوقهم وإلى الابد، ودفن مطالبهم. الرسالات السماوية كلها كانت ترميزاً لانتصار «الحق على القوة»، وغطات التاريخ وتجارب الشعوب تؤكد أن القوة مهما يكن جبروتها لا تستطيع الانتصار على الحق.

لقد سقط ملك الملوك في إيران، وهو يملك سادس جيش في العالم، أمام صدور المتظاهرين العارية. واستطاعت الاحتجاجات السودانية السلمية أن تسقط حكم المعسكر أكثر من مرة. وكانت انتفاضة الخبز في مصر في 77 هي الاشارة إلى سقوط حكم الرئيس السادات.

الاحتكام إلى السلاح في مواجهة الاحتجاجات المدنية السلمية ليست دليل القوة، ولا شاهد الشجاعة. فقد أدرك الحكيم الجاهلي قس بن ساعدة قبل عدة قرون أن سرعة الاحتكام إلى السلاح دليل الجبن وشاهد الفضيحة (يا بني تميم لا تسرعوا إلى الفتنة فإن أكثركم إسراعاً إلى القتال أقلكم حياءً من الفرار).

لم تكتف السلطة بتجريد الحسام في مواجهة الاحتجاج السلمي. بل اعتقلت العديد من قادة الاحتجاجات السلمية فيما يشبه الاختطاف، وأخفت العديد منهم: علي منصر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وحسن باعوم عضو مكتب سياسي للحزب الاشتراكي، واحمد عمر بن فريد، وعلي هيثم الغريب محام وكاتب، وكلاهما قادة الاحتجاج المدني، وآخرين.

وقد امتدت الاجراءات القمعية إلى تعز فقد قمعت السلطة احتجاجات المدينة. كما اعتقلت الفنان الشعبي فهد القرني، وسحبت ترخيص صحيفة «الوسط» في سابقة خطيرة تتجاوز وتتصادم حتى مع قانون الصحافة الجائر. فقانون الصحافة رقم 25 لسنة 90 لا يعطي لوزير الاعلام الحق في سحب ترخيص أي صحيفة مما تكن «جريرتها». والغريب أن الوزير قد تقدم بشكوى مرتين متتاليتين لنيابة الصحافة، ولكن النيابة المختصة رأت أن لا وجه لإقامة الدعوى. فتحولت الوزارة إلى خصم وحكم متجاوزة قانون الصحافة، والقضاء الذي تعتبر النيابة جزءاً منه.

ولم يكتف الوزير بإصدار قراره الجائر واللا قانوني، وانما قام بإبلاغ المطابع بعدم طبع الصحيفة.

إن اجراء السيد وزير الاعلام خارج النظام والقانون يكشف مدى ضعف وهشاشة القضاء والقانون الذي يستطيع الوزير القفز عليه، وعدم إعارته أي اهتمام.

والاجراء القاسي ضد «الوسط» مؤشر راعب للتوجه الجديد القديم بضرب الهامش الديمقراطي، وإلغاء التعددية السياسية والحزبية. إن الحديث عن تعددية سياسية وحزبية في مناخ حربي عدواني «وقامع للحريات الصحفية» حديث غير ذي معنى. فالتعددية في بلد كاليمن لا تجد مصداقيتها إلا في حرية الرأي والتعبير.

تفجر الاوضاع مجدداً في صعدة، وبروز الاختطافات والارهاب، والميل أكثر فأكثر نحو التشدد، إنما يفتح الباب واسعاً أمام الفتن والاحتراب.

ويسهم الخطاب الرسمي لقادة السلطة والاجهزة الاعلامية في المزيد من توتير الاجواء، ونبش ذاكرة الحرب، وهذه ذاكرة تختزن مشاهد القيامة في القرآن كتسمية سيد قطب، وتمتد لآلاف السنين.

وذاكرة الحروب ليست بحاجة إلى من يذكيها، فهي منتقدة وحية. وفي حال استمرار الحكم في العزف على أوتار التخوين والتكفير واستخدام الرصاص الحي فإنها تفتح أبواب الجحيم على نفسها وعلى شعبها الذي يتقاتل لأي سبب ولأدنى سبب.

فالأزمة الاقتصادية الخانقة، والمجاعة الواصلة حد الاتجار بالاطفال، وفساد الحكم واستبداده، وتدهور الموارد، وانتشار الاوئبة، وفساد التعليم، وتسيد القبيلة، كلها عوامل تهيئ البلاد والعباد للحرب التي لم يتعاف اليمن منها في تاريخه الدامي والطويل.

إن الرهان على «الحسم العسكري» ضد الاحتجاجات المدنية في الجنوب والمظاهرات السلمية «المحظورة» هنا أو هناك هو الملمح الأجلى. كما أن سحب ترخيص «الوسط» هو نذير شؤم للصحافة الاهلية والحزبية على السواء. فالسلطة تريد أن تجعل من سحب ترخيص «الوسط»، ومنع طباعتها، رادعاً قوياً للصحافة الاهلية والحزبية. وتجيء تصريحات وزير الاعلام بتطبيق قانون الجرائم والعقوبات لتظهر النوايا الحقيقية ازاء حرية الرأي والتعبير، فكان يريد احكاماً بالاعدام على صحفيين حسب القانون إياه.

اخطر ما تشهد الحياة السياسية اليمنية تزايد الصعوبات الاقتصادية، وتفشي الاوبئة أرتفاع الاسعار. والتفلت الامني والاداري، وفساد وترهل جهاز الحكم، والاختلالات الامنية، واستبداد الحكم برأيه، والاصرار على التفرد بصنع القرار رغم المخاطر المحدقة به وبالبلاد.

والمفجع أكثر حرص الحكم على عسكرة الحياة، ودفع المحتجين المدنيين للخروج على الطبيعة السلمية للاحتجاج، والزج بالمعارضة السياسية إلى مستنقع المواجهة والعنف. لا شك أن الانجرار للعنف أيا تكن مبرراته إنما يصب في خانة الحكم الجانح للعسكرة ولقمع الاحتجاج، وإسكات الصحافة الناقدة والديمقراطية، وترويع الصحفيين بالمحاكم «المتخصصة»، وتوجيه تهم الارهاب للصحفيين. ففي حين يسرح الارهاب ويمرح في طول البلاد وعرضها، ويعرض البلاد والعباد للخطر، يحاكم الصحفي القدير عبدالكريم الخيواني بتهمة الارهاب في محكمة «متخصصة».

وقد تعرض العديد من الصحفيين للاختطاف والاخفاء والاعتداء بالضرب. كما تتعرض الصحفية الشجاعة توكل كرمان لإساءات بالغة الخطورة والتهديد بالقتل، وهو نفسه ما تتعرض له المحامية والصحفية نبيلة الحكيمي وناشطات أخرى.

إسكات الاحتجاج المدني، ومصادرة الحريات الصحفية، وتهميش المعارضة السياسية، وعدم إصاخة السمع لنداء الضمير والعقل، غايته جر البلاد إلى صراع دام يبدأ ولا ينتهي.

الفقر حد المجاعة، وتكديس السلاح، والفساد المستفز، لن يؤدي إلا إلى تفكيك مجتمع لديه قابلية للتصارع والتفكك والانهيار أصلاً.

ما بين العبث.. والعبث المضاد

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

المتتبع للأحداث على الساحة اليمنية، خاصة ما قبل التوقيع على إعلان الوحدة. سيجد أن تلك الساحة قد مرت بمخاض عسير نجم عنه هذا الإنجاز الذي لم يتحقق من فراغ أو أنه كان وليد اللحظة أو الصدفة. بل جاء نتيجة مطلب جماهيري واسع وملح سواء في المناطق الشمالية أم الجنوبية، في الفترة الواقعة ما بين ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وشهر مايو من عام 1990. هذا المطلب كان نتاجاً للنسيج الاجتماعي المتجانس وإفرازاً للوعي الذي اتسمت به القوى السياسية والاجتماعية على طول الساحة الوطنية وعرضها، حيث شكل هذا الوعي وذاك التجانس قوة دفع نحو التقارب بين أطراف التحاور، بغية تجسيد هذا الحلم في واقع ملموس. الأمر الذي يقودنا إلى إدراك أن العوامل المشار إليها مجتمعة، مضافاً إليها عوامل التغيير التي طرأت على الساحة الدولية المتمثلة حينها بتفكك جمهوريات الإتحاد السوفييتي عام 89، وما تبعه من انهيار لمكونات المعسكر الشرقي الذي كان يطلق عليه "حلف وارسو"، فضلاً عن ظهور كميات من البترول في المناطق التي تمثل خطوط تماس الشطرين آنذاك، هي ما ساعد على تقريب وجهات النظر، وبالأخص في الأيام الذي كان يقترب منها هذا الحدث، بحيث شكلت في الأخير ديناميكية التسريع في اتجاه التوقيع على إعلان الوحدة. كما أنها مثلت الحافز الأقوى في تخطي كثير من العقبات التي اعترضت بعض بنود الاتفاق. إذ تم التغلب عليها في فترة هي الأقصر إذا ما قيست بحجم الصراع والمزايدات التي سادت الوضع السياسي الممتد لأكثر من عقدين من الزمن.

اليوم وبعد سبعة عشر عاماً على تحقيق هذا الإنجاز، نجد أنفسنا أمام حقيقة أخرى قد تكون مُرّة، وهي كذلك، إلا أنها الحقيقة التي لا مهرب منها، وهي أننا أمام تراجع في شعبية وزخم هذا الإنجاز، وعلى وجه التحديد في بعض المناطق الجنوبية التي ينتاب أهلها شعور بالضيم والإجحاف، الذي يرون أنه قد لحق بهم، عوضاً عن سوء إدارة أحوالهم. الأمر الذي أفقد الوحدة من وجهة نظرهم ونظر العديد ممن يتابعون هذا الحدث شيء من بريقها ولمعانها ووهجها الذي كانت عليه يوم ميلادها في 22 مايو 1990. فالوحدة التي أشرقت على هذه الأرض في يوم مولدها الأول، والذي توقف الزمن عنده إجلالاً وإكباراً لعظمة هذا اليوم وبأهمية هذا الحدث. لم يعد إشعاعها على النحو الذي كان عليه يوم انبلاجها. إذ يجدها الكثير اليوم وهي في حالة ذبول، الأمر الذي يوحي بأنها تركت وهجرت لفترة زمنية طويلة دون الاهتمام بها. اللهم إلا من التذكير بيوم مولدها من كل عام دون أن تسلم في هذا اليوم من استغلالها في القدح وكَيْل التهم التي تصب في تصفية الحسابات السياسية بدلاً من الاحتفاء بها كمنجز عوضاً عن الاهتمام بريها وتشذيبها كي تتفرع وتزهر أغصانها، بحيث يأتي اليوم الذي يستفيد فيه أبناء هذا الوطن من ثمرها وظلها. لقد تحول هذا المنجز إلى لفظ يتردد عند كل خلطة خطاب أو هتاف، دون تجسيده على الواقع إلى محبة وإخاء وتسامح، وتنمية شاملة تسخر لها الأرض التي توزع شمالا ويميناً على قوى النفوذ وتوظف لها الثروة التي تبدد في استمالة هذا الشيخ أو ذاك الأمر الذي يجعلنا ونحن نتحدث عن ضرورة عودة الروح لهذا الوطن حريصين على ألا نسقط من ذاكرتنا ضرورة أن نعيد الروح أولاً للوحدة التي وجد فيها الناس عند إعلانها وعلى مختلف توجهاتهم وانتماءاتهم وتباين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية على أنها الباب المشرع الذي يمكنهم من خلاله النفاذ إلى فضاء أرحب وافق ابعد وأوضح رؤية وملاذ أكثر أمنا واستقراراً؛ ملاذ يسوده النظام والقانون كما بشر به البعض عندما قيل عنه حينها إنه سمة المرحلة القادمة التي تلي إعلان الوحدة بل وضابط إيقاعها حيث سيشكل الواقع القادم للوطن في ضوء ذلك منعطفاً تاريخياً وتحولا قياسياً في مسيرته ومسيرة أبنائه.

كلام هو الأقرب للعقل والمنطق فيما لو أسقط على الواقع ولو في زمن متأخر على إعلان الوحدة بحوالى أربعة أعوام وخمسة وأربعين يوماً تاريخ 7 يوليو من عام 1994. هذا اليوم الذي أصر فيه التاريخ أن يكون يوم ميلاد آخر للوحدة شريطة أن يمهر بدماء أبنائها بدلا من حبرهم. هذا اليوم الآخر في تاريخ هذا الحدث كان محطة انتظار وترقب كل الناس في كل شبر من مساحة هذا الوطن سواء كانوا موالاة أو معارضة أو مستقلين وحتى أنصاف معتوهين. إذ كان الكل يرى في هذا اليوم انه بداية أخرى لعهد جديد ومحاولة أخرى في أن يسود النظام والقانون بالفعل بعد انقشاع غمة ذاك الصيف الدامي وبعد أن بات الوطن غير مهدد بفعل عدم تداخل القوى التي كانت متمترسة على طول مساحته الجغرافية.

في هذا اليوم. السابع من يوليو من عام 94، وبعد أن ألجمت فوهات المدافع لا بد من الإشارة بل والإقرار في أن حسم الصراع الذي لم يستمر أكثر من شهرين مرده استمرار وهج الوحدة عند هذا التاريخ وتعلق الناس بها في الشمال والجنوب على السواء، إذ كان دور الغالبية العظمى من أبناء الجنوب بالذات مدنيين وعسكريين إيجابيا بدليل ما شاهدناه وسمعناه وقرأناه من خلال أجهزة الإعلام المحلية من أن كثيراً من المعسكرات انسحب ضباطها وأفرادها منها دون قتال يذكر مخلفين وراءهم إرشادات عن مخازن الذخائر والعتاد ليستدل بها إخوانهم من قوات الشرعية. هذه الشواهد وغيرها من المحطات تؤكد تمسك هؤلاء بالوحدة باعتبارها هدفاً لا تراجع عنه وقدراً لا هروب منه. كما أنها تؤكد التقاء أبناء الوطن الواحد عند هذا الهدف السامي والنبيل ومن أن الجميع دون استثناء كان في هذا الخط الوحدوي عند ذلك التاريخ، الذي يمثل ميلاداً آخر حتى وإن جاء من خلال عملية قيصرية. بعد هذا التاريخ الذي سقطت عنده كل الذرائع التي كانت تعلق على شماعة المماحكات السياسية، وبعد أن خلت الساحة بالكامل لقطب واحد مرهون به نقل البلد إلى واقع آخر يفترض أن يكون الأفضل؛ كون جميع مقومات ذلك الانتقال من أرض وثروة وسلطة وقوة قد تجمعت بيد ذاك القطب المتمثل بالحزب الحاكم، نجد هذا الحزب بعد تمكنه وتفرده في الساحة وقد أصبح في موقع المساءلة والتقييم، إذ نجده وجهاً لوجه أمام تقريع ومساءلة وتقييم كل مواطن سواء ممن خرجوا عن صمتهم أم الذين يفضلون الرفض سكوتاً، فمؤشرات الوضع الذي يعيشه الناس في مختلف مناطق الوطن الواحد لا شك أنه يندرج في إطار عبثية الدولة واستهتارها بمشاعرهم واستخفافها بصبرهم، من خلال توجهها نحو مراكز القوى والنفوذ كلما تبادر إلى سمعها أنين مواطن جائع أو شكوى مواطن مظلوم بدلا من توقفها عند مطالبهم والعمل على حل مشاكلهم. كما أن سلوك المحتجين الذين رأيناهم في الضالع وبعض المناطق الأخرى هو الآخر يندرج في إطار العبثية. حيث أساء ذلك السلوك كثيراً لمطالبهم وأوضاعهم التي يشكون من استمرار تدهورها. خاصة عندما أقدموا على استهداف مصالح خاصة لأناس أضطرهم الجوع والفقر أن يذهبوا إلى تلك المناطق بحثاً عن عمل حتى ولو كان مردودة في حده الأدنى بعد أن تقطعت بهم السبل وقسا عليهم الدهر. إذ لم يجدوا باباً موصداً إلا وحاولوا طرقه مما دفع بهم أخيراً إلى الضالع التي طالما تساءلت عن مغزى وجدوى توجه البعض إليها في حين نجد أبناءها في مسيرات واعتصامات مستمرة طلبا لفرص عمل علهم يجدونها لدى الدولة. لا أدري ما الذي يدفع مواطناً لأن يصب جم غضبه على غيره ربما هذا الغير يعاني أكثر مما يعاني منه أولئك الغاضبون. قد يأتي هذا الفعل في إطار المثل القائل: "اضرب سعد يخاف مسعود". إلا أنها -والله- الفوضى والعبث بعينه حين يصوب الأحول عصاه نحو رأس الكفيف؛ بحجة أنه مر وخصمه من أمامه. فما بين عبث الدولة الذي لم يتوقف طيلة عقد ونصف من الزمن دون سأم أو ملل، وعبث المواطن في المناطق التي جرى فيها التخريب والتكسير والإتلاف لما هو خاص وعام. يقع المواطن المنهك الذي لم تكفه آلامه وأوجاعه ومعاناته بين هذا العبث وذاك. سيما في ظل الأبواب الموصدة في وجهه سواء عندما يهان على حدود الاغتراب أم عندما تعييه الحيلة في الحصول على فرصة عمل في مسقط رأسه أم عندما يتوجه إلى إحدى مناطق جنوب الوطن، وفي قناعته أنها أرضه طالما تمكن من الوصول إليها دون إثبات هوية أو موافقة مسبقة من جهة استخباراتية، كما كان حاصلاً قبل تحقيق الوحدة، ليفاجأ بها أرضا أخرى ربما تتطلب منه كفيلا ذات يوم فيما لو استمر هذا الاحتقان على ما هو عليه الآن، وفيما لو استمر العبث والعبث المضاد بين الدولة التي لم تصحوا من غفوتها بعد والمواطن المحتج المتخبط في أكثر من هدف كما هو جاري الآن.

صراع السيطرة

أحمد الزرقة
alzorqa11@hotmail.com

احتفى المتقاعدون العسكريون قبل أيام مضت بالذكرى السنوية الأولى لبدئهم مسيرتهم الاحتجاجية السلمية، التي تعددت فيها أساليب تعبيرهم إزاء واقع فرض عليهم إلى حد كبير، أسهم في تفاقمه الإهمال المتعمد واستخدام السلطة سياسة الإسقاط القسري المنظم، وإن من قبل البعض، مقابل غض الطرف من البعض الآخر، ولم يتوقع أحد أن تتطور الأصوات المحتجة التي كانت متناثرة في بقاع متعددة من الجسم اليمني لتتجمع ضمن كيان جديد غير مألوف في الحياة السياسية اليمنية، وكإن لالتقاء خصوم الأمس وتشكيلهم كياناً جديداً ذا طبيعة إقصائية متوارثة – من تاريخ الصراع المر والدامي الذي عاشته كثير من مناطق اليمن تحت تأثير نخب دموية سلبت من اليمن حيويته وهويته وذاته اليمنية – ذلك الكيان يحسبه الكثيرون رخواً هلامياً، لكن عند محاولة الاقتراب منه سيثبت أن له قدرة عجيبة على التحرك والتجانس، ظهرت فيه رغبة واضحة للخروج من بوتقة القيادة الفردية والانطلاق نحو مزايا القيادة الجماعية التي تعطي لجميع الأفراد حضوراً متوازياً وتربك الجهات المراقبة نظرا لعدم وجود رأس واضح ومحدد يقود ذلك الكيان، وبالتالي تصبح عملية إحباطه والسيطرة عليه خارج إطار الممكن، مما أصاب منظومة الحكم بارتباك في تحديد ملامح واضحة للتعامل مع تلك الحركة الاحتجاجية التي امتدت أذرعها بشكل واسع وتنوعت وسائله باختلاف المناطق التي نفذ فيها فعالياته، ومن الواضح أن المتقاعدين استخدموا سقف خطاب مرتفعاً جدا بغية الحصول على استثارة غضب السلطة – في البداية على الأقل – ودفعها للقيام بأعمال مجنونة وعنيفة، من شأنها إكسابهم حضورا واسعا مبنياً على التعاطف وكسب التأييد محليا وخارجيا، وبناء قاعدة جماهيرية واسعة في المحافظات الجنوبية على وجه التحديد، لأن المحافظات الشمالية بحسب تعبيرات العديد من القيادات في حركة المتقاعدين تلك، مشاكلها أخرى، وعلى أبنائها التحرك في إطار منفصل لايلتقي مع حركتهم نهائيا، وذهبوا أبعد من ذلك عندما اعتبروا أن أبناء المحافظات الشمالية هم جزء من مشكلتهم، وبالتالي لن يصبحوا جزءاً من الحل، وكانت مسألة رفع الشعارات المناطقية والانفصالية ورفع صور قيادات الحزب الاشتراكي التاريخية مع استثناء القيادات الشمالية (كما حدث عندما تم شطب صورة عبدالفتاح إسماعيل من الصور التي رفعت للرؤساء الذين حكموا الجنوب قبل إعادة تحقيق الوحدة) بالإضافة لرفع علم ما كان يعرف بـ"ج. ي. د. ش"، هي تعبير كلي عن رفضهم لأي وجود نفسي أو معنوي لكل ما يأتي من أبناء المحافظات الشمالية، باعتبار أنهم شر يجب تفاديه، على الرغم من أن معظم الكتابات والكتاب والصحف التي أبرزت مطالبهم ورفعت سقف خطابهم ومطالبهم وصنعت رموزاً للحركة هم عملياً من أبناء المحافظات الشمالية والذين تحمسوا لقضيتهم لدوافع مختلفة مدفوعين برغبات مهنية وأخرى سياسية دونما مراعاة لأية قواعد، وظهر جلياً أن للصحافة دوراً حاسماً في قولبة الرأي العام الداخلي والخارجي نحو قضية المحافظات الجنوبية، وخلال عام كامل فرضت أحداث تلك المحافظات إيقاعاتها على الصحف ومستوى توزيعها، وغابت معظم المحافظات اليمنية والقضايا العامة عن تناولات الصحافة. ومن الناحية الجغرافية كانت مساحات الأحداث في نطاق محافظتي لحج والضالع وفي بعض الأحيان عدن أبرزت أن هناك قصوراً في أداء الصحافة باعتبارها الصوت المعبر عن المواطن بشكل عام، وغابت المظالم التي يتعرض لها الناس في مختلف المحافظات الأخرى.

وعلى الرغم من أن البدايات الأولى لتلك الحركة كانت تقول على لسان قادتها "إنها حركة حقوقية وليست سياسية"، إلا أنها بعد ذلك رفعت شعارات سياسية وأصبحت تطالب بحق تقرير المصير، والعودة لما قبل 1990، وشككت في مشروعية قيام الوحدة لأنها قامت دونما استفتاء عليها.

وقد اتخذت الفعاليات الاحتجاجية للمتقاعدين منحى تصاعدياً أبرز ملامحه استمرار الفعاليات وتنوعها مكانياً وزمانيا (الضالع – ردفان – عدن – المكلا)، وحاولت استحضار شتى المناسبات الوطنية وتواريخ الصراعات السياسية من أجل ربط الأحداث الحالية بما كان سابقاً. وتميزت تلك الفعاليات بالتنظيم الشديد المبني على قدرة فائقة على الحشد والتبليغ، وتنوعت أماكن إقامة الفعاليات بما أوحى بأن هناك تزايدا لقدرة المحتجين ونجاحا في تكتيكاتهم في حشد الأنصار والمؤيدين، وظهر أن للحركة الاحتجاجية آليات تواصل وحشد غير معهودة، وكان واضحا أن هناك استفادة حقيقية وواضحة من قدرات وإمكانيات غير محددة أو معروفة أنتجتها الممارسات السيئة والخاطئة للسلطة منذ ما قبل حرب 1994، حيث أدت تلك الممارسات التي فشل الحزب الحاكم في معالجتها وحلحلتها إلى تزايد أعداد الساخطين ضده، وبالتالي تحالفهم لإسقاطه أو إحراجه على الأقل، ومما سيؤدي في أسوأ الحالات لإعادة اللاعبين ضده الى مربعات سابقة. ولأول مرة يخرج الفعل السياسي في المحافظات الجنوبية على الأقل من عباءة الحزب الاشتراكي، وإن كانت العديد من قيادات حركة المتقاعدين او غالبيتها هي من قيادات الحزب الاشتراكي الساخطة على ما تعتبره تخلي الحزب عن القضية الجنوبية، وانصرافه عن تبني ملف إعادة مسار الوحدة ومعالجة آثار حرب صيف عام 1994، وكان في ذلك إشارة واضحة الى أن هناك أزمة حادة ستعصف بالحزب الاشتراكي اليمني شريك الوحدة. ويبدو أن إضعاف الحزب الاشتراكي كان هدفا للسلطة، لكنه خاطئ هذه المرة على الأقل، وكان هناك تواطؤ من الأحزاب الأخرى التي كانت تمني النفس بوراثته في المحافظات الجنوبية، لكن الإرث لم يكن سهلا وليس واقعيا بالحسابات الجيوسياسية ، وكان أشبه ما يكون بعبوة مؤقتة قابلة للانفجار حذر منها الحزب الاشتراكي خلال مؤتمره العام الخامس عندما اعتبر أن اتجاه السلطة لدعم المشاريع الصغيرة داخل الحزب، والتي تدعي حق تمثيل أبناء الجنوب، وأن سيطرة تلك المشاريع وسطوتها هي خطر حقيقي يتهدد الوحدة اليمنية. لكن استجابة السلطة لتلك التحذيرات كانت منعدمة تماماً.

اللقاء المشترك اللاعب الثاني في الساحة السياسية، كان يرى في تلك الفعاليات التي ارتفعت وتيرتها بعد الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006، وعلى لسان عدد من قياداته، أن ما يحدث في المحافظات الجنوبية رد فعل طبيعي على ممارسات السلطة، ولم تسعَ لدراسة تلك الاحتجاجات بشكل جدي، مؤملة أنها ستستفيد من حالة السخط تلك في فرض شروط جديدة للتفاوض مع السلطة والرئيس صالح الذي رفضت الاعتراف بمشروعية فوزه مفضلة التعامل مع ذلك الفوز من باب فقه الأمر الواقع. وكان لفوز مرشحي المشترك في معظم مقاعد المجلس المحلي في محافظة الضالع فعل السحر في أن حالات من السخط ضد سياسات الحزب الحاكم ستتزايد، وأنه ما دام الناخب الساخط سيصوت لصالح المشترك فلا يهم الشعار أو المطالب التي يرفعها، لأنه لن يختار في انتخابات البرلمان القادم غير المشترك، وبهذا يكون قد استطاع كسب ثمار لم يبذل جهودا حقيقية في زراعتها، وإنما كان قاطفا ثمرتها، وهذا ما جعل الناطق الرسمي للقاء المشترك وقتها يقول "إن ما يحصل في المحافظات الجنوبية هو نتاج طبيعي لسياسات السلطة وأن المشترك لن يلعب دور الإطفائي في المحافظات الجنوبية". حينها كان المشترك مؤمناً بقدرته على النزول للشارع والسيطرة على الجماهير وتسخيرها لصالحه، وكان يعتبر ما يحدث جزءاً من مشروعه المسمى بالنضال السلمي الذي دشنه الإصلاح بشراكة محدودة مع بقية أحزاب اللقاء المشترك، وكان يحاول بمناورته تلك تحقيق مكاسب سياسية وادعاء الوصاية على الحركة في الميدان التي منحها بركاته ومساندته السياسية باعتبارها حقا كفله الدستور. لكن المفارقة حدثت عندما أراد المشترك النزول للشارع والمشاركة في الفعاليات الاحتجاجية، تم رفضه ومقاطعة الفعاليات التي يدعو إليها، بل وتعرضت قيادته لاعتداءات من قبل المنتمين لحركة المتقاعدين كما حدث في ردفان أولاً والضالع تالياً.

وعلى الرغم من أن قيادات حزبية من اللقاء المشترك ركبت موجة المطالب التي نادت بها حركة المتقاعدين، بل إن قيادات التجمع اليمني للإصلاح في محافظتي عدن وحضرموت تبنت خطاباً سلبياً متشنجاً، في ما يخص قضية الوحدة، وبدا وكأن الطرفين في ساحة للمزادات والتسابق على تحطيم أرقام قياسية في سقف الخطاب السياسي الذي كانت الوحدة تعد فيه سقفاً أعلى، تلك التصريحات جعلت القائم بأعمال رئاسة الإصلاح يتدخل ليعلن أن الوحدة خط أحمر وأن الإصلاحيين سيقاتلون من أجل الحفاظ عليها، مستحضراً تجربة حزبه عام 1994.

وقد أدى استخدام المتقاعدين تكتيك الاستمرار في تنظيم الفعاليات الاحتجاجية والإعلان المتكرر عنها وتعمد الأطراف المشاركة فيها استفزاز النظام بالشعارات والخطابات المحرضة بغية انفلات السيطرة على الأمور بهدف إلحاق الضرر الجسدي المادي والنفسي بالمعتصمين، مما يكسبهم تعاطف أكبر شريحة من المجتمعات المحلية، وقد تؤدي تلك الإصابات الى كسب الأطراف الخارجية وتعاطف منظمات حقوق الإنسان، وقد أدت مجمل تلك الأحداث لسقوط تسعة قتلى وتسعة وثلاثين جريحا إلى ما قبل احتجاجات العاطلين عن العمل.

ولأن حركة الاحتجاجات السلمية تلك كانت بمثابة تكريس لثقافة جديدة لم يعتدها المجتمع بسبب استمراريتها ودلالاتها السياسية كونها تعبر عن شريحة واسعة تعرضت لإقصاء قسري نتيجة لحدث سياسي، فقد اكتسبت تعاطفاً جماهيرياً واسعاً في أنحاء واسعة من اليمن، لكن يبدو أن ذلك التعاطف لم يرق كثيرا للمتقاعدين وقوبل باستخدامهم سقف خطاب إقصائي مرتفعاً، ومحاولة الوصاية على كافة أبناء المحافظات الجنوبية، واعتبار أية أصوات مخالفة لموقفهم ذلك من أذناب السلطة والنظام، إلى التأثير على الأصوات المعتدلة أو المخالفة وتحييدها، مستندين على أخطاء السلطة والمعارضة في تبني رؤى واضحة وشفافة لمعالجة ووقف تلك التداعيات، وفي لحظة ما غاب حزب الوحدة العريض ولم يعد هناك صوت وحدوي قادر على التحدث في تلك المناطق.

وإن ياسين لأمة

شاهر سعد محمد

● د. ياسين

مؤخراً فاحت روائح نتنة أزكمت الأنوف وعكرت الأجواء الإعلامية السياسية، وصلت حداً من الإسفاف والابتذال والبذاءة ما لا يطاق ولا يمكن معه السكوت.

بدا فيها الاستاذ العملاق الكبير د. ياسين سعيد نعمان، النموذج الأبرز للأخلاق العالية والثقافة الحقيقية والحكمة والحنكة السياسية، هو المستهدف في حملة مسعورة لا نجد لها مبرراً. وما آثار استغرابي واستيائي أكثر هو أن تحاك المؤامرة وتدار الحملة الشرسة والبلا أخلاقية من قبل أقزام وأشباه رجال يحاولون –عبثاً– المساس بجبل بحجم الدكتور/ ياسين، أستاذ الديمقراطية في اليمن، الرجل الذي عرفنا معه أول معاني الممارسة الديمقراطية الحقيقية أثناء رئاسته لأول مجلس نواب بعد الوحدة والذي لا زالت صورته وكلماته الرصينة الهادئة مرسومة في أذهان الملايين حين كان الأعضاء أنفسهم يتهجون حروف الديمقراطية ويتتلمذون على يديه وكذلك نحن.

المفكر ياسين سعيد نعمان الذي كنا ومازلنا نتجمع كتلاميذ في فصل حتى نقرأ جماعياً أو فرادى كتاباته وإبداعاته في الصحف المحلية والعربية وكذا إصداراته مرة واثنتين وثلاث، ولا نرتوي من بحر علومه وطروحاته الموضوعية و المنهجية الراقية.

إن المطبخ السياسي المتعفن بذاته وبالقائمين عليه، الذي قرر شن حملة هوجاء ضد القامة الوطنية الأبرز مستخدمين بذلك أقذع وأسوأ الألفاظ، هابطين بمستواهم إلى ما هو أدنى من السوقي ولغة الشوارع، رامين عرض الحائط بأخلاق المهنة بل وأدب الاختلاف، ليصلوا إلى ما هو أبعد من ذلك و نجدهم يحشرون الشخصي في السياسي في الوطني ثم يصبون ذلك كله في الطبق المألوف: طبق الثوابت الوطنية؛ الطبق الذي يتغنى به آخر من يحق لهم الحديث عن الوطنية وأبعد من يكون عن الثوابت، أي ثوابت.

عموماً ذكرتني هذه الحملة الموجهة والتي يبدو وكأن أقلامها أبناء رحم واحد وثقافة واحدة وأن ولي نعمتهم واحد، ذكرتني بما تعرض له أخي المرحوم/ عبدالله سعد الذي شنت عليه حملة إعلامية شرسة كانت تقريباً تحمل نفس سمات ومستوى الإسفاف نفسه للحملة الأخيرة على الدكتور/ ياسين ومن الشخص نفسه المتبني لها وهو ذاته من تآمر على قتل شقيقي في حادثة حضرموت سيئة الذكر التي قيل انه «نكح» فيها المرحوم عبدالله سعد من مسافة لا تتجاوز المترين في ظروف غامضة وغريبة ومثيرة لكن الغموض والغرابة انتهت بعد أن كشف أحد رجال المخابرات خيوط المؤامرة وأطرافها والذي كان على رأسهم القزم المؤتمري (الحضرمي) الذي يحاول هز جبل الياسين بأنامل مرتعشة وجبانة ملطخة بدماء أبرياء لم يكن آخرهم عبدالله سعد.

ولذلك فإن علينا أن نعلن أن حياة وسلامة الدكتور/ ياسين سعيد نعمان مهددة بالخطر، ونحمل الأخ/ رئيس الجمهورية –الذي يعتمد على رجال محترفين في السفاهة ولهم تاريخهم في مجال الاغتيالات والتصفيات الجسدية– المسؤولية الكبرى لأي ضرر أو تصعيد قد يمس أستاذنا ومعلمنا الدكتور الجليل/ ياسين سعيد نعمان وهي أيضاً مسؤوليتنا جميعاً، إعلاميين ومثقفين وسياسيين وقوى وطنية ومجتمع مدني، جميعنا لا بد أن نقف بقوة لإيقاف عواء الكلاب المسعورة، فالسيناريو يعيد نفسه، وما أشبه اليوم بالبارحة.!

صديقي الذي مات قبل 11 عاماً

محمد عبده العبسي
Absi83maktoob.com

قصّة زجاجة

كنتُ، في الصفّ الأول الابتدائي، أمشي على الجدار، حالي حال نفسي. وليس لي أصدقاء (كما الآن!) إلا السبورة وصديقين واحد اسمهُ رياض (نسيتُ لقبه) والآخر عبد النور: عبد النور الشريف إنْ أردتم اللقب.

كنّا، على مقعد واحد، جارين، كتفاً بكتف وفخذاً بفخذ وبخّانة كُتُب واحدة. كانَ أحدُّ أزرار قميصه، على ما أذكرُ، مُثبّتاً بـ"مرتق" (دبوس). وكانتْ خيوطُ حذائي الرياضي "البُوتي" بلونين: خيطٌ أسود، في الرجل اليُمنى، وأبيض في اليُسرى.

كنّا جارين: كالسعودية واليمن، قبل حرب الخليج. أو قبل انهيار سدّ مأرب واكتشاف النفط!

تعارفنا إلى بعض، أوّل مرة، على الرصيف وليس على المقعدَ الدراسيّ. تحديداً: عند رصيف بقالة أبو ياسر المجاورة لمدرسة خالد بن الوليد.

كيف؟

في تلك العصرية كنتُ، ككثير من الأطفال، أسيرُ في الشوارع حافي القدمَيْن. ثم شعرتُ فجأةً بعضّة زجاجة، كالناب، قاع القدم!

لطالما لَعِبتُ، فيَ الحارة، كرة القدم حافياً دون أن أصابَ بأذى. لكنْ حين أكونُ بعيداً، نسبياً، عن المنْزل تكونُ الأشياءُ الحادة أقرب ما تكون إلى رجليّ (حصلَ ليْ ذلك ثلاث مرات). وقد كنتُ، تلك العصرية، بعيداً عن الحارة. ودون السابعة من العمر.

أجبرتني الدماءُ الغزيرة على الجلوس فوق رصيف بقالة أبو ياسر في شارع العدل. حاولتُ بقرطاس إخفاض، لا أقول إيقاف، سُرعة الدم المتدفّق دون جدوى:

أرأيتم الزيتَ الحار إذْ يُقذفُ، في رمضان، بالسمبوسة والشبس: كنتُ كذلك!

ثم لما ضجرتُ ضغطتُ، بقوة، على الجرح بأصابعي. لَكني قبل أن أرفعَ يدي كنتُ قد بكيت!

والبكاءُ حلّ:

أشهدُ أنّ البكاء حلّ:

لو شاهد الشخصُ الذي كسر القارورة حالتي، يومئذ، لما رماها ولربما يشتري مكنسةً ويقضي حياته في "إماطة الأذى" عن الطرقات! لو شاهد القاتل أطفال من قتل لما فعل. ولربما أنتج، إنْ كان ذا مشاعر، مُسلسلاً كرتونياً لأطفال العالم كـ tom jeery.

هل كانَ سيخترعُ نوبل البارودَ لو حَدس أنّ الرصاصة، على صُغرها، ستؤدّي، طوعاً أو كرهاً، إلى المدفع. ومن المدفع إلى الصاروخ إلى القنبلة:

من غريمُ ضحايا هيروشيما؟

القنبلة أم الطيّار أم الحلفاء أم "عناد" ملك اليابان؟

بل منْ غريمي أنا؟ الزجاجة أم الشخص الذي كسر القارورة أم أنا الذي لم أرتد الحذاء أم والدي الذي لم ينهرني لما لم أرتد الحذاء؟

من؟

عاملُ النظافة؟ هه

مرّ جواري، يومها، أشخاص كُثر لكنهم، مثلي ومثلك اليوم، مرّوا دون رفّة رمش!

كانَ عبد النور (الذي لهُ منْ اسمه نصيب) مارًا بالصدفة كأولئك. لكنه فزع لما رأى وأصرّ على اصطحابي إلى منْزلهم المُحاذي لمبنى البحث الجنائي: ليتهُ ما فعل. بل ليتني منْ فعل. أو ليتنا تقاسمنا الزجاجةَ نصفين: عضةً بعضةً إلى أن تتداخلَ الأسنانُ باللثة!

كانَ المرحّوم والدهُ (وهو ممثّل تلفزيوني أدّى دورَ مرافق بركتنا في المسلسل الشعبي الشهير) حينها مُخزّناً. لَكنْ وبذات اللطف الذي عاملني به الابنُ كان الأب: فقام بتطهيرَ الجرح ثم ضمّده وأخذ يكلّمني عن ضرورة ارتداء الحذاء، وأننا، أنا ومنْ كسر القارورة، شركاء في الذنب، ومر الوقت.. ثم أكلنا نعم أكلنا أنا وعبد النور.. وبحلول المغرب كانت ذراعه حول خاصرتي وذراعي مُدلاة من على رقبته في الطريق، من بيتهم المِلْك (لأني سألته!) إلى بيتنا الإيجار:

ذاكرتي قوية إلى هنا لكن ماذا جرى بعد ذلك؟ أقسمُ (بالذي لا تأخذهُ سِنةٌ ولا نوم) لا أذكر. لا أذكر. ربما لأنّ الأمور كانتْ على ما يرام!

هكذا بقينا أصدقاء، بشكل عادي، حتى الصف الرابع. ثم افترقنا مع أنّنا كنا لانزال في ذات المدرسة: نصطبحُ من ذات البوفية. ونتزاحم في ذات الممر. ونفتحُ أيدينا لذات العصي!

وتدور الأيام، فيصابُ، هذه المرّة، هو بالزجاجة. لكنْ لم يسعفهُ أحد: كان هو في شارع العدل ينْزف وأنا في شارع القصر، في محل ملابس، أبيعُ وأشتري وأعدّ الأربال (على اعتبار أن النقود اليمنية أربال)!

استريحوا فلنْ يسعفهُ أحد:

مات عبد النور قبل 11سنة (1997). وقبل أسابيع، فقط، رنّ المنبه في رأسي!

مات عنْ عُمرٍ ناهز الثالثة عشرة قضاها في فصول مدرسة خالد بن الوليد ثم في أسرّة مستشفيات كثيرة. وبين هاتين قضاها في خدمة ولدٍ ينزف على الرصيف: ولدٍ قليل وفاء هو أنا!

هو أنا!

ترى لمنْ حوّلتَ الرصيد المُتبقي من عُمرك يا عبد النور؟

لمنْ يا كريم؟

ثم إني ما عزّيتُ أهله (ولا نفسي) بموته لأني عرفتُ نبأ وفاته، بعد شهور، من أخيه عُمر الشريف، وقبلها من رياض العمراني. حينها، بحثاً عن مبرّرات، كنّا قد نقلنا من حارة حي الكويت. ثم إنني (حدّثتُ نفسي) كنتُ أدرس صباحاً وأعمل مساء: يعني مشغول!

تباً لي!

لا يؤلمني أنني لم أبك عليه. لأنني، دائماً، أبكي بالتقسيط. وأختي، أما وقد فقدتُها، خيرُ مثال.

• عبدالنور1

• عبدالنور2

لا يؤلمني، أيضاً، أنني لم أحضر جنازته. إذ لم أحضرْ جنازة أمي التي لم أفارقها، طيلة شهرَي مرضها، إلا يومَ وفاتها الذي كنتُ فيه رفقة الزميل عابد المهذري. أهنالك من هو منها أعزّ؟

ما يؤلمني بحق أنني لم أشكرهُ، بعدها، بفعل ما وليس بلفظ.

هذا بس؟

منذ أسبوعين دخلتْ، في مطبخ البيت، زجاجة صغيرة إلى رجلي. زجاجة صغيرة للغاية لدرجة أنها لَم ترق قطرة دم، لكنها كسرت القفل:

كسرت القفل المكسور:

فبكيتُ!

بكيتُ كما لم أبكِ من شيء أو على شيء. كانت دموعاً من مياهي الجوفية وليس من عيني. بكيتُ حتى سمعتُ، في داخلي، قرْحة صوت ما:

أسمعتم صوتَ خزّان الماء، لمّا يفرُغُ، كيف يقرح: كنتُ كذلك!

الآن، أما وقد جُرحتُ بزجاجات كثيرة وسألتْ من قدميّ دماءً كثيرة، فهمتُ لماذا أظل أنْزف، وحدي، دُونَ أن يمدّ إليّ أحدٌ لفة شاش. أو يقول، صديق أو غريب، ما لكَ؟

عبد النور.. رقم 2

الأحد الماضي (4/13) سعدتُ أيّما سعادة عندما تعرّفتُ على عبد النور رقم 2.

إنه والله لقرّة عين لأمه، وإنّ في هذا الطفل لتعويضاً، وزيادة، عن عبد النور الأول.. صديقي.

قبل أن أغادر باب البيت سألتُ أم عبد النور الفاضلة عن رقم ابنها الكبير عُمر الشريف (لطالما حسدناه على اسمه) المُقيم في ضلاع! وبعد إذ أخذتُه سألتني "لو تشتي رقم عمّار" (ابنها الثالث) الذي لم أعرفه. على أنني قبل أن أجيب عليها كان عبد النور الصغير، ذو الـ6 سنوات، يقول:

وأنا ما تشتيش رقمي؟

غلاف

«ضد التأويل ومقالات أخرى»

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «ضد التأويل ومقالات أخرى» تأليف سوزان سونتاغ، ترجمة نهلة بيضون، ومراجعة د. سعود المولى.

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الكلاسيكية الحديثة. صدر للمرة الأولى عام 1966، ولم يتوقف عن الصدور منذ ذلك الحين. كان له تأثير عظيم على أجيال من القراء في كل أنحاء العالم.

يضم الكتاب المقالات الشهيرة لسونتاغ مثل «ملاحظات حول ظاهرة التكلف»، و«ضد التأويل»، إلى جانب تحليلها المفعم بالشغف لسارتر، وكامو، وسيمون فايل، وغودار، وبيكيت، وليفي- ستروس، وأفلام الخيال العلمي، والتحليل النفسي، والفكر الديني المعاصر.

تضم هذه الطبعة خاتمة جديدة بعنوان «بعد ثلاثين عاماً»، تعيد فيها سونتاغ التأكيد على المعركة التي تخوضها ضدّ الذوق والضحالة الأخلاقية واللامبالاة.

«مقالات سونتاغ تأويلات عظيمة للواقع الحقيقي، بل هي تحقيق له».

● سوزان سونتاغ 1933–2004: روائية ومخرجة وناشطة سياسية أمريكية. لها أربع روايات:

The Benefactor1963Death keath kit1999 and The volcano LOVer: A Romance1992.

● د. نهلة بيضون: أستاذة في جامعة البلمند، كلية الفنون والعلوم الاجتماعية، قسم اللغات والترجمة.

يقع الكتاب في 495 صفحة، وثمنه 16 دولاراً أو ما يعادلها.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

«فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول» القسم الأول

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول» (القسم الأول) «للدكتور محمد عابد الجابري».

يقدم المفكر العربي الكبير الدكتور محمد عابد الجابري، في هذا الكتاب القسم الأول من مشروعه، كتابة التفسير القرآني: فهم القرآن الحكيم- التسفير الواضح حسب ترتيب النزول، وهو مشروع، من ثلاثة أقسام، يعكس، في مجمله، النتيجة العامة والعملية التي خرج بها المؤلف من مصاحبة التفاسير الموجودة، وهي أن المكتبة العربية- الإسلامية تفتقر إلى تفسير يستفيد في علمية «الفهم» من جميع التفاسير السابقة.

والمؤلف، في سبيل ذلك، يقوم ببناء التفسير القرآني على أساس ترتيب النزول، ليس فقط على مستوى مسار «الكون والتكوين»، وما يمكن أن نعبّر عنه بـ «مسار التنزيل» بل أيضاً على مستوى مسيرة الدعوة المحمدية والسيرة النبوية.

ويرى المؤلف أن القرآن الكريم نزل منجماً، وخلال أزيد من عشرين سنة، وأن تسلسل سوره -حسب ترتيب النزول- يباطنه تسلسل منطقي، وبالتالي فإن الرجوع إلى وقائع السيرة جعلته يكتشف أن ذلك المنطق الذي يُباطن تسلسل السور، داخل كل مجموعة، يتطابق في مضمونه مع تسلسل هذه الوقائع؛ الشيء الذي يتبين منه بوضوح، أن مسار التنزيل مساوق، فعلاً، لمسيرة الدعوة.

ويسلك المؤلف طريقة في «الإفهام» ألصق بالطريقة التي تعتمد اليوم في الكتابة، إذ شكّل استعمال «علامات الإفهام» جزءاً أساسياً في بسط الوضوح لهذا المشروع في التفسير.

يضم هذا القسم الأول اثنتين وخمسين سورة: من سورة العلق إلى سورة يوسف، وفيه يُسلط المؤلف الضوء على ثلاث مراحل: (1) النبوّة والربوبية والألوهية، (2) البعث والجزاء ومشاهد القيامة، (3) إبطال الشرك وتسفيه عبادة الأصنام.

إنه مشروع جليل، حيث الشعور بالتوفيق يغمر المؤلِّف في ما سعى إليه، في قراءة القرآن الكريم بالسيرة النبوية، وقراءة السيرة بالقرآن، وقد مكنته هذه القراءة المزدوجة من التعرف على العلاقة الحميمية بين الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن الحكيم.

يقع الكتاب في 398 صفحة، وثمنه 14 دولاراً أو ما يعادلها.

«ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع»

وصدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع» ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي (57).

تُعنى البحوث التي يضمها هذا الكتاب بدور وسائل الاتصال واتساع دائرة التأثير المباشر للإعلام ووظائفه في صياغة أسلوب حياتنا اليومية، وبيان الصيغ المختلفة للرسائل الإعلامية، ومدى القدرة الفاعلة في ممارسة الرقابة والملاحظة.

والميزة البارزة في هذه البحوث تكمن في أنها تكشف، عبر مقاربات منهجية، المستور عن واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الامريكي، ودور وسائل الإعلام في الانتخابات، وحروب المعلومات الإعلامية، ودور الفضائيات، في تحقيق الوعي لقيم المجتمع المدني، مع رصد انتقادي لتلفزيون الواقع في المنطقة العربية، إضافة إلى العناية بإشكاليات علوم الإعلام والاتصال وانعكاساتها على واقع البحوث العربية.

ولعل الأهمية المنهجية التي تستوجب الإشارة إليها هنا هي أن هذه البحوث تتنوع من حيث طرائق البحث، لكنها تندرج في وحدة الهدف، أي قدرة الإعلام في التأثير والتواصل، ومسؤوليته المهنية والأخلاقية، في مجتمع عربي يعيش أزمات داخلية وخارجية، تدفعه إلى التساؤل والبحث عن الحقيقة.

ومركز دراسات الوحدة العربية إذ يقدم هذه المجموعة من البحوث العلمية الجادّة في مجال الإعلام، وضمن إطار «ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع»، فإنه ينطلق من إيمانه العميق بجدوى دور الإعلام في وجوه الحياة، عامة، فقد بات نقل المعلومة والمشهد ووقائع الحوار، والنصوص التسجيلية، وتسويق الخبر والترويج الإعلاني، وسوى ذلك من وسائل التواصل والتأثير، علماً وفناً، وتقنيات متطورة، إضافة إلى ما للمال والسلطة من أثر فاعل في صناعة هذا القطاع الحيوي.

يقع الكتاب في 174 صفحة،

وثمنة 6 دولارات أو ما يعادلها.

«المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة»

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة» تأليف جون إهرنبرغ، ترجمة د. علي حاكم صالح ود. حسن ناظم، ومراجعة د. فالح عبد الجبار.

في هذا الكتاب متابعة نظرية تحليلية لتاريخ مفهوم المجتمع المدني ولتأثيراته في الفكر السياسي الغربي، خلال ألفين ونصف الألف من السنين، منذ أرسطو، مروراً بفلاسفة عصر التنوير ماركس، وتوكفيل، وبمتطوعي كولن باول من أجل أمريكا.. إنّ المؤلف يعرف فيه ما يمكن لهذا المفهوم، ذي الأهمية المتزايدة، أن يقدمه للشؤون السياسية المعاصرة، كما يعرض فيه حدود هذا الإمكان.

«تحليل متين، يلقي الضوء، قوياً، على تطوّر مفهوم المجتمع المدني. إنّ إهرنبرغ يضع أشكال فهم المجتمع المدني في سياق العلاقات المتغيّرة، تاريخياً، بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، وبذلك يساعد على فهم نواحي الغموض والتناقضات التي تحوّل هذا المصطلح، الساري استخدامه، إلى لغز».

frances fox piven
city Universty of New york

● جون إهرنبرغ: أستاذ العلوم السياسية في جامعة لونغ آيلند في أمريكا، ناشط في الحقوق المدنية ومناهضة الحروب. له كتابات كثيرة في الماركسية والفكر الديمقراطي وتاريخ النظرية السياسية.

● د. علي حاكم صالح: أكاديمي ومترجم عراقي متخصص في الفلسفة الحديثة.

● د. حسن ناظم: أكاديمي ومترجم عراقي متخصص في النظرية النقدية والأدب العربي الحديث.

يقع الكتاب في 509 صفحات، وثمنه 16 دولاراً أو ما يعادلها.

قصيدتان

جمال الرموش

«مديح فادح»

حتى متى يظل الجنوب شمعة
آثمة..
بين يدي ملوك الشمال؟
وإلى متى يعلو أو يضيء ماؤكم
وأنتمو غرقى قدامى
تحلمون..
يا آل ياسر؟!!

الأصيلة عدن
نوفمبر 2007

«الحَيْرَة وانحداراتها نحو الكآبة»

يا الله سلِّفني وطناً
كلما ضاق دينك في براري البدو
أوسعتَ دَيْنَيْ..!
يا الله..

الأصيلة عدن
ليل الاثنين 2008/4/7

الوحدة لم تجُبّ ما قبلها وحرب 1994 مستمرة

طاهر شمسان
tahershamsan901@hotmail.com

يعتمد حكام صنعاء على فلسفة بالية وعقيمة للحكم، تقوم على منظومة متكاملة من مبادئ إدارة السلطة، وضمنها اعتبار قيام مؤسسات للدولة انتقاصا من سلطة الرئيس.

علي سالم البيض
وثيقة إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية 1994/5/21.

عندما توافقت أحزاب اللقاء المشترك على برنامج متواضع للإصلاح الشامل تعذر على الدكتور عبد الكريم الإرياني -وهو شخصية ليبرالية كما يقال- أن يقرأ نصه كما ورد ويحكم عليه إنطلاقا منه. وهذا ما يفسر صيحته الشهيرة: "البرنامج انقلاب على الرئيس". ولو أن البرنامج المذكور خرج من دار الرئاسة فمن غير المستبعد أن يرفعه الإرياني إلى مصاف الإنجيل قبل أن بنالـه "التحريف". وربما ادعى أن السيدة العذراء أصلها من اليمن وطالب بنقل كنيسة المهد إلى النهدين.

ومما يعرفه كل القراء أن فضائية اليمن عاجزة عن إنتاج نشرة أخبار بمواصفات مهنية في عصر السماوات المفتوحة. غير أن معظمهم لا يعلم أن مجرد التفكير في إنتاج مثل هذه النشرة يضع صاحبه تلقائيا في قائمة أعداء الرئيس؛ ورئيسنا يزور منازلنا يوميا عبر الشاشة الصغيرة. لكننا لا نرى معارضيه إلا نادرا وفي قنوات خارجية فقط. وهذا دليل قاطع مانع على "رحابة النهج الديمقراطي للبلاد" الذي "شهدت" له الديمقراطيات العريقة في العالم بينما "تقزمه" المعارضة اليمنية وتسميه "هامشا ديمقراطيا". ولست أجد مبررا منطقيا للولع الشديد بشهادات الأجانب سوى إحساس سلطة 7 يوليو بضعف شرعيتها الداخلية وتعلقها بشرعية خارجية تغطي على سوأتها.

جميعنا يعلم أن وحدة 22 مايو 1990 السلمية أعطت حزب الرئيس صالح 49% من مقاعد المحافظات الشمالية في برلمان 1993 و40% فقط من مقاعد الجمهورية. وحازت خمسة أحزاب والمستقلون على بقية المقاعد بنسب متفاوتة. وهذه نتيجة وضعت اليمن على عتبة التداول السلمي للسلطة. غير أن فلسفة الحكم في الشمال اعتبرت النتيجة بشيرا بانقلاب قادم على الرئيس وعن طريق صناديق الاقتراع، الأمر الذي استوجب التحول من وحدة سلمية مقسومة على الجميع إلى وحدة "معمدة بالدم" لا تقبل القسمة إلا على واحد فقط. وهذا الواحد لا يستطيع أن يعيش ويتنفس إلا بخياشيم الأغلبية البرلمانية المريحة والمطيعة التي تنفذ ولا تناقش. لهذا لا نستغرب الدفاع المستميت عن وحدة 7 يوليو حتى وإن تمزقت الوحدة الوطنية وتحول الجنوبيون إلى نمور مفترسة تأكل كل ما هو شمالي في محافظاتهم المنكوبة بفساد تجار حرب 1994. فالنهم جاهزة، وهي منذ يوم الخميس الماضي: "ثقافة الكراهية" التي تكررت في خطاب فخامة الرئيس اثنتي عشرة مرة.

"ثقافة الكراهية" طالت حتى المقررات المدرسية في التعليم الأساسي. وأطفالنا تحولوا إلى أهداف للتعبئة السياسية ضد "حرب الردة والانفصال" تحت مسمى "التربية الوطنية". فحزب الحاكم يحول حروبه ومعاركه مع خصومه في الداخل إلى حرائق دائمة لا تنطفئ ويريد أن يجعل من انتصاراته على شركائه عقائد وطنية. وأي مواطن يثق بنزاهة وعدالة واستقلالية القضاء يستطيع أن يرفع دعوى ضد وزارة التربية والتعليم وينتزع حكما بإسقاط هذه المادة من المقرر المدرسي، ويسجل إدانة قضائية للحرب من حيث لا يحتسب أصحابها.

عندما احتلت اريتريا أرخبيل حنيش كان الجيش اليمني يحرس دار الرئاسة ومبنى الإذاعة والتلفزيون وبيزاحم المدنيين في الأمانة وعواصم المحافظات. وكانت حدود الوطن على امتداد الشواطئ والصحراء مفتوحة للطامعين والغزاة والمهربين. ولم تجد اريتريا من يدافع عن الجزيرة سوى ضابط حراسة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، الملازم الشيباني فقتلته مع ثلة من رفاقه، وأوقعت الباقين في الأسر. وكاد الأرخبيل أن يضيع من بين أيدينا لولا عقول وجهود بعض المثقفين الذين نقبوا حتى في قبور الأولياء ليثبتوا للمحكمين الدوليين يمنية الجزر. فالكتاب -وليس البندقية- هو الذي أنقذ جزرنا من الضياع. وهذه مفارقة ملفتة للانتباه: فعندما يتعلق الأمر بالطامع الأجنبي نستنجد بأمثال محمود صفيري وسيد مصطفى سالم؛ وتطالعنا صحافة السلطة بمانشيتات عريضة حول "الحكمة اليمانية". لكن هذه الحكمة غابت في أحداث صعدة. وقبل ذلك لم يعترف بها في فض النزاع على السلطة والثروة داخل البيت اليمني الواحد عام 1994 وتمت التضحية بستة آلاف جندي وضابط وإهدار ما قيمته أحد عشر مليار دولار من مقدرات الشعب اليمني وتشطير نخبه إلى غالبة مهيمنة ومغلوبة ترفض الهيمنة، الأمر الذي حول الوحدة من سلمية معمدة بالتراضي ومحمية بالشعب إلى قهرية "معمدة بالدم" ومحمية بالأمن المركزي والحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع، وهذه كلها مسميات عسكرية توحي للجنوبيين بأنهم محكومون بنظام الجمهورية العربية اليمنية الذي يحقن عقولهم بـ"ثقافة الكراهية" يوميا وبكثافة.

لا أحد مع أحداث الشغب وأعمال التخريب، فهذه ممارسات انفعالية مدانة بشدة، وأصحابها هم أول من يعرض قضيته -إذا كانت له قضية عادلة- للضياع. لكن لا أحد يقبل بالتفسير الرسمي لما حدث. فالحجارة التي استخدمها المشاغبون خرجت من مقلع السلطة. وثقافة الكراهية -إن وجدت- فهي نتيجة وليست سببا. وحرب 1994 هي الفقاسة التي فرخت هذه الثقافة. وإصرار مشعلي تلك الحرب على التصرف كأبطال وأصحاب حق يعلو ولا يعلى عليه هو الذي أوصل الناس إلى خيارات متطرفة وأفقدهم القدرة على التفكير السديد والتمييز بين الوحدة وأدعياء الوحدة والفصل بين المعبد ومن يمارس الموبقات داخل المعبد.

الديمقراطية باختصار شديد هي آلية عقلانية من أجل تداول السلطة سلميا بين أطراف المنظومة السياسية. ومن يعين أقاربه وأبناء عشيرته في المفاصل الرئيسية للجيش ومؤسسات الدولة المدنية يكون قد عقد العزم على البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى ولا يستطيع أن يتخيل نفسه خارجها. والحزب الحاكم الذي يتهم معارضيه بأنهم مشعلو حرائق، وينصب نفسه قاضيا عليهم ويهددهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، هو حزب لا يستطيع أن يعيش إلا داخل السلطة المتماهية في الدولة ولا يرى خارجها إلا المقبرة. ومعارضوه ليسوا في نظره إلا باعة أكفان وحملة نعش يستعجلون موته. وبالتالي لا يمكن لهذا الحزب أن يكون حزبا ديمقراطيا حتى ولو أطل علينا رئيسه قائلا: "سنستمر بالنهج الديمقراطي مهما كانت الصعوبات"؛ فنحن لا نحكم على أي حزب من خلال ما يقوله عن نفسه وإنما من خلال ما نشاهده ونلمسه في سلوكه وتصرفاته. ومثلما أساء الماركسيون لإبداع ماركس، وكما يشوه الإسلامويون الإسلام، فإن المؤتمر الشعبي العام اختار فاكهة الديمقراطية وملأها قيحا وصديدا ليعافها الناس ويفضلوا فساده عليها. أما الوحدة اليمنية فقد زلزلها وأخرج أثقالها وبعث أعداءها من القبور ليطالبوا بتقرير مصير "الجنوب العربي".

ودعاة "الجنوب العربي" موجودون في الجنوب منذ زمن بعيد. لكنهم ظلوا أقلية تعرضت للتنكيل من قبل الحزب الاشتراكي اليمني الذي بنى استراتيجيته الوطنية على أساس وحدوي وانتصر للوحدة حتى حققها. ومثلما نكل بالانفصاليين وقسا عليهم تعرض هو الآخر لعملية غدر وتنكيل واسعة النطاق ومتعددة الأوجه من قبل شريكه الشمالي في الوحدة لا تزال مستمرة إلى اليوم. وكأنه كتب على هذا الحزب أن يدفع ثمن وحدويته.

استفاد الانفصاليون من محنة الحزب المغدور، وطفقوا يقتاتون منها ويوظفونها كدليل على "صحة نهجهم الانفصالي القديم" ويحملونه مسؤولية ما يسمونه "قيادة الجنوب إلى مقصلة الاحتلال الشمالي". وهم لن يغفروا له "خطيئته" حتى يلتحق بركبهم مطالبا بـ"حق تقرير المصير". هكذا يبدو الاشتراكي واقعا بين فكي كماشة: فأدعياء الوحدة يحاربونه بتهمة "الانفصال" المزعوم ودعاة الانفصال يكرهونه بسبب وحدويته. إنها فعلا محنة. لكنها محنة وطن أيضا، لأن الاشتراكي ليس فريق كرة قدم وإنما حزب سياسي "حقيقي" يبدو المؤتمر الشعبي العام أمامه مجرد "لمة للزوامل" حسب تعبير الأستاذ عبد الله البردوني.

وإذا كنا نفهم ونستوعب مغزى منطق الإدارة الأمريكية الحالية عندما قسمت النخب السياسية في العراق إلى "ديمقراطية" مع العملية السياسية و"إرهابية" ضدها، فإن من غير المفهوم وغير المبرر أن تسلك قيادة حزب الحاكم السلوك نفسه في تعاملها مع النخب الجنوبية وتصنف التي هزمت في يناير 1986 بأنها "شرعية دافعت عن الوحدة"، وتلك التي هزمت في يوليو 1994 بأنها "انفصالية استلمت ملايين الدولارات وأقصت نفسها". فمثل هذا الكلام يصلح للتعبئة السياسية في بلد يفتقر تماما إلى الثقافة الديمقراطية ودولة النظام والقانون وحكم المؤسسات لكنه لا يقرر حقائق يقبلها العقل والمنطق. والجنوبيون هم وحدهم الذين يجب أن يقرروا بحرية وبدون وصاية من يمثلهم في المركز.

أحزاب اللقاء المشترك تريد حكما محليا واسع الصلاحيات. وقد تفاجئنا بمشروع يقسم الجمهورية إلى أقاليم تقوم على مبدأ الجمع بين المحافظات الفقيرة والغنية وتساعد على إحداث اندماج وطني حقيقي. وإذا قدر لهذا المشروع أن يخرج على الناس سيعتبره حزب الحاكم "انقلابا" صريحا على الرئيس صالح. فحزب الحاكم يتعامل معنا كقصر ويريد أن يعين لنا محافظين ولكن بآلية انتخابية هذه المرة. وبموجب هذه الآلية الرئيس هو الذي سيعيد تعيين أحمد مساعد حسين في ريمة ومجلسها المحلي هو الذي سيتحمل مسؤولية سوء الاختيار "وكأنك يا أبو زيد ما غزيت".

الحكم المحلي الحقيقي والفعال لا يشكل أي خطر على المركز طالما وهناك إطار مرجعي قانوني يحكم الجميع. لكن حزب الحاكم لا يقبل بحكم محلي خارج سيطرته لأهداف غير معلنة. فالمعروف أن نظام الجمهورية العربية اليمنية يستند إلى دستورين، أحدهما ضمني مفعل والآخر شكلي معطل. الأول للهيمنة والثاني للتعمية على الهيمنة. والحكم المحلي ذو الصلاحيات الواسعة يلغي تلقائيا العمل بالدستور الضمني ويجرد المركز من كل أوراق الهيمنة في المجتمعات المحلية وينهي الأساس المادي لثقافة الكراهية ويقضي على ظاهرة النفاق السياسي ويحد من عملية شراء الذمم والولاءات ويوسع قاعدة المشاركة السياسية ويساعد على تسريع قطار التنمية. والأهم من هذا كله أنه شرط أساس للشروع الجدي في بناء دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية. ولهذه الأسباب مجتمعة يتطير حزب الحاكم من الحكم المحلي ولا يرى فيه إلا بداية النهاية وليس أمامه إلا أن يسلق وجهه بحمض الكبريتيك المركز القادر على إبقاء "هاجر" في المكلا و"أبو راس" في تعز و"الحجري" في الحديدة.

لم يعرف تاريخ اليمن حاكما دانت له البلاد من أقصاها إلى أقصاها واستحوذ على كل أسباب القوة والنفوذ والتأثير مثل الرئيس علي عبد الله صالح. وأن يتهم الرئيس معارضيه بالسعي لتعطيل برنامجه الانتخابي فهذا ليس إعلان فشل كما يعتقد البعض، وإنما إعلان بحث عن ذبح عظيم. والرئيس صالح يعلم أن شعبه لن يحاسبه على إخفاقه في تنفيذ برنامجه، لأن بقاءه في السلطة لم يكن نتاج مفاضلة واعية بين برنامجين تقف خلفهما قوى اجتماعية وسياسية متكافئة، وإلا لكان "بن شملان" هو الذي يحكم اليمن الآن. والذي أبقى الرئيس صالح في السلطة وسيبقيه في السباق الرئاسي القادم هو برنامج "جنّي تعرفه ولا إنسي لا تعرفه". أما البرنامج الذي استخدمته "الصحوة" كمادة للمناكفة السياسية فهو ليس للتنفيذ وإنما للتمثيل.

فخامة الرئيس اتهم أعداء الوحدة الذين يروجون لثقافة الكراهية والتشطير اليوم بأنهم هم الذين باشروا أعمال الاغتيال ضد كوادر الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية ليوهموا قيادات هذا الحزب بأنها مستهدفة وغير مرغوب بها في العاصمة. وعندما كانت كوادر الاشتراكي تذبح كالخراف كان يقال لنا إنها أعمال ثأر يمارسها اشتراكيون ضد اشتراكيين. وفي أوج الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات 1993 النيابية بث تلفزيون صنعاء معلومات عن متهمين جميعهم تقريبا من خولان ورصد مبالغ مغرية لمن يدل عليهم. وفي العاصمة الأردنية عمان اعتبر علي سالم البيض توقيع الطرف الآخر على وثيقة العهد والاتفاق اعترافا منه بوجود أزمة سياسية ورفض العودة إلى صنعاء قبل إلقاء القبض على المتهمين بحوادث الاغتيال وتقديمهم للعدالة. وفي المقابل رفض الرئيس صالح أن يعمل "شرطيا" لدى الحزب الاشتراكي، وأوضح أنه لن يقبض على أي قاتل حتى ولو كان على مقربة من دار الرئاسة ما لم تلتئم هيئات الدولة في العاصمة وتمارس مسؤولياتها بصورة مشتركة. وبسبب تمترس الطرفين وراء مواقفهما سارت البلاد نحو الحرب التي يدفع الشعب اليمني ثمنها من استقراره حتى اليوم. فهل من الجائز طي ملف الاغتيالات مع الإبقاء على الحرب ضد الاشتراكي مستمرة؟ هل يعجز حزب الحاكم عن إثبات براءته وإسكات تخرصات الاشتراكي من خلال الكشف عن القتلة الحقيقيين؟

يمنّ حزب الحاكم على الجنوب بالتنمية. وتستضيف فضائية اليمن جنوبيين من لون واحد يثيرون عند المشاهد اللبيب مشاعر الرحمة والشفقة بأحاديثهم السطحية حول الجنوب قبل مايو 1990 وبعده، مع أن اليمن غنية بالمثقفين القادرين على تقديم رؤى متبصرة وموضوعية. حزب الحاكم لا يمنّ حبا في المنّ (وليس المنّ من طبع أهل اليمن)، ولكنه يبحث عن شرعية إنجاز في الجنوب، ويعتقد أن السبيل إلى ذلك هو اقتلاع الجوانب الايجابية لفترة حكم الاشتراكي من ذاكرة الجنوبيين. وللتذكير فقط: بريطانيا وهي دولة استعمارية تبحث عن مصالح جعلت من مدينة عدن تاجا لمدن الشرق، مع أن الجنوب كله كان فقيرا بلا بترول وبلا أساطيل للصيد التجاري. ولم نسمع أن المندوب السامي البريطاني أساء استخدام سلطاته وعبث بأراضي الدولة ووزعها للمقربين وأهل الثقة وخلق حالة احتقان بين سكان المستعمرة، ولم يقل إن صاحبة الجلالة هي التي جاءت بالشمس إلى عدن بعد أن كانت مظلمة.

الذين يتذكرون المشهد السياسي الذي ساد عشية حرب 1994 يستطيعون أن يلاحظوا أوجه شبه بينه وبين المشهد السائد اليوم. ففي الحالتين طلب من الأغلبية البرلمانية أن تتحمل مسؤولياتها، مع فارق أنها كانت في الحالة الأولى "شمالية" وهي في الحالة الراهنة "مريحة"، وفي الحالتين الجنوب هو مصدر المشكلة والقوة هي أداة التعامل معه. ومعنى ذلك أن حرب 1994 لا تزال مستمرة، بدليل أن الخطاب الإعلامي هو هو، لم يتغير: إدانة فترة حكم الحزب الاشتراكي، وعدم الاعتراف له بأي حسنة، هذا فضلا عن

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

ببالغ الأسى والحزن تلقينا نبأ وفاة الأخ العزيز
نجيب علي بن علي الأغبري
وفي هذا المصاب الجلل نتقدم بأصدق التعازي إلى الوالد القدير
علي بن علي الأغبري
وإلى الدكتور فهمي علي الأغبري والأخ وليد علي الأغبري وكافة آل الأغبري
داعين المولى أن يسكن الفقيد الجنة، وأن يلهم أهله الصبر
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
د. أحمد الغماري، فهد السياني، أحمد شمسان، سمير غالب، سامي غالب

عنوان الندا على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 9 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 16 ابريل 2008 العدد (147) Wed. 9/4/1429 - 16 April 2008

عبدالباسط الأديمي يغادر السجن المركزي

أفرجت النيابة العامة الأسبوع الفائت عن المقاول عبدالباسط الأديمي بعد سبع سنوات أمضاها في السجن المركزي بصنعاء على ذمة ديون.

واتصل بـ«النداء» أحد أقرباء الأديمي ويفيد أن عبدالباسط غادر السجن عصر الأحد قبل الفائت بموجب ضمانة عاقل حارة وأخرى من أحد أقاربه.

ونقل للصحيفة ولهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تحيات عبدالباسط وشكره البالغ «لوقفتهم الإنسانية معه وغيره من سجناء الحقوق الخاصة في السجن».

مبدياً اعتذار الأديمي عن الإتصال بهم بسبب حالته الصحية والنفسية.

ويعاني عبدالباسط الأديمي من شلل نصفي نتيجة جلطتين أصيب بهما في الدماغ وهو في السجن. إضافة إلى ارتفاع الضغط والسكري وأمراض أخرى.

وكان القاضي مهدي قصيع رئيس شعبة السجون بمكتب النائب العام اتصل بالصحيفة قبل 3 أسابيع بعد نشرها الموضوع الأخير عن الأديمي (ما تبقى من عبدالباسط الأديمي) مؤكداً أن النائب العام وجه بالافراج عنه بأية ضمان.

وكان عبدالباسط عبدالرب الأديمي مقاولا ذا شهرة في تعز وغيرها، فهو الذي نفذ مشروع «حديقة الحيوان» بتعز منتصف التسعينات إضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى.

وبسبب عجز وديون تراكمية عليه دخل السجن بحكم قضائي قرر حبسه سنتين ونصف وسداد ما عليه من ديون للغير.

لكن الأمور لم تسر على نحو ما جاء في الحكم، فقد بقي الرجل رهن السجن سبع سنوات وحلت به الأمراض حتى شلت إحدى يديه ورجل. وهو أحد عشرات التجار ورجال الأعمال الذين عصفت بهم الأقدار إلى براثن السجون.

وواصلت «النداء» نشر أخباره منذ أكتوبر 2006، وزارته إلى السجن وإلى المستوصف لأكثر من مرة.

وتلقت قبل شهر رسالة مؤثرة في عبدالباسط يشكو فيها حالته النفسية وأسرته ومعاريفه وأقاربه الذين خذلوه ونسوه. وبدا يائساً من كل شيء «حتى من الحياة».

سلامات باسم

تعرض الزميل باسم الشعبي ظهر الأحد الفائت لحادث مروري في منطقة الحصبة أسفر عن إصابته بكسر في القدم اليمنى وخدوش في الرأس. «النداء» تتمنى للزميل الشعبي الشفاء العاجل والعودة لممارسة عمله الصحفي، أكثر قوة وتألقاً وإبداعاً.

نافذة

جعار الإمارة أم المستقبل/ المقتل؟ (1-2)

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

كما يطالعنا المشهد الراهن في مدينة جعار، التي لا تنام على لعلعة الرصاص والمفرقعات، بعلامة فارقة وصادمة من علامات الانهيار وتحلل الرابط الجامع للسكان تحت مسمى "الدولة" في اليمن، فهو يطالعنا بهيئة رثة، مفزعة، للمستقبل/ المقتل، الذي لن نقوى على الإفلات منه بالمخاتلة والتسويف، وليس بمقدورنا تحاشيه بركوب بحر سبقنا إليه إخوتنا الصومال، وليس من حقنا أن نستكثر عليهم ذكاء الغبش، أو أن نغبطهم على إحراز حق السبق والنفاذ من منافذ البحار، أو على حتوفهم السينمائية المذهلة في الشواطئ وأشداق أسماك القرش والحيتان الشاردة.

وتتضافر شواهد جعار، وهي أكبر مدينة في أبين، لتشهد على أثر لمدينة سادت إلى عهد قريب جدا، ثم بادت وآلت إلى مدينة أشباح تعطلت فيها حركةُ الحياة والتجارة والعمارة، ومسخت إلى أكثر من إمارة، وخرجت عن نطاق سيطرة "الدولة"، وتناثرت إلى مربعات متناحرة، تتوزعها أربع ميليشيات، على الأقل حتى الآن، وإلى مناطق نفوذ تتنازعها تلك الميليشيات التي تحاصر وتضرب مراكز الشرطة والأمن والمرافق العامة، وتعتدي على الممتلكات الخاصة، وتصول وتجول بأسلحتها وذخائرها من دون رادع.

ولم تنزل الدبابات والأطقم العسكرية وقوات مكافحة الشغب (ويقال: الشغب) إلى الشوارع للدفاع عن هيبة "الدولة" ومراكز الشرطة والأمن والسجون والأندية الرياضية ودار السينما الوحيدة التي نُهبت من قبل هؤلاء "المجاهدين".

وبدا واضحا أن السلطة فقدت ذاكرة شرطها الوجودي ومبررها، لا لأنها لم تعد قادرة على توفير الأمن والأمان للسكان فحسب، بل ولأنها صارت مجلبة للأذية والإهدار؛ بدليل أنها كانت هي الساحر الذي تعهد باحتضان كل هذه الشظايا المستطيرة، وكانت صاحبة التمويل والشريك مع الطلائع الأولى لـ"الجهاد"، قبل أن تتعهد بتفقيسها في جبال حطاط والمراقشة وغير ذلك من المعسكرات في شمال البلاد وجنوبها.

وتكشف أكثر أن الدبابات مختصة بمواجهة الشباب العاطل عن العمل، والحفاة، والجياع، وكافة أولئك الذين يطالبون سلميا بحقهم في العمل ولقمة العيش وحقهم في مواصلة مغامرة الحياة.

ولما كان الحيز لا يتسع لسبر بعض أغوار إمارة جعار المنفصلة عن اليمن، إلى أجل غير مسمى، فإن الواجب يدعونا إلى إطلالة أخرى في العدد القادم.

وجوه

• عزف منفرد - الحسين - القاهرة - 2007 «النداء»

قرار مناخي «محلي»

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

القرارات التي تتخذ على عجل غالباً ما تخلق أزمة و لا تعالج مشكلة. ويبدو ان الحال كذلك مع قرار انتخاب المحافظين خلال فترة لا تتجاوز الاسبوعين من الآن.

صحيح أن هذا الأمر كان مطلباً لمختلف القوى السياسية ولقطاعات شعبية واسعة، لكن بقاء الباب مفتوحاً لمن يريد ان يشرع من خارج ابناء المحافظة يوحي وكأننا سنعود إلى الدوامة نفسها وان المحافظين الذين يمارسون مهامهم الآن بموجب قرارات جمهورية سيعاد توزيعهم على بعض المحافظات أو ابقاء البعض في المكان نفسه بعد اصباغ عليهكم شرعية الانتخاب عليهم.

التردد ازاء الحكم المحلي ما زال يهيمن على مركز صناعة القرار لأنه لا معنى لأن تعطي لهيئة ناخبة محلية انتخاب محافظ ليس من ابناء المحافظة، ولن يكون للأمر أي معنى إذا ما اعيد انتخاب اشخاص أمضوا في مواقعهم أكثر من عقد ونصف.

شكوى الناس كانت ولا تزال من مركزية القرار وارسال المسؤولين كبارهم والصغار من العاصمة إلى المحافظات، واذا لم يتم الاقرار بأن اي شخص يريد الترشح لموقع المحافظ ينبغي ان يكون من سكان المحافظة أو أن يكون قد اقام فيها مدة لا تقل عن عشرة اعوام، فإننا سنعود إلى الدائرة داتها وسيفقد الحكم ما تبقى من ثقة الناس في توجهاته.

المد والجزر باتجاه الاصلاحات سياسية يكشف بجلاء حجم تأثير المحيطين بموقع رئيس الجمهورية وقدرتهم على تغيير قناعته، فالرجل كان اعلن انه مع اقامة نظام حكم رئاسي وحكومات محلية وشرطة محلية، وسمعت من مقربين انه استدعى خبراء في النظم الدستورية لتقديم تصور ونماذج لانظمة الحكم القائمة في العالم، على هذا الأساس، وكان الرجل متحمسا لنظام الحكم في الولايات المتحدة، ولكننا وبدون مقدمات وبينما تموج البلاد بالاحتجاجات وبالغضب المتزايد منسوء الإدارة واتساع رقعة الفقر والفساد نجد أن الأمر قد قزم إلى هذه الخطوة الباهتة.

ما تزال قوة المحيطين بموقع القرار تدفع باتجاه تأزيم الأوضاع السياسية، ظناً منها أن ذلك يزيد من فرص الاحتياج لخدماتها، ويبقى باب الانتفاع مفتوحاً لها حتى تراكم المزيد من الثروات والنفوذ، ولهذا تضغط الآن لإجهاض خطوة انتخاب محافظي المحافظات من خلال الدفع بترشيح اشخاص من خارج ابناء المحافظة، بل واعادة ترشيح شخصيات اثبتت فشلها وعجزها وظهر انها جزء اساس من المشاكل المتفاقمة اليوم في اكثر من مكان.

من حق المعارضة التقليل من هذه الخطوة لأنها جاءت دون سقف طموحات الناس ودون مطالبها، ولكنها ايضاً اتت حتى دون اطروحات رئيس الجمهورية نفسه، الأخطر من هذا ان هناك من يريد ان يرسخ قناعة موجودة لدى الناس بأنه لا توجد نوايا حقيقية للاصلاح وأن الهدف الأساس من هذه الخطوة انما هو إلهاء العامة. اذا فشل الحكم في اختيار مرشحيه هذه المرة وهو أمر يبدو انه الاقرب للحدوث فإن ذلك سيخلق ازمة جديدة تضاف إلى قائمة الازمات التي انتجها هذه الحزب ومستشارو الحكم.

من الغريب ان يختصر الحكم المحلي في مسألة انتخاب المحافظ، وأن يخجل الحكم من الاقرار بحق الناس باختيار من يدير شؤونهم المحلية من اوساطهم ثم يعطي للرئيس صلاحيات العزل والتعيين وان يكون هذا المنتخب رهن المركزية المالية وسطوة القيادة العسكرية والامنية وان لا تحدد مهام المجالس المحلية التي تؤدي اليوم دوراً منقوصاً ومشوهاً.

هل هي برلمانيات محلية ام حكومات محلية؟ ومن سيراقب الآخر؟ وما هو الدور الذي سيوكل للمئات من الوكلاء والوكلاء المساعدين الذين تم تعيينهم قبل الإقرار بانتخاب المحافظين؟